



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

سياسات التوازن الداخلي والخارجي نموذج

(IS-LM-BP)

ومدى فاعليتها في الاقتصاد العراقي

للمدة (2004-2020)

أطروحة تقدمت بها الطالبة

(سكنه جهيه فرج)

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

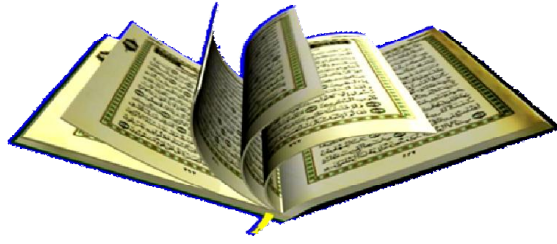
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم

الاقتصادية

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

شعبان صدام منشد الإمارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ
وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ
مِنْهُ تَنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تَغْمِضُوا فِيهِ
ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ

صدق الله العلي العظيم
البقرة/267

الإهداء

الى بلد الشهداء والاباء

اهدي ثمرة هذا العمل

شكر وتقدير.....

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذه الأطروحة بالشكل الذي يتناسب مع الجهد المبذول فيها، فلا بد لي أن أتوجه بالوفاء وعرفان الجميل إلى كل من أعانني ، وشد أزري وقدم لي العون والنصيحة ليخرج الجهد بهذا الشكل المتواضع، ويأتي في مقدمة الركب أستاذي الفاضل صاحب الجهد الكبير ،الذي يجمع بين الروح العلمية والعناية الأخوية الصادقة الأستاذ المساعد الدكتور (شعبان صدام الإمارة)، وأتقدم بالشكر والامتنان إلى عميد الكلية الأستاذ الدكتور (عبد الحسين توفيق شبل) لرعايته لنا في اثناء الدراسة، وأتوجه بالشكر إلى رئيس قسم الاقتصاد السابق الأستاذ الدكتور (ندوة هلال جودة) وإلى رئيس القسم الحالي الأستاذ الدكتور (سامي عبيد التميمي) لاهتمامهم بطلبة الدراسات العليا وتذليل الصعوبات التي تواجههم.

وأتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي في قسم الاقتصاد وخاصة الذين القوا علينا المحاضرات في السنة التحضيرية، كما أشكر أساتذتي الذين بالغوا في النصيحة في متابعة بحثي وخصوصاً الأستاذ الدكتور (يوسف علي عبد الاسدي) والأستاذ الدكتور (رجاء عبدالله عيسى) والاستاذ المساعد (ساهر حسين زين).

وأقدم بوافر الشكر والامتنان لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة العلمية لقبولهم مناقشة الأطروحة واخص منهم الذين تجشمو عناء السفر ومخاطر الطريق، وأتوجه بالشكر إلى زملائي طلبة الدراسات العليا.

وأسجل شكري وتقديري إلى جميع العاملين في مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد والمكتبة المركزية جامعة البصرة ، وأقدم شكري إلى موظفي قسم الاقتصاد . في النهاية لا يسعني إلا الاعتراف بالفضل لكل الخيرين الذين أسهموا في أنجاز هذا البحث من ذكرتهم ومن لم أذكرهم ، وأسأل الله أن يجزيهم عني خير جزاء المحسنين.

قائمة المحتويات

ثبت المحتويات		
الصفحة	الموضوع	التسلسل
أ	الإهداء	1-
ب	شكر وتقدير	2-
ج - هـ	ثبت المحتويات	3-
و- ز	ثبت الجداول الإحصائية	4-
ط	ثبت الأشكال	5-
5-1	المقدمة	6-
7-5	الدراسات السابقة	7-
71-8	الفصل الأول / الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التوازن الداخلي والخارجي	
38 - 10	المبحث الأول/ الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التوازن الداخلي والخارجي	
11	مفهوم سياسات التوازن الداخلي	أولاً
11	مفهوم سياسات التوازن الخارجي	ثانياً
12	نماذج التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح	ثالثاً
12	النموذج الكينزي البسيط	1-
14	نموذج مندل-فلمنج (IS-LM-BP)	2-
17	نموذج التوازن الداخلي (IS-LM)	أ-
28	نموذج التوازن الخارجي BP	ب-
30	نموذج التوازن الكلي (IS-LM-BP)	ج-
33	هيكل ميزان المدفوعات	رابعاً
33	مفهوم ميزان المدفوعات	1-
35	مكونات ميزان المدفوعات	2-
59 - 39	المبحث الثاني/ أهداف سياسات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي	
39	الأهداف الاقتصادية للتوازن الاقتصادي الداخلي	أولاً
39	تحقيق معدل النمو الاقتصادي	1-
40	استهداف التضخم (استقرار المستوى العام للأسعار)	2-
42	استهداف تخفيض البطالة (تحقيق مستوى عال من الاستخدام)	3-
45	الأهداف الاقتصادية للتوازن الاقتصادي الخارجي	ثانياً
46	تخصيص السياسات للأهداف	ثالثاً
46	سياسات التوازن الداخلي والخارجي	رابعاً
46	1- السياسة المالية وأهدافها	
49	2- السياسة النقدية وأهدافها	
54	3- السياسة التجارية وأهدافها	
56	العلاقة بين السياسات المالية والنقدية	خامساً

71-60	المبحث الثالث : فعالية السياستين المالية والنقدية في ظل أسعار الصرف المختلفة	
60	قواعد أسعار الصرف في النظام النقدي الدولي	أولاً
62	دور سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي	ثانياً
64	السياسات المالية والنقدية وعلاقتها بأسعار الصرف المختلفة	ثالثاً
64	السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت	1-
66	السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت	2-
68	السياسة المالية في ظل سعر صرف مرن	3-
69	السياسة النقدية في ظل سعر صرف مرن	4-
130-72	الفصل الثاني/ تحليل سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	
106-74	المبحث الأول/ تحليل سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)	
74	تحليل تطور الادخار والاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	اولاً
76	تحليل تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	ثانياً
79	تحليل تطور أسعار الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	ثالثاً
85	تحليل تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	رابعاً
86	تحليل تطور الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	خامساً
90	تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	سادساً
97	تحليل تطور إجمالي الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	سابعاً
103	تحليل تطور الإيراد الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	ثامناً
117-107	المبحث الثاني /تحليل سياسات التوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	
107	تحليل تطور هيكل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2020)	أولاً
107	تحليل تطور الحساب الجاري للمدة (2004-2020)	1-
109	تحليل تطور الميزان التجاري للمدة (2004-2020)	2-
109	تحليل تطور ميزان الخدمات للمدة (2004-2020)	3-
109	تحليل تطور فقرة صافي التحويلات للمدة (2004-2020)	4-
109	تحليل تطور حساب رأس المال للمدة (2004-2020)	5-
110	تحليل تطور فقرة السهو والخطاء للمدة (2004-2020)	6-
111	تحليل تطور حالات الاختلال (فائض أو عجز) في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2020)	ثانياً
112	تحليل تطور السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	ثالثاً

130-118	المبحث الثالث/ تحليل أهداف سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي في العراق للمدة (2004-2020)	
118	تحليل تطور النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	أولاً
121	تحليل تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	ثانياً
124	تحليل تطور البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	ثالثاً
129	فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق الاهداف الاقتصادية في الاقتصاد العراقي	رابعاً
151-131	الفصل الثالث/ التحليل الكمي لأثر سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	
158-133	المبحث الأول/ بناء وتوصيف وصياغة واختبار النموذج الاقتصادي القياسي للتوازن الداخلي للمدة (2004-2020)	
133	توصيف النظري للنموذج	أولاً
133	الصياغة الرياضية : صياغة منظومة المعادلات الانية	1-
135	الاطار النظري لمنظومة المعادلات الانية	2-
137	تقدير منظومة المعادلات الانية	3-
137	طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)	4-
139	تشخيص وتقدير وتحليل نموذج التوازن الداخلي	ثانياً
139	تشخيص المعادلات الانية	1-
141	تقدير وتحليل التوازن في السوق السلعي بطريقة 2SLS لنموذج IS	2-
144	تقدير وتحليل التوازن في السوق النقدي بطريقة 2SLS لنموذج LM	3-
151-147	المبحث الثاني: بناء وتوصيف وصياغة واختبار المتغيرات المستخدمة في النموذج الاقتصادي القياسي للتوازن الخارجي للمدة (2004-2020)	
147	توصيف نموذج المعادلات الانية للتوازن الخارجي	أولاً
148	تقدير وتحليل معادلة الانحدار لنموذج التوازن الخارجي بطريقة (2SLS)	ثانياً
155-152	الاستنتاجات والمقترحات	
174-157	المصادر والمراجع	
177-175	الملاحق	

قائمة الجداول

ثبت الجداول الإحصائية		
الصفحة	الموضوع	التسلسل
58	تأثير السياسات المالية والنقدية المختلفة في ظل اسعار صرف مرنة وحركة رأس المال	1-
75	اتجاهات تطور الادخار والاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	2-
78	اتجاهات تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	3-
81	اتجاهات تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي ومقدار التباين بين السعرين للمدة (2004-2020)	4-
86	تطور عرض النقد في العراق خلال المدة (2004-2020)	5-
87	تطور الطلب على النقود مقاساً بالمفهوم الواسع لعرض النقد (m2) في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	6-
88	تطور معدل السيولة ومعامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	7-
93	المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	8-
94	توزيع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2003-2020)	9-
98	اتجاهات تطور إجمالي الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والإنفاق الحكومي الاستثماري في العراق للمدة (2004-2020)	10-
105	اتجاهات تطور الدخل القومي والإيراد الضريبي والدخل القابل للتصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	11-
108	اتجاهات التطور في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2020)	12-
114	الصادرات والاستيرادات الإجمالية في الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى الصادرات الإجمالية للمدة (2004-2020)	13-
116	تطور فجوة التوازن الخارجي ودرجة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	14-
117	درجة الانكشاف الاقتصادي في بعض الدول لسنوات مختارة	15-
119	الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	16-
120	معدل النمو الاقتصادي المستهدف والمتحقق في الاقتصاد العراقي ضمن خطط التنمية الوطنية	17-
123	الرقم القياسي العام والأساس لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2019)	18-
126	يبين سياسات التوظيف من خلال الموازنة العامة للدولة ومقدار الفجوة بين التوظيف والبطالة والسكان النشيطين اقتصادياً ونسبة الإعالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	19-
140	شرط الدرجة للنموذج السلعي الآني	20-
141	معالم منظومة المعادلات	21-

143	تقدير معلمات نموذج السوق السلعي بطريقة (2SLS)	-22
143	شرط الدرجة لنموذج السوق النقدي الآني	23
145	معالم منظومة المعادلات للسوق النقدي	-24
145	تقدير معلمات نموذج السوق النقدي بطريقة (2SLS)	-25
148	شرط الدرجة لنموذج السوق الخارجي الانبي BP	-26
149	معالم منظومة المعادلات الانبية للسوق الخارجي	-27
150	تقدير معلمات النموذج الكلي (BP) بطريقة (2SLS)	-28
قائمة الأشكال		
الصفحة	الموضوع	التسلسل
13	التوازن الداخلي لنموذج كينز البسيط	-1
25	حالة فجوة السيولة	-2
27	التوازن الآني في السوقين السلعية والنقدية	-3
29	اشتقاق منحني (BP)	-4
31	منحني (BP)	-5
32	التوازن الانبي في نموذج (IS-LM-BP)	-6
50	العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والاستهداف الوسيطة والأهداف النهائية	-7
55	الأهداف الاقتصادية لسياسات التوازن الداخلي والخارجي	-8
65	السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة	-9
67	السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة	10
68	السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن	11
70	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن	12
82	معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004 – 2020)	-13
84	نافذة بيع العملة الأجنبية	-14
96	المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي لعام 2020	-15
103	العلاقة بين الإنفاق الحكومي والطلب المحلي والعالم الخارجي في الاقتصاد العراقي	-16
130	مدى فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الاقتصاد العراقي	-17

المقدمة

تعد التوازنات الاقتصادية الحالات الافضل التي اكدتها الدراسات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي، وتسعى الدول في مجال الدراسات الاقتصادية الكلية الى تحقيق التوازن الكلّي من خلال السياسات الاقتصادية التي يضعها صانعو السياسات النقدية والمالية والتجارية. ويجري تنفيذ هذه السياسات بوضع اهداف محددة لكل سياسة اخذين بنظر الاعتبار اولوية كل هدف من هذه الاهداف من جهة وعدم تعارض بعضها مع بعض من جهة اخرى. وتقاس فاعلية تلك السياسات بمدى تحقق الاهداف المرسومة.

وقد بقي موضوع التوازن العام في الاقتصاد ومسألة تحقيقه في الاسواق المختلفة في وقت واحد غاية في الصعوبة، اذ لا بد من تحقيق التوازن في السوق السلعية والسوق النقدية وسوق العمل والموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ونظراً لصعوبة التنسيق بين هذه التوازنات وإيجاد العلاقات المشتركة فيما بينها فقد عجز الفكر الاقتصادي عن ايجاد نموذج تطبيقي للتوازن العام، اذ اقتضت هذه الدراسة على التوازن الكلّي.

وقد طورت النظرية الاقتصادية في مجال التوازن الداخلي والخارجي قاعدتين مهمتين بتخصيص أدوات السياستين المالية والنقدية لتحقيق أهداف التوازن الداخلي والخارجي ، القاعدة الأولى تشترط التمتع بأدوات على قدر الأهداف المستقلة، والقاعدة الثانية تشترط الوصول إلى بلوغ كل هدف من خلال السياسة التي ينجم عنها التأثير الأكبر. وطبقاً لهذه القاعدة فإن السياسة المالية يجب أن تستخدم لبلوغ التوازن الداخلي وبالمقابل فإن السياسة النقدية يجب أن تعتمد لتحقيق التوازن الخارجي. وفي ظل أسعار الصرف الثابتة يكون للحكومة هدفان الأول داخلي يتعلق بالدخل القومي المقابل لاستخدام كامل للموارد الاقتصادية من دون تضخم ، والثاني خارجي يتعلق بالاحتياجات الرسمية وهنا يستوجب استخدام السياستين المالية والنقدية فيما إذا كانت سياسة نقدية توسعية أو سياسة مالية توسعية ولكل منهما آثار تختلف عن الأخرى مثلاً زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة عرض النقد. ويتأثر

التوازن الكلي بالسياسات الاقتصادية والتجارية المطبقة كونها تؤثر في المتغيرات الأساسية للتوازن الاقتصادي المتمثلة بالاستثمار والادخار وعرض النقود والطلب عليها وحالة ميزان المدفوعات من حيث الفائض والعجز ومدى تأثر ذلك بتغيرات أسعار الصرف وثباتها والتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة وتأثيرها في حركة رؤوس الأموال في اقتصاد مفتوح.

وقد عالجت النماذج الاقتصادية موضوع التوازن الكلي في أكثر من نموذج إلا أن نموذج (IS-LM-BP) يعد من أفضل النماذج التي درست حالات التوازن في السوق السلعية والسوق النقدية وميزان المدفوعات، وإن الإطار الخاص بنموذج IS-LM-BP لتحديد سعر الفائدة الاسمي التوازني للدولة، والدخل الحقيقي التوازني ووضع ميزان المدفوعات والتغيرات التي تحدث في الرصيد النقدي الاسمي يمكن أن تؤثر في مكان منحنى LM ، كما أن التغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية (السياسة المالية) يمكن أن تؤثر في مكان منحنى IS . ونتيجة لذلك، فإن هذه السياسات تستطيع التأثير في الأداء الاقتصادي للدولة.

وتحتل سياسات التوازن الداخلي والخارجي أهمية خاصة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، إذ لابد من وضع سياسات نقدية ومالية وتجارية جديدة تتوافق مع الوضع الاقتصادي الجديد خصوصاً بعد استقلالية البنك المركزي العراقي من خلال قانونه الجديد رقم 56 لسنة 2004 والتحول في النظام الاقتصادي للدولة من النظام الاشتراكي الى النظام الاقتصادي الرأسمالي مما يسمح لصانعي السياسة بوضع سياسات متسقة للتوازن الداخلي والخارجي.

ويواجه صانعو السياسات الاقتصادية في العراق صعوبات كبيرة في التنسيق بين سياسات التوازن الداخلي والخارجي، إذ يعد الاقتصاد العراقي واحداً من الاقتصادات المنكشفة اقتصادياً نظراً لعدم تنوع هيكله الانتاجي واعتماده على سلعة واحدة متمثلة بالنفط الخام الذي ارتبط الطلب عليه بالسوق الخارجية هذا من جانب، ومن جانب آخر يعتمد الاقتصاد العراقي على سد

طلبه المحلي من السلع والخدمات على السوق الخارجية. وعليه فإن السياسة الاقتصادية في العراق يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار ضمن اولياتها مسألة ارتباط الطلب المحلي والعرض الكلي بالسوق العالمية.

وينعكس وضع ميزان المدفوعات العراقي من حيث العجز او الفائض على الرصيد النقدي للدولة من خلال التأثير في عرض النقود والطلب عليها ومن ثم التأثير في السياسة النقدية للدولة ،لذلك يصبح ضرورياً معرفة وضع التوازن الخارجي للدولة.

ويتطلب هذا الوضع التنسيق بين سياسات التوازن الداخلي والخارجي ووضع الاهداف المحددة حسب اولوياتها بما يضمن انسجاماً بين هذه الاهداف لغرض تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وهو الوضع الافضل الذي نطمح له تلك السياسات.وان فاعلية تلك السياسات ومدى نجاحها يقاس من خلال تحقق الاهداف التي وضعها صانعو السياسات.

أهمية البحث : تتبع أهمية هذا البحث من أنها محاولة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في مجال سياسات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي في ظل ما يشهده الاقتصاد من اعتماد متزايد في تلبية احتياجاته على العالم الخارجي من جهة وارتباط جزء كبير من ناتجة المحلي بالطلب العالمي من جهة اخرى.

مشكلة البحث : يواجه العراق مشكلة واضحة في توازنه الداخلي والخارجي التي يعكسها النشاط الاقتصادي بمؤشراته المختلفة وقد تبلورت بعد عام 2003 سياسات اقتصادية كلية لمعالجة هذه المشكلة وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية والتجارية إلا انه مازال يعاني منها ، لذلك يهدف البحث إلى دراسة المشكلة وإمكانية وضع حلول لها.

فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها :

((أن السياسات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة العراقية قد خلقت تعارضاً أو تناقضاً بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي مما أدى إلى عدم فاعلية تلك السياسات في معالجة التوازن في الاقتصاد العراقي)).

أهداف البحث : يهدف البحث إلى تحليل الدور الذي تؤديه سياسات التوازن الداخلي والخارجي ومدى فاعليتها في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال تحقيق مجموعة من النقاط تتمثل بالآتي :-

1- إبراز الأهداف الاقتصادية لسياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

2- تحليل المؤشرات الاقتصادية لسياسات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد العراقي ومدى تحقيقها لأهدافها من خلال فاعلية تلك السياسات من عدمها .

3- صياغة نموذج قياسي لتحليل الأثر الذي تؤديه سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي من خلال صياغة نموذج قياسي باستخدام المعادلات الآتية لمعرفة طبيعة العلاقة مابين الدخل القومي ومتغيرات التوازن الداخلي والدخل القومي ومتغيرات التوازن الخارجي، ويتضمن البحث دراسة المدة (2004-2020) .

منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي بدءاً من الفرضية التي قامت عليها الدراسة لغرض الوصول إلى النتائج ، لذلك يبدأ البحث بتحليل سياسات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وصولاً الى التوازن الكلي للمدة (2004-2020) معتمداً في ذلك على التحليل الوصفي والاحصائي فضلاً عن الأسلوب القياسي الذي تتلخص مهمته في قياس العلاقات الاقتصادية واختبارها وان هذا القياس يتم بناءً على توصيف النظرية الاقتصادية اذ ان الأخيرة هي التي يمكن ان تقدم العلاقات الاقتصادية المطلوب قياسها ويتم بناءً على توصيف النموذج في النظرية الاقتصادية.

الحدود المكانية والزمانية

الحدود المكانية :تحدد البحث بدولة واحدة وهي جمهورية العراق.

الحدود الزمانية : يتحدد الاطار الزمني للبحث بالمدة (2004-2020) .

هيكلية البحث: من اجل تغطية الموضوع ، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول ، الفصل الأول الإطار المفاهيمي لسياسات التوازن الداخلي والخارجي وأهدافها الاقتصادية إذ تضمن ثلاثة مباحث ،تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لسياسات التوازن الداخلي أما المبحث الثاني فقد تناول أهداف سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي،في

حين تضمن المبحث الثالث فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل أسعار الصرف المختلفة ، أما الفصل الثاني فقد تضمن ثلاثة مباحث ، انصرف المبحث الأول إلى تحليل تطور اتجاهات المؤشرات الاقتصادية لسياسات التوازن الاقتصادي الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، وتناول المبحث الثاني تحليل واقع سياسات التوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) ، في حين تناول المبحث الثالث تحليل أهداف سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) ، في حين اختص الفصل الثالث بالتحليل الكمي لأثر سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول توصيف وصياغة نموذج التوازن الداخلي والخارجي من خلال استخدام المعادلات الآتية بينما تناول المبحث الثاني توصيف وصياغة نموذج التوازن الكلي من خلال استخدام المعادلات الآتية، وانتهت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات حول الموضوع.

الدراسات السابقة

تم تصنيف الدراسات السابقة في الموضوع الى دراسات عربية ودراسات محلية . والدراسات التي تناولت هذا الموضوع قليلة تمثلت بالآتي :-

1- دراسة بعنوان (بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج (IS-LM-BP) تهدف الدراسة إلى بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج (IS-LM-BP) الذي يدرس التوازن في السوقين السلعية والنقدية وميزان المدفوعات، ويحاول ألقاء الضوء على واقع التوازن في الاقتصاد من خلال هذا النموذج للمدة (1988-2008) وظهرت نتائج الدراسة أمكانية تحقيق التوازن في الاقتصاد ولكن عند مستويات منخفضة من الناتج ومرتفعة من الرقم القياسي للأسعار وسعر الفائدة، ولكن بإتباع السياسات التي اقترحها الباحث يمكن من تحقيق

التوازن في الاقتصاد عند مستويات مرتفعة من الناتج ومنخفضة من
سعر الفائدة والرقم القياسي للأسعار. (البيرماني، 23، 2008)

2- دراسة بعنوان (محاولة تكييف نموذج مندل-فلمنج على الاقتصاد
الجزائري للمدة (1970-2015)) تهدف الدراسة الى محاولة تكييف
نموذج مندل- فلمنج على الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2015)
من خلال البحث عن توازن طويل الاجل في ميزان المدفوعات متزامناً
مع التوازن في السوق السلعية والسوق النقدية (IS-LM-BP) وتناولت
الدراسة التوازن الاقتصادي العام بهدف امتصاص الصدمات الداخلية
والخارجية المحتملة سواءً بفعل اليات السوق الحرة او بتدخل الدولة عبر
السياسات المالية والنقدية واستخدمت الدوال كثيرة الحدود فضلاً عن
المتغيرات الصورية لاستيعاب التحول الهيكلي الذي شهدته الجزائر
منذ عام 1987 وكانت النتائج جيدة من الناحية الاقتصادية والاحصائية
واظهرت اختبارات السببية قدرة النموذج على التحليل وذلك من خلال
تقديم سيناريوهات لتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة خلال مدة
الدراسة. (خويلد، 23، 2017)

3- دراسة بعنوان (بناء نموذج كلي لقياس وتحليل التوازن العام في
اقتصاديات الدول النامية من خلال تكييف نموذج (Mundell-
Fleming) للمدة (1990-2018)) تهدف الدراسة إلى محاولة ان
يكون هذا النموذج أداة في رسم السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق
التوازن العام في الأسواق الثلاثة (سوق السلع والخدمات - سوق النقود
- ميزان المدفوعات) واستخدمت هذه الدراسة النماذج الهيكلية من
خلال نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي DSGE (نظام
المعادلات الآتية) وذلك لكثرة المتغيرات المكونة للاقتصاد الكلي والتي
تؤثر وتتأثر بعضها ببعض وتم تقدير المعادلات من خلال البرنامج
الإحصائي Eviews10 ، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن كل
المتغيرات تتوافق مع النظرية الاقتصادية وان نتائج التقدير عكست

الواقع الاقتصادي الحقيقي لهذه الدول وتم التوصل إلى الإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسة والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها.(عياض، وابن قانة، 21، 2018).

يمكن تحديد الاختلاف بين دراستنا والدراسات الأخرى من خلال الآتي:
ان هذه الدراسة تركز على أهداف سياسات التوازن الداخلي والخارجي ومدى فاعليتها في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في العراق من خلال الأهداف المرسومة.وبذلك فأن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات الأخرى بالآتي:

1- التركيز على نماذج التوازن الاقتصادي وهما نموذج كينز ونموذج فلمنج - مندل والتوسعات التي دخلت على هذه النماذج .

2- التركيز على السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) وفعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام (تخفيض معدلات البطالة) وتخفيض معدلات التضخم (استقرار المستوى العام للأسعار).

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التوازن الداخلي والخارجي

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التوازن الداخلي والخارجي

المبحث الثاني

أهداف سياسات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

المبحث الثالث

فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل أسعار الصرف المختلفة

تمهيد

يعد التوازن الاقتصادي ومدى تحقيقه من أهداف السياسات الاقتصادية ومعيارا للحكم على أداء النشاط الاقتصادي ويعد التعرف على مفاهيم التوازن الداخلي والتوازن الخارجي الاقتصادي وبما توفره النظرية الاقتصادية أمرا مهما في تشخيص المشكلة الاقتصادية والبحث عن السلوك المناسب لها ولأجله سيكون التوازن قد عكس الصورة التي ينبغي أن يكون عليها اتجاه النشاط الاقتصادي إي إن التوازن يعد شرطا ضروريا لتحقيق النمو والاستقرار في أي دولة فالتوازن في المدى القصير يؤدي إلى خلق بيئة محفزة للاستثمار ويعمل على إيجاد الحلول لمشكلة البطالة والتضخم ، وفي المدى البعيد فان تحقيق التوازن يضمن نمواً اقتصادياً متوازناً وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد . إن هذا الفصل يختص بتوضيح المفاهيم الأساسية للتوازن الداخلي والتوازن الخارجي وأبعادهما وصولاً إلى التعرف على المنهج السليم في إصلاح التوازن الداخلي والتوازن الخارجي الذي لو اتبع فأن البلد سيكون على المسار المؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التوازن الداخلي والخارجي

يمكن النظر إلى السياسات الاقتصادية بأنها القاطرة التي تقود إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي، إذ تعتمد مخرجات النظام الاقتصادي أو نتائجه على ثلاث مجموعات من المحددات أو العناصر تتمثل في أولاً: مجموعة وعناصر السياسات الاقتصادية وثانياً: مجموعة العناصر الطبيعية والبيئية التي تتوافر للنظام مثل الموارد الطبيعية والبشرية وثالثاً: عناصر البيئة السياسية والبنية التحتية والاجتماعية والثقافية. وينصب التركيز في هذه الدراسة على جانب مهم من المجموعتين الأولى - السياسات الاقتصادية - ألا وهو التوازن الداخلي والخارجي. إذ تعرف السياسات الاقتصادية بأنها جملة من الإجراءات والسياسات والأدوات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام، (الأفندي، 2014، 509). واهم هذه الأهداف:-

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ابرز مؤشرات:

أ- استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم منخفض قريباً من الصفر.

ب- المحافظة على معدل بطالة مقبول اقتصادياً واجتماعياً (3-6%).

ت- معدل نمو اقتصادي مرغوب يتراوح بين (5-10%).

ث- وضع مستقر ومرغوب لميزان المدفوعات.

ج- استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

2- تخصيص الموارد في أفضل استخداماتها.

3- ضمان عدالة توزيع الدخل والثروة.

وتتعدد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية بين أهداف نهائية وأهداف اقتصادية وسيطة وأدوات للسياسة الاقتصادية، وأخيراً هناك مؤشرات للسياسة الاقتصادية ويجري تبادل الأدوار بين هذه المكونات إذ تتحول المؤشرات إلى أهداف وسيطة وبالعكس. وتتركز الأهداف النهائية في أهداف تتعلق بالنمو الاقتصادي وتخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل والثروة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

أما الأهداف الوسيطة فهي أهداف ذات علاقة بالأهداف النهائية مثل التحكم في نمو عرض النقد أو التحكم في الإنفاق الحكومي أو تحديد سعر الصرف أو إدارة الطلب الكلي بالشكل الذي يحقق الأهداف النهائية.

وتكمن أهمية الأهداف الوسيطة في أنها تقدم مؤشرات على مدى نجاح أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق الآثار المتوقعة للسياسة على الأهداف النهائية. كما أنها تستخدم كأداة اسمية (حالة السياسة النقدية) يمكن بسهولة مراقبتها والتحكم فيها بدون تقادي انحراف السياسة والحد من أخطائها في مسار مناقض للهدف النهائي. وينبغي أن تتوافر شروط معينة لتحقيق

الهدف الوسيط منها: وجود علاقة واضحة ومستقرة مع الهدف النهائي حتى تكون تغيراته معبرة تماما عن تغير الهدف النهائي. وهذا يعني توافر شرط آخر وهو وجود علاقة واضحة للهدف الوسيط بأدوات السياسة وأهدافها التشغيلية وان يكون قابلا للقياس والتقييم.

وقد يلجأ صناع السياسة إلى وضع أهداف تشغيلية عندما يجدون صعوبة في تحقيق اثر سريع لأدوات السياسة على الأهداف الوسيطة. فيلجؤون عندئذ إلى تحديد أهداف تشغيلية كحلقة وسيطة بين أدوات السياسة والهدف الوسيط. فالهدف التشغيلي قد يغدو أسرع تأثرا بأدوات السياسة من الهدف الوسيط مثل زيادة الرواتب والأجور الحكومية.

ويمكن أن تكون المؤشرات الاقتصادية نوعاً من الأهداف التشغيلية أو الوسيطة وتكمن أهميتها في أنها تقدم دلائل مبكرة على الأثر النهائي لأدوات السياسة وخاصة إذا لم تكن هناك أهداف وسيطة محددة. أن أي تغير في المؤشرات إنما يعبر عن دلائل أولية عن تغير وحركة الأهداف النهائية.

وقد تستخدم أدوات السياسة الاقتصادية المتمثلة في أدوات السياسة النقدية والمالية والسياسة التجارية بغرض التأثير المتوقع في الأهداف النهائية مروراً بتأثيرها على الأهداف الوسيطة والتشغيلية.

ويعد التوازن الداخلي والخارجي احد الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية ، وسوف نتناول في هذا المبحث مفهوم سياسات التوازن الداخلي والخارجي وأهداف كل من هاتين السياستين.

أولاً : مفهوم التوازن الداخلي

يشير مفهوم التوازن الداخلي "إلى مستويات البطالة والتضخم التي تتناسب تفضيلات المواطنين في دول واقتصادات مختلفة". (دبليو تشارلز سوپر-رتشارد ل. سبرنيكل، 2015، 490) .

إلا أن اغلب الدول أصبحت تركز من خلال سياساتها المالية والنقدية على إدارة معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومستوى الأسعار وان هذا التركيز على التوازن الداخلي يأتي على حساب اعتبارات التوازن الخارجي. وهذا يعني إن الدول في سياساتها تعطي الأولوية للتوازن الداخلي على حساب التوازن الخارجي إي أن صانعي السياسات يعتقدون بأهمية سعر الصرف والعمليات الجارية في ميزان المدفوعات إلا أنهم في الوقت نفسه يرون أن أهداف التوازن الداخلي تعد أكثر أهمية من أهداف التوازن الخارجي ولذلك فانه لابد من القبول بالنتائج المتحققة التي تمثل تصنيفات معينة في مجال التوازن الخارجي.

ثانياً: مفهوم التوازن الخارجي

يشير مفهوم التوازن الخارجي الى تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموعه التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة وبظهر هذا في ميزان المدفوعات، فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فان هذا يعني أن المدفوعات تفوق المتحصلات من العالم الخارجي ، ويتم

تسديد العجز عن طريق السحب من احتياطي الذهب أو العملات الأجنبية لدى الدولة ومن ثم تنقص احتياطياتها أو عن طريق زيادة التزاماتها تجاه العالم الخارجي من خلال الاقتراض فتظهر الديون الخارجية وهذا يؤدي إلى التزامات وأعباء إضافية على الاقتصاد القومي وهنا تتدخل الدولة من أجل تحقيق هدف التوازن الخارجي خاصة إذا تفاقم هذه الديون وزادت التزاماتها وأعباؤها ويترتب على ذلك تدهور قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية (الخطيب ودياب، 2014، 16)، ويعد التوازن الخارجي من السياسات المهمة في مجال السياسات الاقتصادية وإن اتباع الدولة لهذه السياسات الاقتصادية منها تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الاستيرادات مما يؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة والحد من المدفوعات الخارجية وينجم عن ذلك تقليل العجز أو التخلص منه. وميزان المدفوعات يمثل بيانات احصائية تبين وضع الدولة مع العالم الخارجي من حيث التزاماتها وحقوقها، فإذا كانت الالتزامات تفوق الحقوق فإن وضع الدولة يعد سلبياً ويكون إيجابياً في الحالة المعاكسة.

ثالثاً : نماذج التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح

يمكن دراسة العلاقة بين التوازن الداخلي والخارجي من خلال النموذجين الاقتصاديين اللذين تتاولا هذا التوازن وهما:

1- النموذج الكينزي

يوضح النموذج الكينزي محددات مستوى الدخل القومي، وإن هذه المحددات يمكن النظر إليها من زاوية الإنفاق (الطلب الكلي) التي تتمثل بالمعادلة الآتية (حسين وسعيد، 2004، 221) :-

$$Y = C + I + G + X$$

ومن جانب آخر يمكن رؤيتها من خلال التصرف بالدخل (العرض الكلي)

$$Y = C + S + T + M$$

ومن ثم فإن شرط التوازن يتحقق عندما

$$C + S + T + M = C + I + G + X$$

وباستبعاد (C) من طرفي المعادلة فإن شرط التوازن في اقتصاد مفتوح يمكن صياغته على النحو الآتي:

$$S + T + M = G + I + X$$

ومن معادلة التوازن يمكننا أن نحدد كلاً من الإضافات والتسريبات الداخلية والخارجية إذ كل من الادخار (S) والاستثمار (I) والضرائب (T) والإنفاق الحكومي (G) تمثل الإضافات والتسريبات المحلية بوصفها الإضافات والتسريبات في القطاع المحلي، إذ أنها تمثل الأنشطة التي تقوم بها الحكومة

المحلية. ونتوصل من خلال جمعنا لتسريبات القطاع المحلي وطرحنا إضافات القطاع المحلي إلى ما يسمى بصافي تسريبات القطاع المحلي الذي يمكن التعبير عنه بالصيغة $(S + T - I - G)$ وان هذه التسريبات تزداد مع زيادة الدخل القومي، أما الاستيرادات والصادرات فتتمثل إضافات وتسريبات القطاع الخارجي، إذ تتضمن معاملات المقيمين الأجانب التي تؤثر في ميزان المدفوعات. فإذا طرحنا الاستيرادات كتسرب من الصادرات كإضافة فسوف يكون لدينا ما يمكن أن يسمى بصافي إضافات القطاع الخارجي $(X - M)$ التي تمثل ميزان التجارة للسلع والخدمات وإذا لم تكن هناك تحركات لرأس المال فأنها تمثل ميزان المدفوعات الإجمالي، وفي حالة بقاء الدخل القومي عند مستوى ثابت، فيجب أن تكون الإضافات الإجمالية مساوية تماماً للتسريبات الإجمالية. بمعنى آخر يجب أن تكون :-

$$S + T + M = G + I + X$$

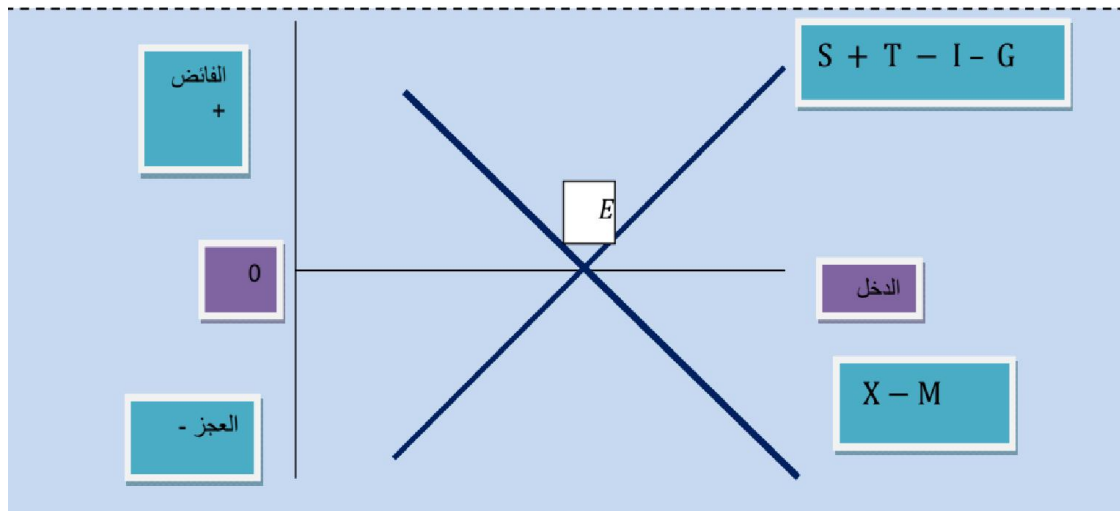
ويمكن كتابتها بصيغة مرادفة وكالاتي:

$$S + T - I - G = X - M$$

والمستوى الوحيد الذي تتساوى عنده التسريبات الإجمالية مع الإضافات الإجمالية هو مستوى الدخل التوازني.

ويتحقق التوازن الكلي بتقاطع منحنى $(S + T - I - G)$ مع منحنى $(X - M)$ عند مستوى معين من الدخل القومي في النقطة E (هدسون وهرندر، 1987، 229-232). والشكل التالي يوضح التوازن الداخلي والخارجي على وفق نموذج كينز.

الشكل (1) التوازن الداخلي والخارجي لنموذج كينز



المصدر: الشكل من أعداد الباحثة بالاعتماد على
هدسون، جون. هرندر، مارك. (1983). العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د. بطه عبدالله منصور وآخرون، دار
المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 230.

يتبين من الشكل أن التوازن يتحقق عند النقطة E ،أما إذا كان التقاطع بين المستقيمين في مستوى أدنى من النقطة E في هذه الحالة هناك عجز يتحقق في ميزان المدفوعات أما إذا كان التقاطع بين المستقيمين في نقطة أعلى من نقطة E فيكون ميزان المدفوعات قد حقق فائضاً.

2- نموذج ماندل - فلمنج (IS-LM-BP)

يبين نموذج ماندل - فلمنج في شكله الأساسي نموذجاً لاقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة عالمياً معيناً وعرضاً من الاستيرادات يتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية ، ويفترض وجود أربعة أنواع من الأصول في ظل النموذج الأساسي هي السندات المحلية والأجنبية .وان هذه السندات تعد بدائل كاملة بعضها لبعض والنقود المحلية والأجنبية وهي ليست بدائل لبعضها لذلك يتم الاحتفاظ بها في الإصدار .إن النماذج التي تسمح لرعايا الدولة وللأجانب بحيازة كلتا العملتين يطلق عليها نماذج إحلال العملة ، ويفترض إن التوقعات ساكنة (استاتيكية) بمعنى أن التغير المتوقع في سعر الصرف يعادل الصفر أي إن $DS^e = 0$ ويفترض أن سعر الفائدة المحلي يجب إن يتكافأ بشكل مستمر مع سعر الفائدة الأجنبي أي أن

$$i=i^*$$

وتعد هذه الحالة انه في ظل استاتيكية التوقعات الخاصة بسعر الصرف فهي تشير إلى شرط تعادل سعر الفائدة غير المعطاة الذي يعد تعبيراً عن القدرة الكاملة على التنقل في رؤوس الاموال (هالود وماكدونالد، 2007، 130-132) ويعود نموذج ماندل - فلمنج للدولتين والاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية الكلية إلى كل من Mussa (1968), Mundel (1968), Cooper (1968), Mckibben and Sachs (1991), (1979) و يتكون النموذج من دولتين متماثلتين تنتج كل منها سلعة قابلة للتجارة والتي تعد بديلاً غير كامل للسلعة الأجنبية المناظرة وكذلك تواجه كل منهما قدرة كاملة لرأس المال على التنقل ، (هالود وماكدونالد، 2007، 171).

أن التوازن في نموذج ماندل - فلمنج و في إطار الصرف المرن يفترض إن الانفاق العام وعرض النقد هما متغيران خارجيان (محددان مسبقاً) في حين أن الدخل القومي وسعر الفائدة وسعر الصرف هي متغيرات داخلية تحتسب من خلال النموذج (وسام الملاك، 2001، 351).

إن قاعدة ماندل تطبق على الوضعيات كافة، ففي حالة التضخم المترافق مع فائض خارجي يجب اعتماد سياسة مالية انكماشية لتحقيق الدخل القومي وامتصاص الضغوطات التضخمية وسياسة نقدية توسعية لتحقيق معدل الفائدة (i) وتقليص الرصيد الخارجي . إذا حدث تخصيص خاطئ للسياسات الاقتصادية الكلية فقد يؤدي ذلك إلى تهديد استقرار النشاط الاقتصادي وقد أشار ماندل إلى أن التخصيص السليم يتمثل بالنسبة للسياسة النقدية (سعر الفائدة) في التوازن الخارجي والسياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي ويعود ذلك أن أسعار الفائدة لها تأثير كبير في ميزان المدفوعات من خلال

التدفقات الدولية لرأس المال قياساً لتأثيرها في الجوانب الاقتصادية الأخرى بينما العكس صحيح لتأثير السياسة المالية (هالود وماكدونالد، 2007، 105)، وما يجدر ذكره أن قاعدة ماندل لا تنطبق (لا تعد صحيحة) إلا إذا كانت قابلية الحركة الدولية لرأس المال ضعيفة، أما إذا كانت قابلية الحركة الدولية لرأس المال مرتفعة فإن قاعدة ماندل تتقلب رأساً على عقب وبذلك يجب عندها أن تخصص السياسة النقدية للهدف الداخلي والسياسة المالية للهدف الخارجي، وفي حالة قابلية الحركة الدولية لرأس المال تكون الحركة مطلقه تفقد هذه القاعدة صحتها. وتصبح السياسة النقدية عديمة الفعالية تماماً فيما يختص بالهدف الداخلي. وأخيراً فإنه لا يوجد تناقض ما بين الأهداف في ظل نظام الصرف المرن، لأن الهدف الأوحده الذي يجب بلوغه، هو الاستخدام الكامل من دون تضخم وبذلك يصبح بالإمكان تخصيص السياستين المالية والنقدية لهذا الهدف الأخير وسعر صرف السوق يتغير بالنتيجة تبعاً لما هو معتمد (وسام الملاك، 2001، 350)، ولذلك يعد نموذج ماندل-فلمنج مفيداً بوجه خاص لتحليل مدى فاعلية السياستين النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح (هالود وماكدونالد، 2007، 129).

وتؤكد قاعدة تنبرجن لصنع السياسة الاقتصادية وهي ضرورة أن تكون لدى صانع السياسة واحدة من أدوات السياسة لكل هدف من أهداف هذه السياسة، وقد اقترح ماندل أن يتم استكمال هذه القاعدة بما سماه مبدأ التصنيف الفعال للسوق الذي يقوم على المزاوجة بين الأدوات والأهداف التي يكون تأثيرها فيها أكبر ما يمكن، وأن الفشل في ملاحظة هذه القاعدة سوف يقود إلى منهج دائري للوصول إلى التوازن أو إلى عدم الاستقرار حسب اعتقاده (هالود وماكدونالد، 2007، 140).

إن فاعلية السياسات الاقتصادية المختلفة تعتمد على عدد من الافتراضات المحورية، وأحد أهم هذه الافتراضات التي يستند إليها نموذج ماندل فلمنج هو عدم وجود اثر لمنحنى (J*) : أما لعدم وجود فترات إبطاء أو لارتفاع درجة المرونة السعرية للصادرات والواردات خلال عملية المواءمة بحيث إن تغيير سعر الصرف يؤدي إلى تحسن فوري في ميزان التجارة ومن ناحية أخرى فإن الأمر يبدو أكثر من كونه مرجحاً أن يكون الطلب على الاستيرادات والصادرات في المدى القصير غير مرنة، لذلك فإن الأثر الفوري لانخفاض سعر الصرف (أي ارتفاع قيمة العملة المحلية) هو وجود تدهور في الحساب الجاري، وفي ظل أسعار الصرف المعومة فإن عجز الحساب الجاري يجب أن يكون له شريك يتمثل

* منحنى J : منحنى مارشال ليرنر، لكي نضمن توازناً مستقراً، فإن إجمالي مرونة الطلب التي تعكسها المنحنيات تكون أكبر أو مساوية للواحد الصحيح. وأن تأثير منحنى J يرى عدد من الاقتصاديين بأن ظاهرة من هذا النوع قد حدثت بسبب تدهور قيمة الدولار في عام 1971 ففي بادئ الأمر أدى انخفاض قيمة الدولار إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ولكن مع مرور الوقت بدا العجز التجاري في التناقص هذه الظاهرة تعرف باسم تأثير منحنى J (J-Curve effect). للمزيد من التفاصيل ينظر

ملاك، وسام (2001). الظواهر النقدية على المستوى الدولي، قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص 231.

في فائض حساب رأس المال ،فالدولة المعنية تحتاج إلى تدفق رأس المال للداخل وليس إلى تدفقه للخارج حسبما يقول نموذج ماندل -فلمنج. النتيجة القوية للنموذج تشير إلى إن السياسة النقدية التوسعية التي يأتي تأثيرها عن طريق فائض ميزان التجارة تجد قوة مضادة تتمثل في الطلب غير المرن على الاستيرادات والصادرات وبالتالي تدهور وضع الميزان التجاري .

وان الأثر العكسي لمنحنى (J) لن يدوم للأبد وان السياسة النقدية التوسعية سيكون لها الأثر المتوقع طبقا لنموذج ماندل -فلمنج والسياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى حدوث تدفق رأس المال للخارج وانخفاض سعر الصرف ،وهو يسمح بالمقابل بحدوث انخفاض في سعر الفائدة المحلية ليصبح اقل من المستوى العالمي ويكون له اثر توسعي في الاقتصاد وسوف يؤدي إلى تحقيق التوازن في سوق النقد في الأجل القصير في ظل وجود اثر منحنى J ،فان الأمر يتطلب تدفقا صافيا لرأس المال نحو الداخل حتى يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات ،وفي المدى القصير يمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق انخفاض في سعر الصرف الحالي أكثر مما يتطلبه الوضع في ظل عدم وجود اثر منحنى (J) وعلى الرغم من إن وجود التوقعات الارتدادية يسمح للدولة بتنفيذ سياسة نقدية توسعية في ظل وجود منحنى (J) فان Niehans يجادل بالقول بان السياسة النقدية تنعكس حتى قبل أن تصبح مرونة الطلب على درجة كافية من المرونة بحيث تعطي الأثر المعتاد لميزان التجارة وقد أشار Dornbusch إلى انه حتى مع استمرار تحقيق شرط مارشال -ليرنر فان وجود التوقعات الارتدادية في حد ذاته يمكن أن ينتج عنه توسع نقدي يكون له اثر ضار في ميزان التجارة ،لذا انه في ظل التوقعات الارتدادية يؤدي التوسع النقدي إلى تخفيض سعر الفائدة المحلية مما سيحقق الطلب المحلي ويزيد الاستيرادات وهذا يؤدي بالمقابل إلى إلغاء اثر الزيادة في الصادرات ،ومن ثم حدوث تدهور في ميزان التجارة ،لذلك هناك إمكانية حدوث تدهور في ميزان التجارة حتى مع تحقيق شرط مارشال ليرنر .(هالود وماكدونالد، 2007، 156-157).

تم بناء توسعات تحليلية على نموذج ماندل - فلمنج بحيث تأخذ في اعتبارها العوامل المذكورة قام Mckibben and Sachs بتقديم اقتراحات بمحاكاة رقمية من اجل الوصول إلى حلول يسهل تحقيقها و قد تمت تسمية هذا النموذج باسم النموذج الكوني (ماكيبين - ساكس) Mckibben and Sachs global model ،والذي يشار إليه أيضا اختصارا بالرمز ((M S G)) والصيغة الحالية لهذا النموذج يشار إليها بالرمز ((M S G 2)) و قد تم تقديم نموذج ((M S G)) تحديدا من اجل محاولة فهم الاختلافات الخارجية الواسعة التي حدثت خلال ثمانينات القرن العشرين وعلى وجه الخصوص بين الولايات المتحدة واليابان ومن ثم محاولة تقديم إجراءات خاصة بالسياسة الاقتصادية إذ تستطيع تقديم القيام بالمواءمة المناسبة لمواجهه هذه الاختلافات ، أن نموذج ((M S G)) هو نموذج يقوم على عمل توليفه من التطورات الراهنة في النظرية الاقتصادية الكلية والتي تحاول العناصر الاقتصادية الرشيدة أن تعظم من دوال المنفعة ذات التداخل الزمني ،إذ يقوم القطاع العائلي بتعظيم دالة المنفعة ويقوم قطاع المنشآت بتعظيم قيمة الناتج وذلك في ظل العلاقات الاقتصادية الكلية النمطية التي تصف

كيفية حدوث المواءمة في الأسواق المالية ويمكن اعتبار هذا النموذج من النوع الكنزي الحديث لانه يركز على السلوك الأمثل للعناصر الاقتصادية فان الأسواق لا تشهد التوازن بشكل مستمر ، قد صنف هذا النموذج من جانب (ماكيبين - ساكس) على انه نموذج ديناميكي للتوازن العام ،يتعلق باقتصاد عالمي متعدد الأقاليم .وهذا النموذج لا يصلح للدول النامية وإنما ينطبق على الدول المتعددة الأقاليم مثل الولايات المتحدة واليابان ،ألمانيا ،باقي دول النظام النقدي الأوربي وباقي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،والدول الأخذة في النمو غير المصدرة للنفط ،ودول منظمة الأقطار المصدرة للنفط OPEC (هالود وماكدونالد، 2007، 183). ويمكن تقسيم التوازن من خلال النموذجين اللذين تم التطرق لهما إلى الآتي:

أ- نموذج التوازن الاقتصادي الداخلي نموذج (IS-LM)

إن نموذج IS-LM هو احد نماذج تحليل توازن الدخل في جانب الطلب الكلي ويعزى هذا النموذج إلى الاقتصادي جون هيكس (الحائز على جائزة نوبل) الذي نشره في عام 1937 كتفسير لنظريه كينز في الطلب الكلي يستند هذا النموذج إلى مجموعة من الفروض منها (الأفندي، 2014، 123)

- 1- ثبات المستوى العام للأسعار وهو الفرض الذي يتفق مع منطق المدرسة الكنزية الأولى
- 2- هيكل الطلب الكلي يتكون من سوقين رئيسيين هما سوق السلع والخدمات والسوق النقدية، وسوق السلع والخدمات يعبر عنه بمنحنى IS الذي يصف التوازن في سوق السلع وكل نقطة عليه تمثل نقطه توازن للدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر معين لسعر الفائدة وعند نقطه التوازن يتحقق التساوي بين الطلب الكلي للسلع مع العرض من السلع أو عندما يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار ولذلك يسمى بمنحنى IS، ولهذا المنحنى ميلا سالبا يعبر عن وجود علاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة. عندما يرتفع سعر الفائدة مثلا فان حجم الاستثمار ينخفض ومن ثم فان الطلب الكلي ينخفض وعندما ينخفض الطلب الكلي فان الدخل ينخفض (الأفندي، 2014، 124). ووضع منحنى IS يعتمد على مقدار الإنفاق المستقل ومتضمنا على الإنفاق الاستثماري المستقل، وان الإنفاق الاستثماري المستقل يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة الحقيقي، وان التغيرات في سعر الفائدة الحقيقي تؤدي إلى حدوث تغير في إنفاق الاستثمار المستقل، وفي إجمالي الإنفاق الصافي المستقل، فضلا عن تحديد وضع منحنى الإنفاق الكلي. ويتبين أن التغيرات في سعر الفائدة تعمل على حدوث تغيرات في الدخل الحقيقي التوازني. (دانيالز وفانهوز، 2010، 430) ، ويوضح منحنى IS التوازن في القطاع الحقيقي فهو يمثل توليفات مختلفة من مستويات الدخل (Y) ومن سعر الفائدة (r) التي يتحقق عندها التوازن بين المدخرات الكلية الحقيقية والاستثمارات الكلية الحقيقية وهو التعبير عن نظرية الأرصدة المعدة للإقراض ويرتبط سعر الفائدة بعلاقة عكسية مع الاستثمار وبالعلاقة طردية مع الادخار كما أن الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل فعند ارتفاع مستويات الدخل فان الادخار يزداد

لترتفع بذلك أسعار الفائدة ومن ثم كلما زاد الدخل زاد سعر الفائدة وانخفض الاستثمار حتى تتساوى المدخرات مع الاستثمارات (خليل، 1982، 561-565)، (Hubbard, 2008, 562) يتحقق التوازن في السوق الحقيقية عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، الادخار (S) والاستثمار (I) والضرائب (T) والإنفاق الحكومي (G) بوصفها الإضافات والتسريبات في القطاع المحلي، إذ أنها تمثل الأنشطة التي تقوم بها الحكومة المحلية. فإذا جمعنا تسريبات القطاع المحلي وطرحنا إضافات القطاع المحلي نحصل على صافي تسريبات القطاع المحلي وهذا يمكن التعبير عنه رمزياً بالآتي:

$$S + T - I - G$$

أي يتعادل الحقن (الإنفاق الاستثماري والحكومي والصادرات) مع التسريبات (الادخار والضرائب الاستيرادات)، ويمثل منحنى IS جميع التوليفات المختلفة من أسعار الفائدة والدخل الذي يكون عندها سوق السلع والخدمات في وضع توازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي. (بشرط عدم وجود نقص أو زيادة في المخزون). كما يمثل المستويات المختلفة من شرط التوازن إذ يمثل مستويات تساوي الادخار مع الاستثمار (حيث الادخار يتحدد بالدخل بينما الاستثمار فيتحدد بسعر الفائدة) عند مختلف مستويات (Y) و (r).

$$I(r)=S(Y)$$

ويمتاز منحنى (IS) بالميل السالب حيث العلاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة ،و الذي يعكس فكرة أساسية متمثلة في أن أي انخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (الطلب الاستثماري أو ذلك الجزء من الاستهلاك المرتبط بسعر الفائدة . (عريقات، 2006، 167) ، ويرى أصحاب النظرية الكلاسيكية أن السياسة النقدية غير فعالة فلا تؤثر تغيرات كمية النقود في القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية (الدخل، التشغيل، سعر الفائدة) والتي تتحدد بدورها في الجانب الحقيقي للنظام الاقتصادي ،وظل هذا الفكر سائداً حتى بداية الثلاثينات وبالتحديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 وما نتج عنها من انخفاض في الطلب الفعلي مما أدى إلى ظهور تيار فكر جديد حاول تقديم صورة جديدة لنموذج يتحقق فيه التكامل ما بين المتغيرات النقدية ومتغيرات حقيقية، وبما أن كينز أول من ربط بين القطاعين النقدي والحقيقي في نظرية واحدة من خلال استخدام سعر الفائدة والدخل لتحقيق التوازن بينهما وعبر منحنيات (LM) التوازن النقدي (IS) التوازن السلعي ،وقد استخدمه الاقتصادي الانكليزي هيكس لأول مرة في التوصل إلى نموذج التوازن العام (الدعمي، 2010، 70). أما سعر الفائدة فلا يمكن تقديره بشكل مؤكد إلا إذا عرف مستوى الدخل الحقيقي أو يفترض ثابتاً وهذا يقود إلى استنتاج بأن سعر الفائدة والدخل الحقيقي لا بد أن يتحددا معاً، وهذا لا يتحقق إلا إذا تحقق التوازن الكلي في الاقتصاد، وقطاع السلع والخدمات وهو

ما يسمى بالقطاع الحقيقي ويتمثل بسوق المنتجات وهو عبارة عن مجموعة أسواق للسلع والخدمات المنتجة في البلد، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي (الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط)، إذ تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي بالمنحنى (IS)، وإن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل وسعر الفائدة وتجعل سوق السلع والخدمات في توازن (السيد علي ، والعيسى، 2003، 324).

ويؤدي تغير اتجاهات السياسات النقدية والمالية إلى تغير ظروف الطلب في سوق السلع وسوق النقود وبياناً فإن اختلال توازن الدخل يعبر عنه بانتقال كل من منحنى LM ومنحنى IS إلى مواقع جديدة بسبب تغير اتجاه السياسات المالية التي تمارس تأثيرها في جانب الإنفاق على السلع والخدمات. في حين ينتقل LM يمينا ويسارا بسبب تغير اتجاه السياسات النقدية التي تمارس تأثيرها على سوق النقود. وعندما يختل توازن الدخل فإن هذا يعني الانتقال إلى توازن جديد للدخل في ظل مستويات معينه من سعر الفائدة ومستويات جديدة من النقود والإنفاق الكلي . وعموماً فإن السياسات النقدية والمالية التوسعية تدفع بتوازن الدخل إلى مستويات أعلى في حين يحدث العكس عندما تكون السياسات المالية والنقدية انكماشية. (الأفندي، 2014، 124)

3- ومن جانب آخر تعرض نموذج IS - LM لانتقادات شديدة فيها إهمال الأسعار وكيفية تحديدها وهو إهمال ناجم عن إغفال هذا النموذج لجانب العرض الكلي من الاقتصاد (الأفندي، 2014، 124).

أما التوازن في السوق النقدية فيتمثل بمنحنى LM، ويتمثل بسوق النقود وفي حالة استخدام نظرية الأموال القابلة للإقراض فإنه سيمثل بسوق الأموال القابلة للإقراض أو سوق الائتمان، والتوازن في هذا السوق يتطلب تساوي عرض النقود مع الطلب عليها أو عرض الأموال القابلة للإقراض مع الطلب عليها وتمثل حالة التوازن في هذا السوق بالمنحنى (LM)، وإن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل (y) وسعر الفائدة (r) تجعل سوق النقود في توازن (السيد علي ، والعيسى، 2003، 324)، ويصف التوازن في سوق النقود (منحنى LM) عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود وأن كل نقطة على منحنى LM تمثل نقطة توازن للدخل عند سعر فائدة معين .ولهذا المنحنى ميلاً موجباً يعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة. (الأفندي، 2014، 124)، وإن منحنى (LM) هو عبارة عن مجموعة من التوليفات التي تضم مستويات الدخل الحقيقي مع أسعار الفائدة الاسمية التي تحقق التوازن في سوق النقود (دانيالز وفانهوز، 2010، 442)

وتتطلب دراسة توازن سوق النقد أن نقوم بدراسة كل من جانب الطلب على النقد بمختلف مركباته والعوامل المحددة له وكذلك جانب عرض النقد ومختلف أشكال هذا النقد حيث جانب العرض ويتمثل في الجهاز المصرفي والمتمثل في هيئة البنك المركزي ومختلف البنوك التي لها القدرة على الإنشاء النقدي بينما جهة الطلب على النقد فيتمثل في طلب مختلف الوحدات الاقتصادية غير التي ذكرت في جانب العرض . (الحداد وهذول، 2008، 125). وسوف نتناول هذين الجانبين بالتفصيل:-

أ- عرض النقد

يتمثل عرض النقد في الكتلة النقدية التي يقصد بها مجموع وسائل الدفع المتداولة والموضوعة تحت تصرف الأشخاص المكونة لمجتمع ما خلال فترة معينة من قبل المؤسسات النقدية (البنك المركزي و البنوك التجارية) (يحيى، 2001، 38) ، والمؤسسات النقدية هي تلك المؤسسات التي لها القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وهذا ما يطلق عليه عملية التقيد أو تحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية. فالوحدات من النقد تعد أصلاً لحائزها ودين على الجهة التي قامت بإصدارها. لذا يعرف بعض الباحثين النقد بأنه دين على الاقتصاد الوطني وذلك لاكتنازه أو الاحتفاظ به ، وهي تمثل قوة شرائية في يد من هو بحوزته والتي ستتحول في لحظه ما إلى سلع وخدمات . (الدعوي، 2010، 25)

وعرض النقد تقوم به جهتان وهما:

- البنك المركزي: ويطلق على هذه العملية بعملية الإصدار النقدي المتمثل بإصدار النقود القانونية والمتشكلة أساساً من النقود الورقية والنقود المعدنية.
- البنوك التجارية التي عملها يتمثل أساساً في خلق النقد الائتماني والمتمثل في نقود الودائع (النقود الكتابية أو النقود الخطية - النقود الائتمانية)* وهذا من خلال تسلم الودائع (ودائع أصلية وتعد أساس عملية خلق النقود)، ومنح قروض تفوق حجم الودائع الأصلية ومنه ما أضيف إلى الكتلة النقدية يتمشى وحجم الودائع المشتقة. إن عملية الإصدار تتطلب تغطية إذ لا يتم الإصدار النقدي من دون مقابل بل يجب ان توفر للهيئة التي ستقوم بالعملية ما يعرف بمقابلات الكتلة النقدية (الاحتياطي الاجنبي). والمتمثلة أساساً بثلاثة أشكال هي (الدعوي، 2010، 28) :-

• الذهب

• العملات الأجنبية

• حصة الدولة في صندوق النقد الدولي من حقوق السحب الخاصة.

ومنه نجد أن النقد لم يعد يصدر فقط عند دخول أو خروج الذهب من البنك المركزي بل أصبح الإصدار يتمشى وحجم النشاط الاقتصادي لذا يجب على السلطات النقدية أن تحرص كل الحرص أن لا يكون في التداول إلا الكمية اللازمة لقيام النقد بوظائفه الأساسية الأربعة ،كمقياس للقيمة ،وسيط في التبادل، مخزن للقيمة، أداة للمدفوعات الآجلة (وسيلة ربط بين الحاضر والمستقبل). وعادة ما ينظر إلى النقد على انه متغير خارجي أي مستقل عن النشاط الاقتصادي. إن العرض الحقيقي للنقد إنما هو مقياس للقوة الشرائية للنقود وهو يمثل ما معروض من النقد مقسوماً على المستوى العام للأسعار والمعادلة الآتية توضح ذلك:-

* النقود الكتابية أو الخطية بأنها: مبالغ يودعها الأفراد في المصارف وتتحرك بواسطة الشيكات بين جمهور المودعين أو بين المودعين والآخرين استناداً إلى علاقات تجارية (البيع والشراء) أو تسوية المدفوعات حيث أن هذه المبالغ أو أكثرها تبقى في المصارف التي تقوم بإقراضها لأصحاب الفعاليات الاقتصادية أو المستهلكين.
النقود الائتمانية : هي عبارة عن أوراق مالية لا قيمة لها مادياً ولا تمثل شيئاً له قيمة كالذهب، وإنما هي وسيلة دفع بدل النقود الورقية والذهب قائمة على ثقة بين الطرفين.

$$Ms/P = Md/P$$

حيث ان Ms : عرض النقد، Md : الطلب على النقد، P : المستوى العام للأسعار
كما يجب التفرقة بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي حيث سعر الفائدة النقدي هو سعر الفائدة الذي تحصل عليه المؤسسات المقرضة . بينما سعر الفائدة الحقيقي هو عبارة عن القوة الشرائية لتكلفة القرض. ومن ثم يجب الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم.

أما عن العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة الحقيقي فعرض النقد سيكون ثابتاً مهما تغير سعر الفائدة الحقيقي حيث أن هدف البنك ليس هو تحقيق الربح بقدر ما هو توفير السيولة النقدية للاقتصاد الوطني. إن اعتماد البنك المركزي سياسة توسعية معناه الزيادة في عرض النقد (الأرصدة النقدية الحقيقية) والتي تحدث عن طريق زيادة ضخ البنك المركزي كتلة نقدية جديدة في الاقتصاد الوطني، والإصدار الجديد معناه إصدار النقد من قبل البنك المركزي في اتجاه الوحدات الاقتصادية.

ب- الطلب على النقد

إن الطلب على النقد معناه الاحتفاظ بالنقد في صورته السائلة إما في شكل نقود قانونية أو نقود ائتمانية. وإن كان الكلاسيك لا يعترفون للنقد إلا بوظيفة واحدة وسيط في المعاملات أي أن النقد بالنسبة إلى هذه المدرسة لا يطلب إلا لغرض المعاملات. إلا أن كينز وسع من ذلك إذ يرى أن النقد

يطلب لثلاثة دوافع : (مندور، 2004، 158-161)

• دافع المعاملات

تطلب النقود للقيام بالتعاملات اليومية وهذا ما أطلق عليه بالطلب على النقد بدافع المعاملات. حيث الفرد يحتفظ بجزء من دخله في شكل نقد أي لا يدخر وهذا لإنفاقه على السلع والخدمات وبحكم أن ما يستهلك من سلع وخدمات له علاقة بالدخل فالطلب على النقد يمثل بالعلاقة التالية:

$$MdT = K1 \cdot Y$$

حيث Md تمثل الرصيد الاسمي النقدي المرغوب فيه ، k1 تمثل النسبة من الدخل الذي تحتفظ به الوحدة الاقتصادية في شكل نقد سائل، Y الناتج الحقيقي.

• دافع الاحتياط

للاحتياط للظروف الطارئة وهذا لمجابهة كل المصاريف غير المتوقعة وسمي هذا الدافع بدافع الاحتياط إن هذا الدافع هو الآخر له علاقة بالدخل ومنه، وحيث أن P تمثل المستوى العام للأسعار.

$$MdP = K2 \cdot Y$$

وبحكم أن الدافع الأول والثاني لهما علاقة بالدخل فتصبح صيغة الطلب على النقد بدافع المعاملات والاحتياط على النحو التالي

$$MdT+P = MdT + MdP = K1 \cdot Y + K2 \cdot Y = (K1 + K2) \cdot Y = K \cdot Y$$

• دافع المضاربة

أما الدافع الأخير والذي يعرف بدافع المضاربة والذي بناءً عليه عدّ كينز أن النقد يمكن أن يطلب لذاته حيث الفرد يحتفظ بحجم معين من النقد ليس بناءً على الدافع الأول أو الثاني وإنما لتوظيفه في شراء الأصول وهذا ليس بهدف امتلاك هذه الأصول المالية وإنما للقيام بالمضاربة فيها مثلاً شراء السندات وقت ما يكون سعرها منخفضاً والقيام ببيعها وقت ما يرتفع سعرها من أجل تحقيق الربح (مندور، 2004، 158-161)، وبين كينز هذا الدافع ينبثق عن التفاعل بين التغيرات في سعر الفائدة الاسمي، وبين الأصول المالية التي تدر فائدة مثل السندات. والتسمية الحديثة لهذا الدافع تستخدم لفظ دافع المحفظة المالية ليشير إلى التوليفة المرغوب فيها من النقود والسندات، بشكل مبني على المضاربات التي تتعلق بتحركات أسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة في أسعار السندات. وفي حدود تأثير هذا الدافع على الأرصة النقدية المرغوب فيها، نجد أن التغيرات في سعر الفائدة الاسمي يمكن أن تؤثر في الطلب على النقود. (دانيالز وفانهوز، 2010، 436). إن هذا الدافع كان سبباً كافياً بالنسبة لكينز في إضافة الوظيفة الثالثة للنقد والمتمثلة في مخزن للقيمة بعد ما كانت عند الكلاسيك متمثلة في وظيفة مقياس للقيمة وإنجاز المعاملات. (مندور، 2004، 158-162) وهنا لابد من التطرق إلى النظرية الحديثة لسعر الفائدة التي تعرف بنظرية الكينزيين المحدثين في سعر الفائدة.

أن نظرية سعر الفائدة الحديثة تعرف أيضاً بنظرية الكينزيين المحدثين في سعر الفائدة، فالإقتصاديون المحدثون أمثال (Hicks, Lerner, Hansen) رأوا أن نظرية الأرصة المعدة للاقتراض ونظرية كينز في تفضيل السيولة لو أخذت معاً لمدتاً بنظرية مناسبة لسعر الفائدة هي النظرية الحديثة في سعر الفائدة.

وتقوم النظرية الحديثة في سعر الفائدة بجمع العوامل الأربعة وهي (الادخار، تفضيل السيولة، الاستثمار، كمية النقود) في نظرية متكاملة. فهي تجمع العوامل الحقيقية مع العوامل النقدية لغرض التوصل إلى كيفية تحديد سعر الفائدة (خليل، 1982، 562). وفي شرحه للنظرية الحديثة فقد قام Prof Hansen بإيضاح أن هناك أربعة محددات لسعر الفائدة وهي، جدول طلب الاستثمار، دالة الادخار، جدول تفضيل السيولة، كمية النقود.

فوضع التوازن لهذه العوامل معاً أنما يحدد سعر الفائدة، وعلى وفق رأي Hansan فإن حالة التوازن تتحقق عندما يكون مقدار حجم الأرصة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد في المجتمع تساوي كمية النقود وكذلك عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال تساوي سعر الفائدة وأخيراً عندما يكون حجم الاستثمار مساوياً لحجم المدخرات المرغوب فيها وهذه العوامل كلها متصلة بعضها ببعض و باختصار وعلى وفق

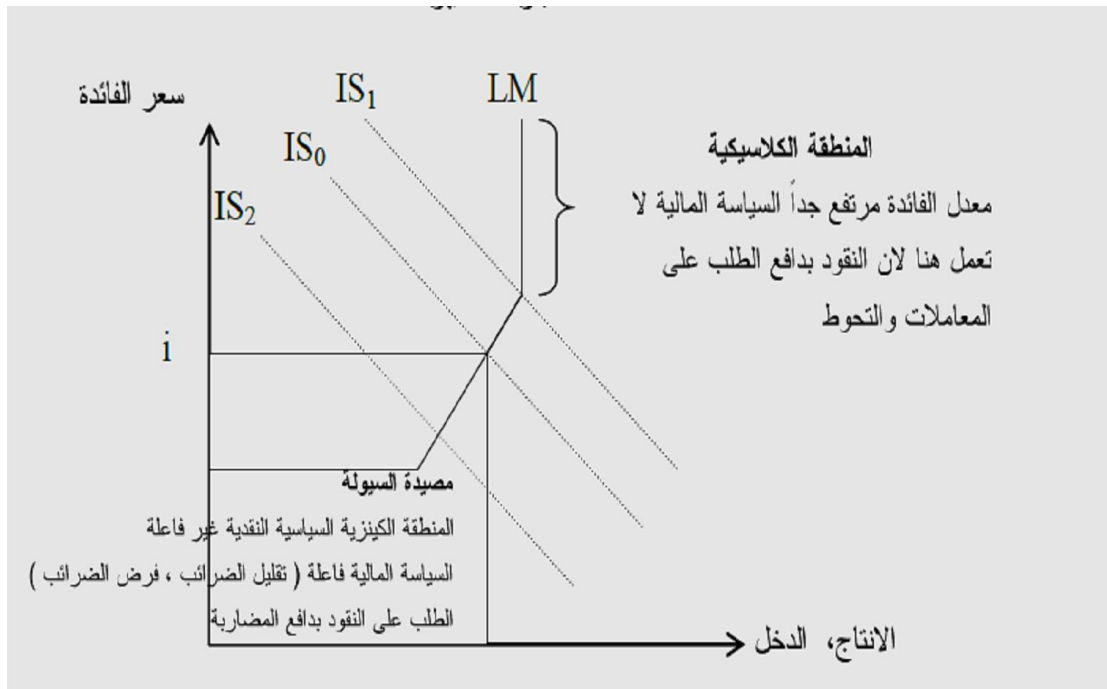
النظرية الحديثة لسعر الفائدة فانه عندما تكون المتغيرات الأربعة (الادخار والاستثمار وكمية النقود والتفضيل النقدي) متكاملة مع الدخل فإننا نحصل على تفسير مرضٍ للكيفية التي يتحدد بها سعر الفائدة ولهذا الغرض فأنه تم الجمع بين نظرية الأرصدة المعدة للإقراض وبين نظرية تفضيل السيولة بواسطة (الاقتصاديين المحدثين) من أنصار كينز وعليه فان نظرية الكينزيين المحدثين في سعر الفائدة قد أسفرت عن جدولين هما جدول IS و جدول LM إذ يوضح الجدول الأول التوازن بين المتغيرات في القطاع الحقيقي أما الجدول الآخر فيوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع النقدي وعند سعر الفائدة التوازني النقدي يتحقق كل مما يأتي يراجع في ذلك (ايدجمان،1992، 265) (خليل،1982، 562) (عاشور،2014، 266):-

- 1- المدخرات الكلية تساوي الاستثمارات الكلية.
 - 2- إن الطلب الكلي على النقود يساوي العرض الكلي على النقود.
 - 3- إن كلاً من القطاع الحقيقي والقطاع النقدي يكونان في حالة التوازن .
- و لإيضاح وضع التوازن بالقطاع النقدي في النظرية فان الكينزيين المحدثين استنتجوا جدول ومنحنى (LM) وأوضحوا أن دالة تفضيل السيولة (L) وعرض النقود (M) تمثلان العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة فقد ذكر Hansan من خلال نظريه كينز في تفضيل السيولة انه بالإمكان الحصول على مجموعه من جداول تفضيل السيولة عند مستويات مختلفة من الدخل ومن ثم فان العلاقة بين جداول تفضيل السيولة وعرض النقد المحدد من لدن السلطات النقدية يعطينا جدول (LM) فينحدر المنحنى (LM) باتجاه اليمين لسبب بسيط يتلخص في انه كلما زاد الدخل فان تفضيل السيولة أو طلب النقود سيزداد ومن ثم فان سعر الفائدة سينخفض (J.Bradford,2009,315).
- ومن ناحية أخرى فان انخفاض مستوى الدخل يترتب عليه انخفاض تفضيل السيولة من لدن الأفراد ومن ثم فان سعر الفائدة ينخفض مما يؤدي إلى انحدار LM من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين مع الملاحظة انه عند المستويات المرتفعة من الدخل سيكون هناك طلب كبير على المعاملات بالنسبة للكمية الثابتة من عرض النقود ،وعليه فان سعر الفائدة سيرتفع بشده وان منحنى (LM) سيصبح غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل العليا.
- وعند انخفاض مستويات الدخل يكون هناك طلب منخفض على النقود بدافع المعاملات ويحتفظ بالجزء الأكبر من النقود على هيئة ارصده نقدية معطلة ويترتب على ذلك انخفاض سعر الفائدة ،الأمر الذي يجعل دالة التفضيل النقدي ذات مرونة عالية عند أسعار الفائدة المنخفضة بسبب زيادة الطلب على النقود بدافع المضاربة ، ومن ثم فان الوفرة النسبية الزائدة في عرض النقود عند مستويات الدخل المنخفضة لا تستطيع إن تخفض سعر الفائدة إلى اقل من مستواه وعليه فان منحنى LM عند مستويات الدخل المنخفضة سيصبح ذات مرونة عالية بالنسبة لسعر الفائدة (Friedrich, 2009,12). وعلى وفق النظرية الحديثة في سعر الفائدة فان تقاطع منحنى S مع منحنى LM أنما يحدد سعر الفائدة

فمنحنى IS الذي يمثل وضع التوازن في القطاع الحقيقي إنما يوضح تلك التوليفات المختلفة من مستويات الدخل وأسعار الفائدة المناظرة التي يتحقق عندها التوازن بين المدخرات الكلية الحقيقية وبين الاستثمارات الكلية الحقيقية فقد يكون مرنا بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل المرتفعة و غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل المنخفضة .ومن ناحية أخرى فإن منحنى LM الذي يمثل وضع التوازن في القطاع النقدي إنما يمثل تلك التوليفات المختلفة من مستويات الدخل وأسعار الفائدة المناظرة التي يكون عندها عرض النقود وطلب النقود في حالة توازن ومنحنى LM إنما هو غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل المنخفضة فان سعر الفائدة والذي يتحقق بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM عند هذه النقطة فان الدخل وسعر الفائدة تكون العلاقة بينهما بحيث :الاستثمار والادخار في حالة توازن ،طلب النقود في حالة توازن مع عرض النقود و هذه هي الطريقة التي تمكنت بها النظرية الحديثة لسعر الفائدة من تحقيق التكامل بين سوق السلع والخدمات (القطاع الحقيقي) وبين سوق النقود(خليل،1982، 564-574). ومن ثم فإن النموذج أصبح يتضمن كلا السوقين (سوق السلع - سوق النقود) . وباختصار فإن النظرية الحديثة في سعر الفائدة إنما تقوم على أساس إن الإنتاجية والادخار والتفضيل النقدي وكمية النقود المعروضة هي كلها عناصر مهمة في تحديد سعر الفائدة (خليل،1982، 577). والتوازن الكلي الذي يتكون من توازن سوق السلع وتوازن سوق النقود.وهذا التوازن يمثل توازنا للدخل في جانب الطلب الكلي ، أن التوازن في السوقين النقدية والحقيقية وتقدير مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتم من خلال منحنيات (LM , IS) (الأفندي،2014، 124)، إذ أن التصحيح في سوق النقود يكون مصدره تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، في حين يأتي التصحيح للاختلالات في سوق السلع من خلال تغيرات في مستوى الدخل ،ومن العوامل التي تجعل المنحنيات (LM , IS) ينتقلان إلى الأعلى أو الأسفل أو اليمين أو اليسار لان القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل الحقيقي تتأثر بانتقال المنحنيين ، فأن تأثير السياسة المالية من خلال السياسة الانفاقية والضريبية في انتقال منحنى IS يجب أن تؤخذ بالحسبان عبر تأثير سعر الفائدة أو الانخفاض بالاستثمارات الخاصة ومن ثم بالطلب الكلي وبالتالي في انتقال منحنى IS ، ولعل من أهم العوامل المؤثرة في انتقال منحنى IS هي متغيرات السياسة المالية للدولة التي تتضمن تغييرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو الائتين معاً ،وهناك احتمال أن تلجأ الدولة إلى تبني سياسة مالية توسعية أو انكماشية في ظل افتراض ثبات السياسة النقدية (الدعمي،2010، 75). وبيانها فان هذا التوازن يعبر عنه بالجمع بين منحنى IS ومنحنى LM وتقاطعهما عند نقطه واحده تمثل نقطه توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين. وفي اقتصاد كينزي فان سعر الفائدة

يشكل حلقه الربط بين سوق السلع وسوق النقود أو حلقه الربط بين القطاع الحقيقي في الاقتصاد والقطاع النقدي حيث سعر الفائدة على وفق كينز هو سعر نقدي يتم تحديده في سوق النقود عند تساوي الكمية المعروضة من النقود مع الطلب عليها. وان سعر الفائدة يمثل حلقه الوصل بين سوق السلع وسوق النقود من خلال داله الاستثمار (سوق السلع)، فعندما يرتفع سعر الفائدة في سوق النقود فان حجم الاستثمار ينخفض في سوق السلع ومن ثم ينخفض الطلب الكلي فالدخل التوازني والعكس صحيح . ولتحديد فاعلية الأجراء الذي تمارسه السياسة النقدية يجب التعرف على الجزء أو المنطقة من منحنى LM التي تتقاطع فيها مع منحنى IS إذ تتوقف فاعلية السياسة النقدية عند هذه المنطقة لذلك لابد لنا من تقسيم المساحة التي تعمل عليها السياستان النقدية والمالية على ثلاث مناطق كما جاء في تحليل هكس-هانسن وكما هو موضح في الشكل (2)

الشكل (2) حالة فجوة السيولة

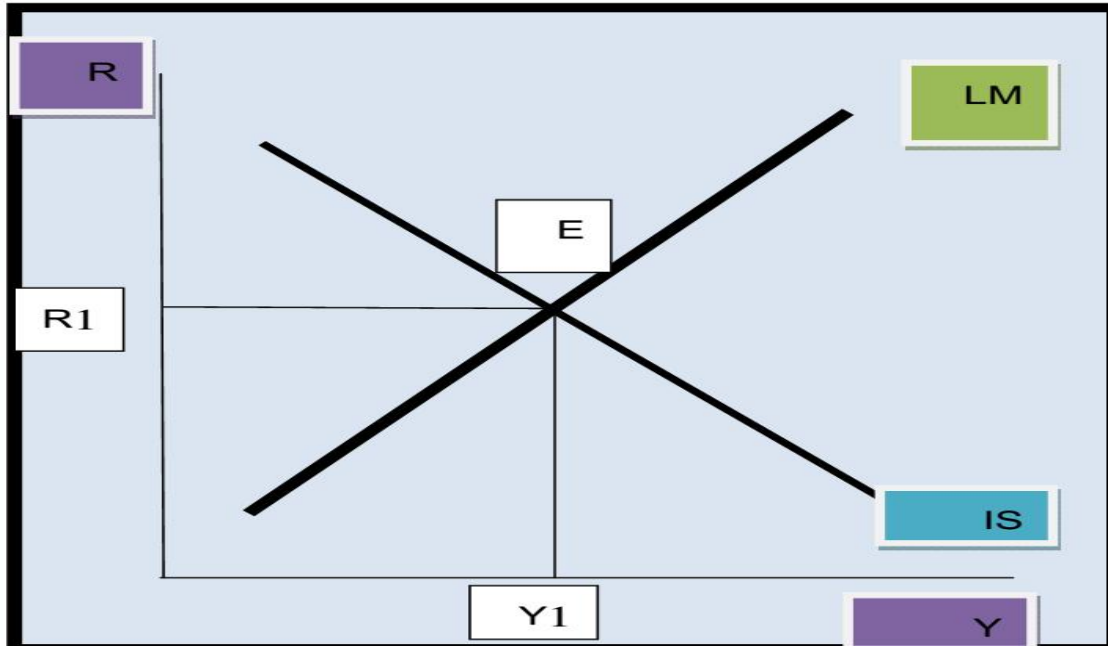


المصدر: صقر، احمد صقر. (1983). النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت ط2، ص403.

- 1- منطقة مصيدة السيولة المنطقة الكينزية : والتي يكون فيها طلب النقود بدافع المضاربة وهو تام المرنة بالنسبة لسعر الفائدة وتمتاز بمعدلات فائضة منخفضة إلى أدنى حد.
- 2- المنطقة الاعتيادية : وهي تمثل معدلات فائدة ودخل طبيعي .
- 3- المنطقة الكلاسيكية : التي لا يتوقف فيها طلب النقود على معدلات الفائدة بمعنى لا يوجد دافع للمضاربة وتقتصر رغبة الأفراد في الطلب على النقود بدافع المبادلة والتحوط ويكون معدل الفائدة في أعلى مستوى له (صقر، 1983، 403)، وضمن المنطقة الكينزية وكما هو واضح من الشكل يكون سعر

الفائدة مرتفعاً لذا تنخفض اسعار السندات لهذا يزداد تفضيل الافراد للسيولة النقدية ، وزيادة الرغبة في الاحتفاظ بالنقد ستمتص اي زيادة جديدة في عرض النقد، مما يحول اي هبوط جديد في سعر الفائدة ابعد من المستوى الحرج. وفي هذه الحالة اذا رغبت السلطات النقدية معالجة الكساد الاقتصادي عن طريق زيادة عرض النقد وخفض سعر الفائدة ومن ثم تحفيز الاستثمار. فإنه يتعذر عليها بلوغ هدفها لان اي حقن نقدي جديد داخل الاقتصاد يستوعب بالكامل بصورة أرصدة نقدية عاطلة يحتفظ بها الافراد قبلهم. وعليه لا يتأثر سعر الفائدة بتغيرات عرض النقد (الدليمي، 1990، 546). ويشير الاقتصاديون الى ان المدى الكينزي والكلاسيكي من الحالات الاستثنائية في تحليل نموذج IS-LM وان المدى الوسيط المنطقة الاعتيادية يمثل الحالة الاكثر طبيعية في تحفيز مستوى الفعالية الاقتصادية في اطار التنسيق بين السياستين المالية والنقدية . ان نموذج IS-LM تركيبة لصيغة كينزية كلاسيكية ففي ظل أسعار غير مرنة يهمل هذا النموذج تأثير نمو قوة العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي وجميعها تؤدي الى زيادة الناتج الممكن الذي ليس له تأثير في المستوى التوازني للناتج Y ويرجع ذلك الى ان أي منها لا يؤثر في منحنى IS و لا في منحنى LM وكل ما يحدث هنا هو ان الفجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي تزداد بمعدل يساوي معدل زيادة في الناتج الممكن ويظهر ذلك ببساطة ان نموذج IS-LM في صيغة التي قدمت هنا يتجاهل العلاقة بين الاجور والاسعار في حين ان من المعروف اذا تحسنت الانتاجية للعمل او ارتفعت نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم الفني فإن الأسعار يجب أن تنخفض وان كانت الاجور جامدة مما يؤدي الى انتقال المنحنى LM الى اليمين ومن ثم انخفاض سعر الفائدة وزيادة الناتج. ويتحدد التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات والنقد من خلال تقاطع المنحنيين ،نقطة التقاطع هي (E) وهي نقطة التوازن وهي توليفة واحدة كما هو مبين في الشكل (3) ، حيث يوضح نقاط التوازن بين (IS-LM) إذ أن كلاً من سوق السلع وسوق النقود في حاله توازن عند سعر الفائدة R والدخل Y و عند سعر الفائدة والدخل يتعادل الاستثمار مضافا له الإنفاق الحكومي مع الادخار مضافا له الضرائب كما تتعادل كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة .وعند التوليفة (R_1, Y_1) على المنحنى IS فيكون سوق السلع في حالة توازن ،وسوق النقود في حاله توازن عند التوليفة (R, Y) ويستقر التوازن في كلا السوقين ويحدث هذا فقط عند مستوى الدخل Y وسعر الفائدة R . (خليل، 1982، 572).

الشكل (3) التوازن الآني في السوقين السلعية والنقدية



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على :

خليل سامي (1982). النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ص575.

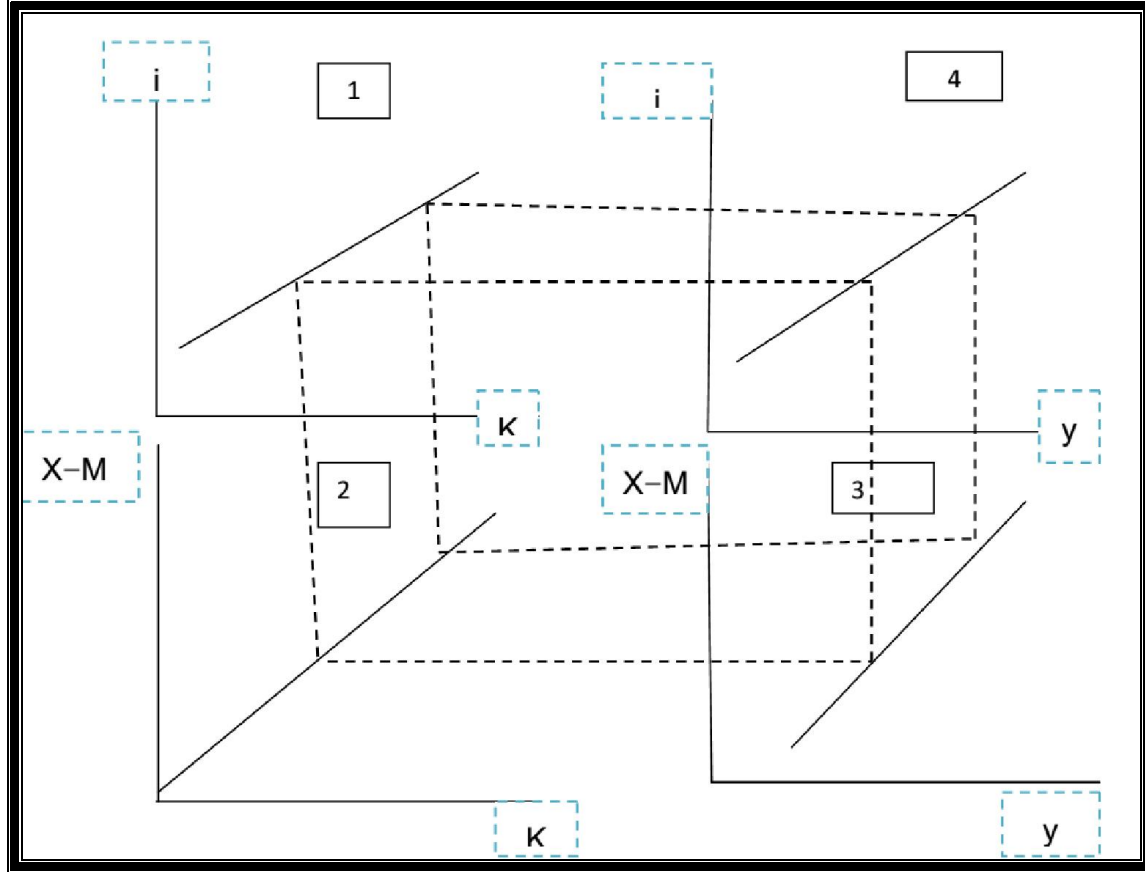
ان مناقشة دور السياسة النقدية باستخدام نموذج IS-LM هي مناقشة غير سليمة لاسباب عديدة تتوزع حول اتجاه التحليل بالافتراض لمنحنى IS الذي قام بتقديره الفنيون العاملون في السلطة النقدية مع وجود اشكالات للتحليل بالصيغة الكينزية والكلاسيكية وكذلك بوجود مدد تباطؤ زمنية حسب اعتقاد فريدمان إلا إنه مهما يكن الأمر عند اتخاذ خصائص المؤسسات والتوقعات فان معظم الاقتصاديين يعتقدون ان مدة التباطؤات الزمنية اللازمة للتعديل والوصول الى حالة التوازن هي اقصر بكثير في سوق النقود واسواق راس المال منها في سوق السلع ومع هذا يبقى تحليل IS-LM مفيدا يخدم الباحث في توضيح العلاقات وتحديد الدوال الاقتصادية التي تعينه في تعيين مسار السياسة النقدية .

ب- نموذج التوازن الخارجي نموذج (BP)

يمثل منحنى (BP) جميع التوليفات التي تضم الدخل الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، والتي يكون عندها مجموع رصيد الحساب الجاري، ورصيد حساب رأس المال معادلا للصفر (دانيالز وفانهوز، 2010، 452)، أو هو جميع التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تضمن التوازن في ميزان المدفوعات (نعمة الله وعابد، 2001، 242)، هذه التوليفات يتم الحصول عليها من خلال جمع منحنى ميزان العمليات الجارية ومنحنى رؤوس الأموال، وان أي زيادة في الدخل مثلاً تؤدي إلى زيادة الاستيرادات ومن ثمَّ ظهور العجز في ميزان المدفوعات والذي يحتاج إلى ارتفاع أسعار

الفائدة المحلية لأجل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل من أجل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات (BP) غير إن منحنى ميزان المدفوعات يأخذ وضعيات عديدة ويعود ذلك إلى العوامل المحددة لميله (ملاك، 2001، 151-156).

الشكل (4) يبين اشتقاق منحنى (BP)

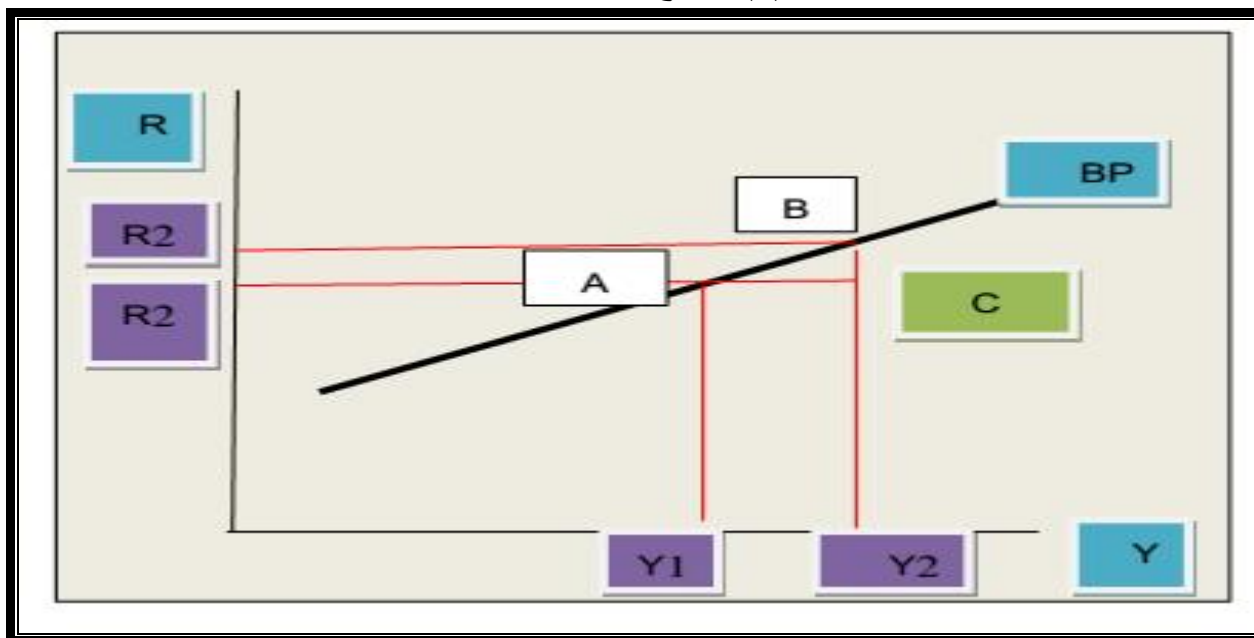


المصدر: ملاك، وسام. (2011). الظواهر النقدية على المستوى الدولي-قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ص150.

والقطاع الخارجي يشمل جميع المعاملات الحقيقية (صادرات واستيرادات سلعية وخدمية) والمعاملات النقدية مع البلدان الأخرى، وتظهر هذه المعاملات في ميزان المدفوعات الخارجية وسوق العملات الأجنبية والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي صافي الصادرات الحقيقية (الحساب الجاري) مع صافي التدفقات المالية أو النقدية، ويتحقق هذا في حالة توازن ميزان المدفوعات الخارجية وتوازن سوق العملات الأجنبية وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (BP) وأن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل المحل الهندسي لجميع إحداثيات الدخل وسعر الفائدة ، والذي يعكس بدوره توازناً بين تدفق رأس المال وميزان الحساب الجاري ، وعندما نضع المنحنيات الثلاثة (IS, LM, BP) في شكل واحد فأنها تعكس توليفة من الدخل وسعر الفائدة يتحقق من خلالها التوازن في الأسواق الثلاث (السيد علي ، والعيسى، 2003، 324). ويوضح الشكل (4) اشتقاق منحنى التوازن الخارجي بيانياً من خلال التطرق إلى مركباته ، إذ يمثل الجزء الأول من الشكل دالة رؤوس الأموال وهي دالة متزايدة في سعر الفائدة المحلي بوصف سعر الفائدة الأجنبي ثابتاً ، أما الجزء

أما الشكل البياني (5) يوضح توازن ميزان المدفوعات ويبين أن مجموع رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال معادل للصفر عند النقطة (A) ويكون سعر الفائدة الاسمي هو (R1) ومستوى الدخل الحقيقي هو (Y1) ويكون ميزان المدفوعات متوازناً عند هذه النقطة ، فإذا زاد الدخل إلى (Y2) عند النقطة (C) فيؤدي إلى حدوث زيادة في الإنفاق على الاستيرادات ومن ثمَّ انخفاض رصيد الحساب التجاري

الشكل (5) يوضح منحني BP



فبالضغط على رصيد حساب الميزان التجاري يصبح مجموع رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال سالبا(عجز في ميزان المدفوعات) ،في حين إذا ارتفع سعر الفائدة بمقدار معين لأجل حياة الأصول المالية (السندات) من قبل الأجانب فهذا يدفع الأجانب لشراء الأصول المالية .

ج- نموذج التوازن الكلي (IS-LM-BP)

يحدد التوازن الآني في الأسواق الثلاثة من خلال تقاطع المنحنيات (IS) و (LM) و (BP) في نقطة واحدة وهي التي تضمن التوازن في الاقتصاد وذلك حسب العلاقة التالية :-

$$y + M = C + I + G + X \dots \dots \dots (1)$$

$$Md = Ld(y, i) \dots \dots \dots (2)$$

$$B + K = R \dots \dots \dots (3)$$

حيث إن :-

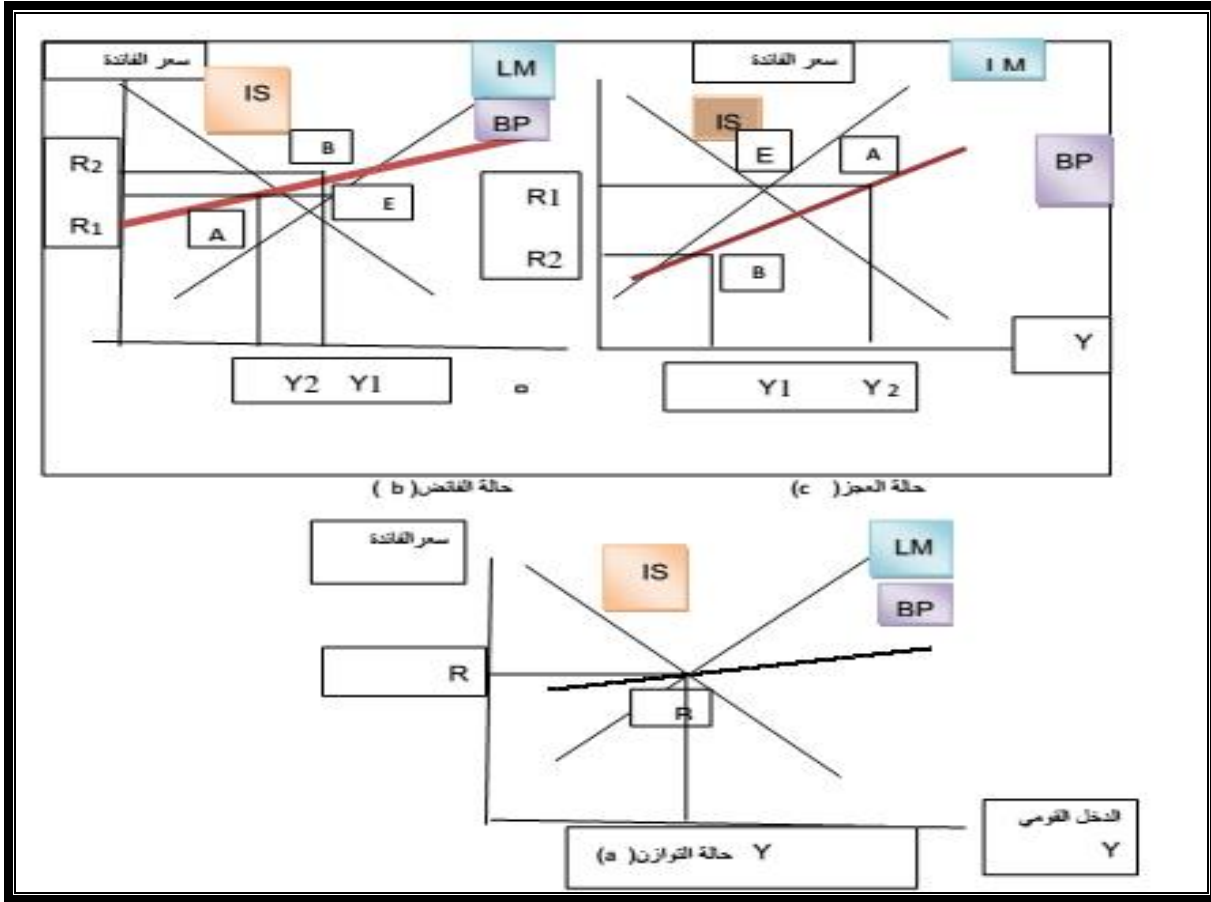
R تمثل صافي الاحتياطات الدولية* التي تشمل الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي ، (Y) الدخل الحقيقي، (C) الاستهلاك ، (I) الاستثمار، (G) الإنفاق الحكومي، (X) الصادرات، (M) الاستيرادات، (i) سعر الفائدة، Md الطلب على النقد أن منحنى IS ينحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين ليبين العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة ويعطينا مستوى الدخل الحقيقي التوازني، أما منحنى LM فهو يتجه للأعلى ليعبر عن التوليفات التي تشتمل على الدخل الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي والتي تحافظ على توازن السوق النقدية. وأن مستوى الدخل الحقيقي يؤثر في الإنفاق على الاستيرادات من جانب الدولة وهذا يعني إن مستوى الدخل الحقيقي يؤثر في الميزان التجاري ومن ثم في الحساب الجاري لميزان المدفوعات لهذه الدولة، أما سعر الفائدة الاسمي فيؤثر في حيازة السندات داخل الدولة وهذا معناه إن سعر الفائدة الاسمي يؤثر في ميزان المعاملات الرأسمالية للدولة، هذه السببية توضح إن الدخل الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي يعملان معاً لتحديد منحنى (BP) أو وضع ميزان مدفوعات الدولة وكما هو موضح في الشكل (5). (دانيالز وفانهوز، 2010، 444).

ان منحنى (BP) وعلاقته بالانفتاح وحرية حركة رؤوس الاموال حيث اذا كانت حركة رؤوس الاموال تامة فيكون منحنى (BP) افقيا اي ذو ميل يساوي صفر، اما اذا كانت هناك قيود على حركة رؤوس الاموال فيكون منحنى (BP) ذو ميل موجب.

أما الشكل (6) فيوضح التوازن الآني في نموذج (IS-LM-BP) في الأسواق الثلاثة مع توضيح حالات الاختلال (الفائض والعجز) في ميزان المدفوعات.

* هي الاصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات او التدخل في اسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة. للمزيد من التفاصيل ينظر الى (الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ص 6-64).

الشكل (6) التوازن في نموذج (IS-LM-BP) الآني في الأسواق الثلاثة مع حالات العجز والاختلال



المصدر: دانيالز، جوزيف. فانهوز، ديفيد. (2010). اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص449.
 يوضح الجزء (a) التوازن الكلي إذ يكون مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال معادلاً للصفر عند وضع التوازن بين (IS-LM) والتوازن يتحقق في النقطة (E) وإن كلا من سعر الفائدة الاسمي ومستوى الدخل الحقيقي يتسق مع توازن ميزان المدفوعات.

أما في الجزء (b) فنلاحظ أن التوازن بين (IS-LM) يقع أسفل وإلى اليمين من منحنى ميزان المدفوعات ويكون الدخل التوازني للدخل الحقيقي (Y) عاملاً مشجعاً للإنفاق على الاستيرادات والذي يكون مرتفعاً جداً عند المستوى التوازني لسعر الفائدة (R1) للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وعند سعر الفائدة هذا قد ينخفض الدخل الحقيقي إلى (Y2) عند النقطة (A) من أجل تخفيض الإنفاق على الاستيرادات ومن ثم زيادة رصيد الحساب الجاري وبالمقابل يرتفع سعر الفائدة إلى (R2). من أجل تدفق رؤوس الأموال للداخل عند النقطة (B) وإن نقطة (B) هي نقطة التوازن بين (IS-LM) ويتحقق عنها العجز في ميزان المدفوعات.

في حين يوضح الجزء (c) الوضع الذي يحقق التوازن بين (IS-LM) عند النقطة (E) التي تقع فوق وإلى اليسار من منحنى ميزان المدفوعات ويكون مستوى الدخل التوازني هو (Y1) ويحقق فائضاً في الإنفاق على الاستيرادات وسعر الفائدة التوازني هو (R1) إذ يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات وعند

سعر الفائدة (R1) يمكن ان يرتفع الدخل الحقيقي الى (Y2) عند النقطة (A) من اجل زيادة الإنفاق على الاستيرادات لتقليص رصيد الحساب الجاري وبالمقابل يمكن ان ينخفض سعر الفائدة الاسمي الى (R2) لتشجيع تدفق رأس المال للخارج عند النقطة (B) وهي نقطة التوازن بين (IS-LM) أذ يتحقق فائض في ميزان المدفوعات عند سعر الصرف الحالي. ويعني نموذج (IS-LM-BP) اداة مقيدة لدراسة كيفية تحديد سعر الفائدة الاسمي التوازني والدخل الحقيقي فضلا عن وضع ميزان المدفوعات (دونالد وفانهوز، 2010، 448-450).

رابعاً : هيكل ميزان المدفوعات

1- مفهوم ميزان المدفوعات :

تتعدد التعريفات فيما يخص ميزان المدفوعات ولكنها تحمل المعنى والمضمون نفسه، وكما تجري عليه العادة فان المعاملات الاقتصادية الدولية تتم على وفق عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال إذ يعد التصدير استحقاقاً للدولة على العالم الخارجي أما الاستيراد فيعد التزاماً على الدولة للعالم الخارجي، وعليه فإنها وفي إطار تنظيمها لهذه المعاملات الدقيقة ملزمة بمسك سجل إجمالي يوثق هذه المعاملات لكي تحدد موقعها من الدائنية والمديونية الدولية كما أن لهذا السجل آثاره الواضحة في النشاط الاقتصادي لهذه الدولة.

هذا السجل يعرف بميزان المدفوعات والذي يعرف على انه كشف أو سجل محاسبي يشتمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى ويوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول خلال مدة زمنية محددة عادة سنة ، وهذا الحساب يعطي وصفا دقيقا ومنتظما لتسلسل عمليات القبض والدفع بين دولة ما ودول العالم الخارجي ويمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بين دائنية ومديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة وغير المنظورة.

ويقصد هنا بالمعاملات الدولية المنظورة صادرات و واردات الدولة من السلع المادية الملموسة إما غير المنظورة فتعني صادرات و واردات الدولة من الخدمات (حسن، 2004، 17).

كما يعرف ميزان المدفوعات على انه بيان إحصائي يسجل طبقاً لمنهجية محددة كل المعاملات الاقتصادية والتدفقات المالية التي تتم خلال مدة معينة (السنة عادة) بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة.

تتضمن كل التعريفات الخاصة بميزان المدفوعات مجموعة من العناصر الأساسية التي يتم بموجبها فهمه على نطاق أوسع، وهي:

- أطراف المبادلات التي يتضمنها هذا السجل والمتمثلة في المقيمين بالدولة وغير المقيمين فيها، إذ يقصد بالمقيمين كل الأفراد والمنشآت والهيآت الحكومية داخل الحدود السياسية للدولة بغض النظر عن جنسيتهم الأصلية ومن ثم فكل معاملاتهم هي جزء لا يتجزأ من ميزان مدفوعات هذه

الدولة التي يقيمون بها ،إما غير المقيمين فهم جميع الوحدات الاقتصادية (أفراداً وهيآت) التي تمارس نشاطاتها في الدول الأجنبية.

• المدة الزمنية التي تتم فيها هذه المعاملات حيث أن هذا الميزان يقوم بتسجيل جميع التدفقات من مقبوضات ومدفوعات في فترة معينة دون غيرها من الفترات ولا يبين وضعية الديون أو التسليفات في فترة محددة.

• نظام القيد المزدوج والذي يستخدم في تسجيل المعاملات في هذا الميزان إذ يركز النظام المحاسبي المتبع على تسجيل الجوانب المدينة والجوانب الدائنة ويُسجل لكل معاملة في ميزان المدفوعات جانبان تعبيرا عن عنصري التدفق الداخل والتدفق الخارج لكل عملية تبادل ،فعد إجراء أي معاملة يسجل كل طرف فيها جانباً دائناً وجانباً مديناً (صالح، 2000، 64)، كما ينقسم ميزان المدفوعات رأساً الى جانبيه الدائن والمدين فإنه ينقسم أفقياً الى حسابات مختلفة. وهذه الحسابات تصف انواعاً مختلفة من المعاملات التي يمكن ان تحدث بين المقيمين في دولة والمقيمين في الدول الأخرى. مثلاً يسجل حساب التجارة السلعية (الميزان التجاري) مشتريات ومبيعات السلع المنظورة ويسجل حساب الخدمات مشتريات ومبيعات الخدمات غير المنظورة فضلاً عن ارباح الاستثمارات الأجنبية ولهذا يسمى في بعض الاحيان بالحساب غير المنظور ويسجل حساب التحويلات الملزمة لجانب واحد الهدايا بين المقيمين في دولة والمقيمين في الدول الأخرى، في حين يسجل حساب رأس المال مشتريات وبيع الاصول اما حساب التحويلات النقدية والمدفوعات النقدية الحالية (تحويل ارصدة نقدية لدفع قيمة السلع والخدمات والاصول) بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخرى (هدسون وهرندر، 1983، 185) ،ويجب الإشارة إلى إن المعلومات أو البيانات اللازمة لأعداد ميزان المدفوعات تؤخذ أساساً من التصريحات أو التقارير المالية والبنكية المعدة بعد كل عملية شراء أو بيع للعملات ومن التصريحات الكمركية بعد عمليات التصدير والاستيراد وكذلك تبعاً للبيانات الإحصائية الدورية التي يتم إعدادها من مختلف المؤسسات والهيآت العامة والخاصة. ويتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية نذكر منها: (الحجار، 2003، 64).

أ- **التضخم** : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية فتصبح مرتفعة مقارنة مع الأسعار العالمية مما يؤدي إلى تقليص الصادرات وتزداد الاستيرادات لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح رخيصة بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً مما يؤدي الى عجز ميزان المدفوعات.

ب- **معدل نمو الدخل القومي** : تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والأجنبية مما يؤدي الى تقليص الصادرات وزيادة الاستيرادات ومن ثم إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات ،وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب عليها .

ج- **الاختلاف في أسعار الفائدة**: التغير في سعر الفائدة يؤثر على حركة رؤوس الأموال ، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك

سندات ذات عائد مرتفع وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويعود السبب في ذلك إلى إن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، إذ ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين.

د- تقلبات أسعار الصرف : أن التغيرات في أسعار الصرف لها أثر في ميزان المدفوعات إذ يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الاستيرادات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ،وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتصبح أسعار الاستيرادات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

من خلال الاستعراض السابق يظهر لنا إن ميزان المدفوعات يتفاعل تقريبا مع المتغيرات كافة في الاقتصاد الوطني والمقصود بهذا أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ويؤثر بها بطريقة أو بأخرى .

2- مكونات ميزان المدفوعات

هو بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال مدة زمنية. ويتألف من حساب السلع والخدمات ، وحساب الدخل الاولي ، وحساب الدخل الثانوي ، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي .وعلى وفق نظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات، يسجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة. ويتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية التي يتم توفيرها والحصول عليها (دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة، 2009، 9). وتشير العديد من المراجع (أبرزها دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة* الذي يقدمه صندوق النقد الدولي (IMF) إلى إن ميزان المدفوعات يتألف من ثلاثة حسابات فرعية أساسية وهي:

أ- الحساب الجاري

يمثل هذا الحساب أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويعد الميزان التجاري المكون الرئيس لهذا الحساب و هو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات ومن ثَمَّ فإن الحساب الجاري يتضمن المعاملات الاقتصادية الدولية والتدفقات المتعلقة بالدخل المستلم كافة أو عمليات التسديد خلال المدة الجارية (السنة عادة) وهو يضم الأصناف الفرعية الأربعة التالية:

* تصدر طبعة جديدة لهذا الدليل بشكل دوري استجابة للتطورات الاقتصادية والمالية والتغير في الاهتمامات التحليلية وتراكم الخبرات لدى معدي هذا الدليل .

1- التجارة المنظورة (تجارة السلع) : وتشمل جميع الصادرات والواردات من السلع التي تمثل المنتجات الملموسة أو المنظورة ، ويعد هذا النوع من التعامل شكلا من الأشكال التقليدية للنشاط الاقتصادي الدولي الذي قام على أساس تبادل السلع و المنتجات المادية وانتقالها بين الدول على أساس ميزتها التنافسية، ويطلق على هذا الحساب اسم حساب التجارة المنظورة والذي تقع بنوده تحت مسمى الميزان التجاري.

2- التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) : ويشمل جميع الصادرات و الواردات غير المنظورة (غير الملموسة) من الخدمات التي يتم تقديمها أو تبادلها بين دول العالم مثل الخدمات المصرفية التي تقدمها للبنوك للمصدرين والمستوردين الأجانب خدمات السياحة والشحن وخدمات التأمين ،خدمات البناء والإنشاء التي تقوم بها المؤسسات المحلية في الدول الأجنبية فضلاً عن نفقات وإيرادات البعثات الدراسية والنفقات المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي وغيرها، والجدير بالذكر أن هذا الحساب قد شهد تطوراً لافتاً في العديد من الدول الصناعية مؤخراً.

3- الدخل: تشتمل فئة الدخل على مدفوعات الفائدة والتوزيعات الى الحكومات الاجنبية ورعاياها الذين يمتلكون اصولاً مالية محلية، وكذلك المتحصلات التي تحصل عليها الحكومة الوطنية ومواطنوها نظير امتلاكهم اصولاً مالية اجنبية، ومن الملاحظ ان مشتريات الاصول المالية لاتسجل في فئة الدخل، بل ما يسجل هو الدخل المكتسب من هذا الاصل المالي. (دانيالز وفانهوز، 2010، 441).

4- التحويلات من جانب واحد : تمثل التسويات المالية المترافقة مع التغيير في ملكية الموارد الحقيقية أو فقرات البنود المالية ، حيث إن أي تحويل بين الدول التي تأخذ اتجاه واحد مثل الهبات و المنح والهدايا والتبرعات التي تتلقاها أو تقدمها الحكومة لحكومات الدول الأخرى يطلق عليها اصطلاحاً اسم التحويلات الجارية او التحويلات من جانب واحد، وهي مجمل التحويلات التي تعطى دون مقابل ولا ترد سواء كانت رسمية أم خاصة .

ب- حساب رأس المال : ويسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى البلد والخارجة منه ويقسم إلى قسمين :

حساب رأس المال طويل الأجل :الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدتها أكثر من سنة أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر وهذه تشمل (أمين، 2008، 229) :-

1- القروض طويلة الأجل (تستحق السداد بعد أكثر من خمس إلى عشر سنوات وأقساط سدادها سواء تلك الممنوحة إلى الأجانب أم من الأجانب وهذه عادة ما تكون من مصادر خاصة أو حكومية أو مؤسسات دولية .وتسجل القروض طويلة الأجل التي يمنحها الأجانب إلى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات كما تسجل قيمة سداد أقساط القروض الوطنية التي يمنحها البلد إلى الخارج في الجانب الدائن أما القروض طويلة الأجل التي يمنحها البلد إلى الأجانب

فتسجل في الجانب المدين كذلك تسجل في هذا الجانب أقساط الدين الأجنبي الذي يقوم البلد بسداده إلى الأجانب .

2- الاستثمار المباشر : وهو الاستثمار الذي يتولى أصحابه إدارته مباشرة وقد يحققون أرباحاً أو خسائر جراء نشاطهم الاستثماري خارج بلادهم وتسجل أقيام الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها غير المقيمين أو الحكومات أو الشركات الأجنبية في البلد للجانب الدائن من حساب رأس المال وبعبارة تسجل الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو البلد أو شركاؤه أو حكوماته في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال. والقاعدة في هذا أن تدفق القروض والاستثمارات إلى البلد تعني تدفق وحدة العملات الأجنبية إليه لذلك فإنها تسجل في الجانب الدائن مع أنها من الناحية الفعلية تزيد من مديونيته تجاه العالم كذلك فإن القروض الوطنية المتدفقة إلى الخارج تسجل في الجانب المدين بوصفها خروجاً للنقد الأجنبي مع أنها تقلل مديونيته تجاه العالم .

3- رأس المال قصير الأجل أما المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل فتشمل حركات الودائع الجارية بين البنوك وصفقات بيع وشراء الأسهم والسندات التي تستحق السداد بفترة أقل من سنة واحدة بين المقيمين وغير المقيمين وهذه الحسابات عادة تتحرك لأغراض تسوية المعاملات الأخرى في الميزان خاصة معاملات الحساب الجاري ومعاملات حساب رأس المال طويل الأجل والتحويلات أحادية الجانب وتشارك حركات رأس المال قصيرة الأجل مع حركة الاحتياطي الرسمية والذهب النقدي بالقيام بتسوية الميزان من الناحية الحسابية ، ومن المهم أن نشير إلى أن حركة الموجودات المصرفية السائلة تخضع لقاعدة خاصة عند تسجيل القيود فيها إذ أن دخول النقد إليها يمثل زيادة في التزامات الجهاز المصرفي ولذلك فإنها تسجل في الجانب المدين وبالعكس فإن خروج النقد منها يعد تخفيفاً لالتزاماتها ولذلك تسجل في الجانب الدائن . وبهذا فإنها تعمل على تطبيق قاعدة القيد المزدوج . فمثلاً إن قيمة عملية تصدير مرتين تسجل في الجانب الدائن في الميزان التجاري فلو تم الدفع عن طريق حواله مصرفية إلى المصرف التجاري الوطني (زيادة الإيداعات في الحساب الوطني) فإنها تسجل مرة ثانية في الجانب المدين في حساب حركة رأس المال قصيرة الأجل.

ج- ميزان التسويات الرسمية : يقيس هذا الحساب من ميزان المدفوعات العمليات في الأصول المالية التي تتم بواسطة الهيئات الحكومية الرسمية المتصلة بالبنك المركزي ووزارة المالية. (دانيالز وفانهوز، 2010، 444). ويشتمل حساب التسويات الرسمية على:-

1- صافي الذهب النقدي و الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية و الأصول السائلة التي يحتفظ عادة بها في البنك المركزي للدولة.

2- ودائع البنوك الأجنبية و الذهب النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي

3- حصة الدولة من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي. (امين، 2008، 232)

صافي الاحتياطات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي والأصول السائلة يمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (الحساب الجاري) والتحويلات من جانب واحد والمعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال) فعندما يكون الجانب المدين اكبر من الجانب الدائن فإن هذا يعني إن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات والعكس يصح في حالة الفائض. وهنا يأتي دور حساب الاحتياطات الرسمية وحساب حركة رأس المال قصيرة الأجل لتسوية هذا العجز أو الفائض إذ ينعكس فيهما صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية لغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض وبعد إجراء هذه التسوية يصبح الميزان متوازناً من الناحية الحسابية، أما التوازن الحقيقي فهذا يتحقق في ظروف خاصة سنتحدث عنها حين معالجة طرائق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

د-فقرة الحذف و الخطأ و السهو:

بعد تسجيل قيود الميزان بطريقة القيد المزدوج ينبغي أن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن حكماً. فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما -كالسهو أو الخطأ - تضاف فقره أخيره على الميزان بهذه التسمية المعادلة للجانبين .

المبحث الثاني

أهداف سياسات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

أولاً: الأهداف الاقتصادية للتوازن الداخلي

يركز صانعو السياسة النقدية والسياسة المالية على الموازنة بين الأهداف الداخلية والأهداف الخارجية فقد يضعون نصب أعينهم ضرورة تحقيق الأهداف الخارجية سواء كان ذلك اعترافاً بتأثير العوامل الخارجية على الأهداف المحلية ، أم بسبب الضغوط السياسية من مؤيدي المذهب التجاري. وحالما يلزم صانعو السياسات أنفسهم بتحقيق الأهداف الخارجية، عندئذ يجب عليهم مواجهة مشكلة أساسية تتمثل في تعارض الأهداف المحلية مع الأهداف الخارجية في بعض الأحيان (دانيالز وفانهوز، 2010، 582). وتهدف الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة، وهناك ثلاثة أهداف أساسية لتقييم سياسة الاقتصاد الكلي الداخلي فعند تقييم أداء الدولة هناك بعض المؤشرات التي تؤخذ بنظر الاعتبار منها :-

1- تحقيق معدل النمو الاقتصادي

2- استهداف التضخم (استقرار المستوى العام للأسعار)

3- استهداف تخفيض معدلات البطالة (تحقيق مستوى عال من الاستخدام)

يتم استخدام هذه الأهداف كمقاييس رئيسة يمكن عن طريقها الحكم على مستوى الاقتصاد الكلي المحلي، ويعد معدل نمو الدخل القومي من أهم الأهداف التي تستخدمها الدول في خططها الاقتصادية سواءً السنوية أم الخمسية ولذلك فإن السياسة الاقتصادية تركز على هذا الهدف بوصفه مؤشراً للنمو الاقتصادي ويعد أحد المقاييس الكمية في قياس عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق مستوى متدني من البطالة هو احد المقاييس الرئيسية لأداء الاقتصاد وتسعى السياسة الاقتصادية لكل بلد أن تبقى هذا المعدل عند المستويات المنخفضة، فضلاً عن المستوى العام للأسعار إذ يعد من المقاييس المهمة لأداء الاقتصاد ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو إحدى الطرائق المهمة لقياس المستوى العام للأسعار ويرمز له بالرمز (CPI) (Consumer price index) ويعد مؤشر سعر المستهلك المؤشر الرئيس للتضخم، وان معدل التضخم يقاس بالزيادة أو النقصان في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من سنة لأخرى. ويعد استقرار المستوى العام للأسعار أحد الأهداف التي تستخدم في الخطط الاقتصادية للحكومة (الخطيب ودياب، 2014، 12-16). وسوف نتناول كل هدف من هذه الأهداف:-

1- تحقيق معدل النمو الاقتصادي

تسعى مختلف بلدان العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي الذي تصاحبه تغيرات اقتصادية واجتماعية عديدة، وان تحديد مفهوم دقيق للنمو الاقتصادي يعد من الصعوبة كونه يخضع للعديد من العوامل وأنماط وتأثيرات بالغة

التعقيد، والنمو الاقتصادي " هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع الزمن" (عطية، 2003، 11). مما يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل، الاستهلاك، الادخار وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع. أو " هو عبارة عن معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي في بلد ما خلال مدة زمنية معينة ، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الدخل القومي" (مصطفى واحد، 1999، 44).

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال مدة زمنية ، وذلك مهما كان مصدر هذا النمو. " (معروف، 2005، 347). ومن خلال ماسبق يمكن تقديم تعريف للنمو الاقتصادي على انه يمثل الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما لتحقيق الرفاهية لإفراد المجتمع، وهذا يعني أن حدوث النمو الاقتصادي يتطلب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وان تكون هذه الزيادة حقيقية ومستمرة.

2- استهداف التضخم (استقرار المستوى العام للأسعار)

يعد التضخم ظاهرة عالمية في الوقت الحاضر تمس جميع البلدان مهما اختلف لون نظامها الاقتصادي والسياسي ، وعلى الرغم من انتشار هذا المصطلح وشموله لمعظم اقتصادات العالم في الوقت الحاضر إلا انه يوجد جدل واسع بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم (الدليمي، 2006، 629) ، وشكلت حالات التضخم أحد العوائق التي تعترض سبيل نمو الاقتصادات المتقدمة والنامية، وهي واحدة من الظواهر التي لها مفهوم ومصادق، إذ ركزت بعض الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مفهوم التضخم، وذلك بوصفه ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، ويمكن تعريف التضخم على انه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما (العيساوي، 2000، 121). كما عُرِف بأنه (عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد) (البكري، 2002، 197)، ويمكن تقسيم التضخم حسب حدة الضغط التضخمي ودرجة قوته إلى التضخم المعتدل والتضخم الزاحف والتضخم الجامح، فالتضخم المعتدل أو المقبول هو الذي لا يحتاج لتدخل الدولة لمعالجة، والتضخم الزاحف هو التضخم الذي يحتاج الى تدخل الدولة لمعالجة ويتصف بارتفاع بطيء في الأسعار خلال مدد يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً، ويتصف ارتفاعه بحدود (2%) سنوياً، ومن ثمَّ يمكن حصول ارتفاع نسبي على المدى الطويل قد لا يصل إلى (15%) خلال عشر سنوات (السيد علي والعيسى، 2003، 449). لذلك يسمى هذا النوع من التضخم بالزاحف ، ومن مميزات هذا التضخم زيادة دائمة ومتتالية في الأسعار بمعدلات حقيقية لا تتطور بشكل سريع، ومن ثمَّ فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار بهذا الشكل يكون مقبولاً لدى الأفراد وذلك لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدرجية مما يجعل من التضخم امراً عادياً ومشكلة عامة في الدول كافة وخصوصاً الصناعية، لأن ثبات وتخفيض الأسعار لا يحفز النمو الاقتصادي (Gottfried, 1960)

13). أما التضخم الجامح هو أخطر أنواع التضخم الذي يرافق عملية الانكماش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو خلال المدة التي تعقب الحروب والأزمات الاقتصادية الحادة، لذلك يعد هذا النوع من التضخم أسوأ الأنواع، إذ يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي ويحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال مدة قصيرة من الزمن (نجم الدين، 2012، 338) يصل فيها مستوى التضخم إلى حدود (50%) أو (60%)، وحتى أكثر من ذلك لأجل هذا يمكن عد هذا النوع أشد أنواع التضخم ضرراً وآثاراً في الاقتصاد الوطني، ويحصل هذا النوع في حالة حدوث عجز كبير في الموازنة وتكون نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، فيكون التضخم جامحاً إذ تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف وتزداد سرعة تداول النقود مما يحتم على السلطات التحكم في الوضع الاقتصادي، فتفقد النقود قوتها الشرائية ويدفع الأفراد إلى التخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات القومية، ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الأفرط في عرض النقد أو الإصدار النقدي الجديد، وكنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية، وفي حالة استمرار الوضع فإن ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهور ميزان المدفوعات وتفقد الدولة مواردها من الاحتياطيات والعملات الأجنبية (Peter, 2003, 71).

ومن خلال ما سبق يتبين أن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها الحقيقية، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. ويعتمد بعض الكتاب في تعريف ظاهرة التضخم على مصداق التضخم من خلال الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن الأمثلة على ذلك تعريف (التضخم بأنه كل زيادة في كمية النقد المتداولة التي تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار) كما عرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة (الروبي، 2009، 15). والتضخم يعني بأحد أشكاله وجود قدرات شرائية عالية دون توافر جهاز إنتاجي من قادر على استيفاء فائض الطلب المتحقق عنها، وهذا ما يقودنا بالضرورة إلى معرفة مصادر تلك القدرات ما إذا كانت متحققة في نشاط إنتاجي، أم من نشاط خدمي، وبما أن غياب السلع والخدمات يؤثر في تعطل وانكماش النشاط الإنتاجي في الاقتصاد، لذلك أصبح مؤكداً أن القدرات الشرائية المتزايدة كانت قد تحققت في أنشطة ليست إنتاجية (عناية، 2009، 32).

ومما سبق يمكن تعريف التضخم من خلال أسبابه كظاهرة نقدية أي الإصدار النقدي، أو الزيادة في النفقات كما يمكن التحدث عن التضخم كظاهرة سعرية من خلال نتائج أي ارتفاع الأسعار، ويمكن الجمع بين المفهوم والمصداق في تعريف واحد (هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في

المستوى العام للأسعار) (الساعدي، 2015، 9) ،ومن خلال التعريف السابق نجد أن هناك شرطين أساسيين لوجود ظاهرة التضخم هما :-

الأول: أن يكون الارتفاع في أسعار السلع والخدمات كافة وليس بعضها وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار.

الثاني : أن يكون الارتفاع ملموساً وواضحاً وفي الغالب أكثر من (4%) وان يستمر لمدة زمنية طويلة ،حيث أن معدلات التضخم التي تقل عن (4%) تعد ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار ولا تترك أثراً ملموساً في القوة الشرائية للنقود ،ولن تشكل عبئاً حقيقياً على دخول الأفراد ولن يشعر بها عامة الناس ،لهذا لا بد من معرفة الطريقة التي يتم بها حساب معدل التضخم (عناية، 2009، 17).

ونرى أن ظاهرة التضخم تعرف على أنها ظاهرة تحصل بسبب اختلال نقدي في الاقتصاد تنخفض في أثنائه قيمة النقد للعملة الوطنية مصحوباً بزيادة في قيمة السلع الموجودة في الأسواق أو الخدمات المقدمة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل متزايد. وتتدخل السياسة النقدية بأدواتها المختلفة لضبط المعروض النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي تعمل على التأثير في حجم المعروض النقدي باستخدام أدوات معينة تتلاءم مع الظروف التي يعيشها البلد، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوة، خاصة أهداف السياسة الاقتصادية التي صاغها نيكولاس كالدور (Kaldor Nicholas) ضمن ما يعرف بالمرجع السحري، والتي تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار في مستوى الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، فضلاً عن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3- استهداف تخفيض معدلات البطالة (تحقيق مستوى عال من الاستخدام)

يمثل مفهوم التوظيف للأيدي العاملة أهمية خاصة في الأدبيات الاقتصادية وذلك لأهمية العنصر البشري في عملية النمو والتنمية ،وليس كل من يبحث عن العمل يعد عاطلاً وفي الوقت نفسه ليس كل من لا يبحث عن العمل يعد ضمن دائرة العاطلين عن العمل ، وعموماً هنالك ثلاث شروط كما في تعريف منظمة العمل الدولية لتعريف العاطل بحسب الإحصائيات الرسمية (محروس، 2008، 32).

أ - أن يكون قادراً على العمل .

ب - أن يبحث عن فرصة العمل .

ج-أن يكون راجياً في العمل .

تأسيساً على ما سبق فقد أوصت منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل عن العمل بأنه (كل من هو قادر على العمل ، ويرغب فيه ، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجده) ، أما في التحليل الاقتصادي فان كلمة البطالة تعني (الأجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل) (حويتي، 2007، 18) .

وكذلك أوضحت دائرة المعارف الأمريكية أن البطالة يقصد بها (حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه (زكي، 13، 1998). وتعددت أنواع البطالة منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى التي أصابت النظام الرأسمالي وكل واحدة منها ظهرت في مرحلة معينة وظروف معينة مر بها النظام الرأسمالي خلال مراحل تطوره ونمو اقتصاداته وحتى يومنا هذا ، ويمكن أن نوضح أهم هذه الأنواع من البطالة بالتالي (العيسى، 2006، 246).

أ - البطالة الدورية :

وهي البطالة الناتجة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية بوتيرة واحدة أو منتظمة في فترات زمنية مختلفة بل تشهد هذه النشاطات فترات صعود وهبوط دورية ويطلق على حركة هذه التقلبات الاقتصادية التي يتراوح مداها الزمني من ثلاث إلى عشر سنوات بمصطلح الدورة الاقتصادية التي تمتاز بالتكرار والدورية إذ تتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين الأولى مرحلة الرواج أو التوسع يتجه فيها حجم الإنتاج والتشغيل ومستويات الدخل نحو التزايد حتى يبلغ التوسع نهايته بالوصول للقمة وعندها تبدأ الأزمة في الحدوث بنقطة تحول يتجه بعدها حجم النشاط القومي إلى مرحلة الانكماش حتى يبلغ النزول نهايته بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ من جديد الانتعاش ويبدأ النشاط الاقتصادي بالتوسع مرة أخرى ... وهكذا وعلى هذا يتوقع أن يزداد الطلب على العمالة في أوقات التوسع (الرواج) ويقل في أوقات الهبوط (الانكماش) (العيسى، 2006، 242).

ب - البطالة الموسمية :

وتعرف بالبطالة المؤقتة وهي ذلك النوع من البطالة التي يقوم الأفراد بالعمل لفترات ولا يعملون لفترات أخرى، مثلما يحصل في معظم الدول العربية إذ يشهد دوران عجلة العمل في فترات ويهبط في غيرها وقد ينتهي في فترات أخرى ، مثل العاملين في القطاع الزراعي ، علما أن هذا النوع من البطالة يتداخل مع ما يعرف بالبطالة الجزئية بوصف العامل لا يعمل طوال السنة .

ج - البطالة الجزئية :

على الرغم من التداخل بين هذا النوع والبطالة الموسمية فإن البطالة الجزئية توجد عندما تكون القوى العاملة المتوافرة غير مستخدمة بشكل تام ، أي أن يعمل الأفراد لساعات عمل أقل من ساعات العمل العادية ، وإذا كان من الممكن اعتبار البطالة الموسمية نوعاً من أنواع البطالة الجزئية فإن ذلك لا يمنع من وجود اختلاف بين النوعين يتمثل هذا الاختلاف بأن البطالة الجزئية تكون فيها عمالة كاملة في فترة من الفترات السنوية ولا عمالة إطلاقاً في فترات أخرى .

ح - البطالة الاحتكاكية :

هي البطالة التي تحدث بسبب الانتقال المستمر للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل بالفرص المتاحة فيه ، بمعنى أن فترة البحث عن العمل قد تطول بسبب عدم توافر المعلومات الكافية عن العمل سواء لدى أصحاب الأعمال أم

الباحثين عن العمل على الرغم من أن كلاً منها يبحث عن الآخر ، وبهذا الاتجاه يرى عدد من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل .

د - البطالة الهيكلية :

وهو النوع الذي يشير إلى تعطل يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل ، وتلك التغيرات قد تكون بسبب تحول دخول نظم تكنولوجية حديثة أو إنتاج سلع جديدة أو تغيير في هيكل الطلب على المنتجات وكذلك دخول فئات ومهارات إضافية إلى مجال العمل بمعنى أننا قد نواجه فائض عرض في سوق عمل ما أو فائض طلب (نقص عرض) في سوق عمل أخرى ويبقى هذا الاختلال قائماً حتى تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب.

ذ - البطالة الإجبارية :

وتعرف بالبطالة الاضطرارية وتحدث عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عمله لسبب أو آخر ، كأن يعلن مشروع عن إفلاسه أو يغلق احد المصانع أبوابه ويستغني عن العاملين فيه بدون إرادتهم ورغبتهم .

أن هذا النوع من البطالة يحدث عند تسريح العاملين . إي الاستغناء عن خدماتهم بشكل قسري على الرغم من أن العامل يكون راغباً في العمل وقادراً عليه وقابلاً بمستوى الأجر السائد وهذا النوع قد ساد في العراق بعد التغيير السياسي 2003 عندما تم تسريح أعداد كبيرة من القوى العاملة في كثير من الوزارات والأجهزة الأمنية .

ف - البطالة الاختيارية :

وهو ما يعرف بالبطالة الإرادية إي امتناع الشخص عن العمل على وفق اختياره على الرغم من قدرته على أدائه ووجود فرصة متاحة أمامه دون أن يكون له مورد ثابت أو وسيلة مشروعة للعيش وقد تسمى أيضاً بالبطالة الطوعية التي تعني قيام العامل بتقديم استقالته من العمل الذي كان يعمل فيه بمحض إرادته أما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أفضل .

ق - البطالة المقنعة :

تتفاوت معدلات البطالة خاصة في البلدان النامية ، ويأتي العراق في المقدمة وبنسبة بطالة تقدر بحدود 59% من حجم قوة العمل و 31% بطالة مؤقتة ونحو 43% بطالة مقنعة كما تقدر نسبة النساء العاطلات عن العمل بحدود 85% من قوة عمل النساء في العراق (معروف، 4، 2008)

إن البطالة المقنعة التي تكون في حالة تعطل غير ملموس كميّاً يستمر خلاله الناتج الحقيقي الحدي بالانخفاض عند مستوى الصفر أو ربما تحت الصفر مع استمرار دخول العاطلين بسبب هذا النوع من البطالة وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان النامية وبشكل خاص في الزراعة وعندما يسود المجتمع الريفي الكفاف والاستهلاك الذاتي للمحصول ويرتفع معدل نمو السكان وينخفض الوقت

المخصص للعمل الإنتاجي خاصة عندما يعاني النشاط الزراعي من انخفاض خصوبة الأرض وقلة مياه الري وقلة المكائن الحديثة كما قد يسود هذا النوع عندما تعمل الإدارة الحكومية على استيعاب أكبر عدد من خريجي المدارس والمعاهد والكليات وبغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية ومدى تناسبهم مع مواصفات الوظائف المعروضة.

هـ - البطالة الاتكالية : يظهر هذا النوع داخل الاقتصاد عندما يستطيع من هم في سن العمل من الحصول على أغلب الحاجات الأساسية مع راتب بسيط من الرعاية الاجتماعية مما يدفع إلى التنازل عن بعض الحاجات الكمالية وعدم البحث عن فرص العمل ، كما هو الحال في دول الخليج . التي يحصل عليها وبشكل خاص شريحة من أفراد المجتمع مع حصولهم على الرعاية الاجتماعية خصوصاً في السنوات الأخيرة شجعهم على عدم البحث عن فرص العمل (القريشي، 2007، 225).

ثانياً: الاهداف الاقتصادية للتوازن الاقتصادي الخارجي

يرى صانعو السياسات في أغلب دول العالم انه لا بد من الفصل بين اهداف التوازن الخارجي واهداف التوازن الداخلي وذلك من خلال وضعها في مجموعة محددة من الاهداف، وان هذه الاهداف تتحدد في ضوء الضغوطات التي يفترضها المصدرون والمستوردون على واضعي تلك الاهداف ويمكن تحديد الاهداف الاقتصادية للتوازن الخارجي على النحو الاتي :- (دانيالز وفانهوز، 2010، 462-463)

1-تشجيع الصادرات:

يضغط اصحاب المشروعات التي يكون جزء كبير من منتجاتها يتجه نحو السوق الخارجية الى الضغط على صانعي السياسات بتطبيق سياسة تشجيع الصادرات وتقديم الدعم الذي يمكن منتجاتهم ان تكون اكثر قدرة في المنافسة في السوق الدولية.

2-تقييد الاستيرادات :

يحاول اصحاب المشروعات الذين يوجهون منتجاتهم الى السوق المحلية بالضغط على الحكومة ومسؤولي البنك المركزي لتنفيذ سياسات تهدف الى تقييد الاستيرادات من خلال سياسات سعرية او كمية ،وان صانعي السياسات يرون في ان ضغوطات اصحاب المصالح يمكن ان تقود الى استهداف تحقيق فوائد في الميزان التجاري او ميزان المدفوعات كحل بوصفها اهداف للتوازن الخارجي.

3-تغير سعر الصرف:

تقود الضغوطات التي يمارسها اصحاب المصالح من المصدرين والمستوردين الى ان تكون الاهداف الخاصة بسعر الصرف تمثل جانباً من تشكيلة اهداف التوازن الخارجي. فقد يضغط اصحاب المصالح من المصدرين على صانعي السياسة بتخفيض سعر الصرف اذ ان هذه السياسة تساعد على ان تكون سلعهم اكثر قدرة تنافسية في السوق الدولية ويعتمد وضع هذا

الهدف على توافر القاعدة الانتاجية الواسعة اذ ان في ظل قاعدة انتاجية غير متنوعة لاتوجد ضرورة لرسم مثل هذه السياسة.

وتكون الضغوطات معاكسة اذا كانت المشروعات الصناعية انشئت بغرض احلال الواردات ففي هذه الحالة تمارس الضغوط على صانعي السياسة باتجاه رفع سعر الصرف.

ثالثاً / تخصيص السياسات الاقتصادية للأهداف

يضع صانعو السياسة النقدية والسياسة المالية نصب أعينهم ضرورة تحقيق الأهداف الخارجية، سواء كان ذلك بتأثير العوامل الدولية على الأهداف الداخلية، أم بسبب الضغوط السياسية من مؤيدي المذهب التجاري، وعندما يقوم صانعو السياسات بتحقيق الأهداف الخارجية عندئذ يجب عليهم مواجهة مشكلة رئيسية تتمثل بتعارض الأهداف الداخلية مع الأهداف الخارجية أحياناً.

فمثلاً زيادة الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية، وذلك من أجل إضفاء النمو على الدخل الحقيقي للدولة، إلا إن تلك الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الاستيرادات، ومن ثم زيادة عجز الميزان التجاري للدولة، وقد يكون تخفيض عرض النقود، هي أفضل أدوات السياسة بالنسبة لأي مصرف مركزي لكي يقيد التضخم، و لكن انخفاض سعر الفائدة الذي ينجم عن ذلك قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج وهو ما يترتب عليه وجود عجز في ميزان المدفوعات. وتطبق بعض الدول في مجال تنسيق السياسات والأهداف أفكاراً تتلخص في وجود مجموعتين رئيسيتين، تتولى كل منهما مهمة تحقيق هذه الأهداف، تضم المجموعة الأولى كل ما يتعلق بالتوازن الداخلي إلى تحقيق المستوى المرغوب فيه من الناتج المحلي الإجمالي، وتشتمل المجموعة الثانية على أهداف التوازن الخارجي، أي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، و من ثم تستطيع السلطة النقدية أن تختار واحدة من هاتين المجموعتين لتطبق عليهما تدابير السياسة النقدية، و في الوقت نفسه تقوم السلطة المالية بتغيير سياساتها الخاصة بالضرائب والإنفاق لتحقيق هدف آخر، و من غير المرغوب فيه أن تقوم السلطة النقدية والمالية بالعمل على تحقيق الهدف نفسه (دانيالز وفانهوز، 2010، 582-583).

رابعاً: سياسات التوازن الداخلي والخارجي

1- السياسة المالية وأهدافها

تعرف السياسة المالية بأنها (استخدام السلطات العامة لإيرادات الحكومة من ضرائب وقروض عامة والنفقات الحكومية من أجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة و في مقدمتها الاستقرار الاقتصادي (الشمري، 1988، 314)

وقد عرف (باش Bach) السياسة المالية بأنها (استخدام الإنفاق العام والضرائب والاقتراض لزيادة أو إنقاص الطلب الكلي حسب مقتضيات الحالة الاقتصادية السائدة ولتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وإعادة توزيع الدخل بصورة عادلة قدر الإمكان (Bach, 1971, 8)). ومن الجدير بالذكر إن باش من خلال تعريفه للسياسة المالية لم يتطرق إلى استقرار الأسعار ولأهداف السياسة

الأخرى و إنما ركز على أهداف النمو وتخفيض البطالة وإعادة توزيع الدخل. كما وعُرفت السياسة المالية بأنها (عبارة عن الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم وذلك من خلال السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام (خليل، 1982، 693). إن السياسة المالية التقليدية المنبثقة عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي كانت تجعل هدفها المحافظة على مبدأ توازن الميزانية العامة إي أن تتساوى الإيرادات مع النفقات دون أن يكون لها أثر في تحقيق أهداف عامه ولذلك كانت الميزانية حيادية اذ كانت الحكومة لا تتوسع في نفقاتها وتعد التوسع في النفقات خطرا لا يجوز الاقتراب منه وتعتمد على الضرائب فقط لمواجهة الزيادة في النفقات دون اللجوء الى الاقتراض الداخلي او الخارجي (داود واخرون، 2005، 285). واستمر عمل السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن حدثت أزمته الاقتصادية العالمية الكبرى عام 1929م عندها اخذ دور الحكومة يتغير من خلال التدخل بشكل كبير في النشاط الاقتصادي ومن ثم أخذت السياسة المالية للحكومة الحيز الكبير في التأثير بالنشاط الاقتصادي. والسياسة المالية كبرنامج تخطيطه وتنفذه الحكومة مستخدمه فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي كافة تحقيقا لأهداف المجتمع ، وهي اصطلاح علمي حديث نسبيا لم يستخدم هذا الاصطلاح بهذا التعريف قبل أزمة الكساد العالمي الكبير لذلك فهي السياسة التي تستعمل بموجبها الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة وذلك بهدف تحقيق أهدافها لأقتصاديته والاجتماعية في ظل ما تعتنقه من مبادئ (الجمال، 2006، 7).

ومن كل ما تقدم يمكن التأكيد على انه لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية على الرغم من كل التعريفات التي تناولها الباحثون. وبعد اتساع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي أصبح من الضروري أن تتسق الحكومة نشاطها مع نشاط الأفراد وان تعمل على توحيد الأهداف والجهود من خلال استخدام أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وهنا لابد أن تحقق السياسة المالية جملة من الأهداف هي :

أ- تحقيق التوازن الاقتصادي

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي بمعنى الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وان تركز نشاطها على توجيهه بواسطة إعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك وينبغي أن لا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد (عبد الحميد، 2002، 45).

ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و مقاومه التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي ويتضمن هذا الهدف منع التقلبات في مستويات الأسعار والإنتاج وتسمى المحاولة لتحقيق

الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدام الدولة للسياسة الانفاقية أو السياسة الإيرادية (السياسة المالية المعوضة) .

إذ يتعين حسب هذه السياسة تكيف نفقات الحكومة وإيراداتها بما يكفل التوازن والاستقرار فعند حدوث كساد تستخدم هذه السياسة لزيادة الأنفاق العام حتى ولو اضطرت الحكومة إلى أحداث عجز في الميزانية العامة ولكن بشرط أن يكون منظما وكذلك استخدام الضرائب بشكل يشجع على الاستهلاك وزيادة الاستثمار بغية زيادة التشغيل والإنتاج وبالعكس في حاله التضخم فان الحكومة تخفض أنفاقها العام وتزيد من إيراداتها الضريبية وبذلك يحدث فائض في الميزانية إلى أن يتحقق الاستقرار الاقتصادي (الروبي، 1984، 48).

ج- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة

عندما يكون توزيع الدخل بين فئات المجتمع غير مرغوب اجتماعيا فان الحكومة يجب عليها التدخل لتحقيق العدالة في توزيعه. وتعد كل من الإيرادات والنفقات العامة من أهم إجراءات السياسة المالية التي تحقق عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الدخل وفرض ضرائب غير مباشرة عالية على السلع الكمالية والتي يقتصر استهلاكها على ذوي الدخل المرتفعة واستخدام حصيلة هذه الضرائب في سياستها الانفاقية من خلال إنفاقها على مجالات التعليم والصحة وتقديم الإعانات الاجتماعية للطبقة الفقيرة من خلال الضمان الاجتماعي كذلك تقديم الإعانات الاقتصادية لدعم أسعار السلع الغذائية الضرورية والتي يستفيد منها أصحاب الدخل المنخفضة أكثر من غيرهم (العمر، 1981، 330).

مما سبق نفهم إن السياسة المالية التي تتبعها الحكومة يجب إن تقلل من فجوة تفاوت الدخل بين أفراد المجتمع و من أهم هذه السياسات المالية التي يجب إن تتبعها الحكومة في هذا المجال ما يأتي:- (طارق الحاج، 1999، 108) .

1- التدخل في أسعار السلع والموارد: وذلك من خلال سياسات التسعير أو تحديد حد ادني للأجور أو زيادة أسعار السلع الكمالية وتخفيض سعر السلع الأساسية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية و هذا الإجراء قد يؤدي إلى تقليل الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء.

2- تعديل الدخل الشخصية: وذلك من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل التي تحد من دخول الأفراد المرتفعة من خلال النفقات التحويلية لأصحاب الدخل المنخفضة مما تزيد من دخلهم الحقيقي.

3- تغيير نمط الملكية: من خلال فرض الضرائب على ملكيه راس المال والضرائب على الشركات والهبات والوصايا.

4- تحقيق الاستخدام الكامل : تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستخدام الكامل للطاقت الإنتاجية المتاحة في المجتمع و قد اخذ هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا من حكومات البلدان المختلفة وخاصةً بعد أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكله البطالة فهنا

يكون للسياسة المالية دور مهم في علاج تلك المشكلة إذ تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال ويزداد الطلب على العماله ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي (ابو السعود، 2004، 184).

2- السياسة النقدية وأهدافها

تعرف السياسة النقدية على أنها السياسة التي تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي (السيد علي، 1984، 368)، ويحتوي الأدب النقدي على العديد من المفاهيم للسياسة النقدية فهناك من يرى بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقد بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال مدة زمنية معينة (عبد الحميد، 1997، 284)، وعُرفت على أنها تنظيم كمية النقود المتوافرة في المجتمع لغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على المستوى العام للأسعار (مجيد، 1998، 173)، ويرى آخرون إن للسياسة النقدية معنيين واسعاً وضيقاً. ويقصد بالسياسة النقدية بالمعنى الواسع أنها موقف السلطة النقدية تجاه النظام النقدي للمجتمع الذي تحكمه وتشمل سياسة سعر الصرف إما بالمعنى الضيق فهي إدارة النظام لنقدي من اجل الوصول إلى أهداف معينة تحقق رفاهية الشعب ككل ولا تشمل سياسة سعر الصرف (العبادي، وآخرون، 2000، 173).

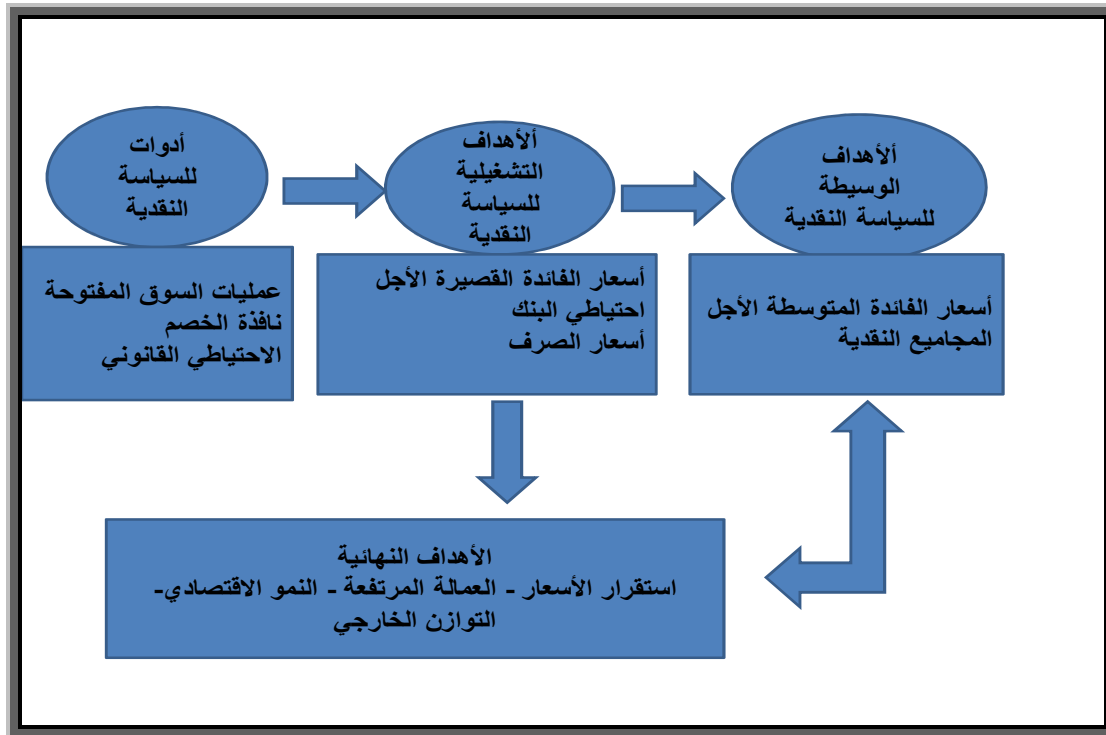
وفي مطلع الخمسينات تراجعت أهمية السياسة المالية بسبب عدم مرونتها وبطئها وعدم قدرتها على الحد من التضخم، لذلك أخذت السياسة النقدية المكانة الأولى بين السياسة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار في الأسعار ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، وذلك بظهور مدرسة شيكاغو (النقديين) بزعامة (ملتون فريدمان) والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقد هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (Ellsworth, 1995, 275). وقد أدى تمسك كل من المذهبين باعتقاده بظهور مذهب ثالث بزعامة الأمريكي الاقتصادي (والتر هيلر) الذي دعا إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب (طويل، 2016، 57).

هناك اتفاق واسع بأن الأهداف النهائية للسياسة النقدية، سواء في البلدان المتقدمة أم النامية، هي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وكذلك تحقيق معدل بطالة متدنٍ يتسق مع مطابقة الطلب والعرض من العمالة، والذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة، فضلاً عن تعزيز معدلات النمو الاقتصادي (Robert, 2001, 13). وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات بما في ذلك حماية القيمة الخارجية للعملة من خلال الحفاظ على مستويات مستقرة نسبياً لأسعار الصرف،

(Jensen. 2003, 115). ولتحقيق الأهداف النهائية تستخدم السلطة النقدية متغيرات تقع بين أدواتها وبين أهدافها النهائية، ويطلق على هذه المتغيرات بالأهداف الوسيطة والأهداف التشغيلية والشكل (7) يوضح العلاقة بين الأهداف التشغيلية والأهداف الوسيطة وعلاقتها بالهدف النهائي. يوضح الشكل

مسار السياسة النقدية في تحقيق الهدف النهائي عن طريق توجيه أدواتها المباشرة (عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني وسعر الخصم) وبما أن الأدوات المذكورة لا تؤثر مباشرة بالهدف النهائي ، تقوم السلطة النقدية باستهداف متغيرات أخرى تسمى الأهداف الوسيطة تعمل كمثبت لتحقيق الهدف النهائي وتشمل هذه المتغيرات (سعر الصرف والمجاميع النقدية ومعدل الفائدة والتضخم المتوقع) وفي حالة هذه الأهداف لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية فيتم استخدام أهداف قصيرة الأجل تسمى بالأهداف التشغيلية ، وهذه الأخيرة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة اذ أنه من خلال الأهداف التشغيلية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة وواضحة و محددة للمتعاملين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية (مفتاح، 2003، 38) .

الشكل (7) العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والاستهدافات الوسيطة والأهداف النهائية



Source: Casu.B, Girardone.C and Molyneux.(2006). PH.(Introduction to Banking). First ed Tottenham Court Road, London WIT 4LP,p117.

تختلف أهداف السياسة النقدية من دولة لأخرى، وترتبط مستهدفاتها بدرجة التقدم الاقتصادي وهيكلية السياسات الاقتصادية الكلية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي على الاقتصادات العالمية. وعلى ذلك، تختلف مستهدفات وضع السياسات النقدية في الدول النامية ، عنها في الدول المتقدمة ، إذ تتميز السياسة النقدية في الدول الصناعية المتقدمة بالتركيز بصورة اكبر على تحقيق هدف استقرار الأسعار واستهداف التضخم كهدف رئيس للسياسة النقدية. هذا في حين تتعدد أهداف السياسة النقدية المطبقة في الدول النامية، واقتصادات الأسواق الناشئة، لتشمل إلى جانب استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف، وتحقيق درجة اكبر من التنافسية لمنتجاتها الوطنية في الأسواق العالمية، كذلك استهداف

معدلات للفائدة تسهم في زيادة الاستثمارات، وغيرها من الأهداف . تتمحور أهداف السياسة النقدية بوجه عام حول هدف رئيس هو استقرار المستوى العام للأسعار، الذي يعول عليه في تعزيز النمو الاقتصادي والمحافظة على قيمة العملة الوطنية، بالقدر الذي يعزز الوضع الخارجي، ويدعم تنافسية الصادرات الوطنية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، تسعى السلطات النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف التشغيلية والأهداف الوسيطة (عبد الواحد، 1993، 123) . تتمثل الأهداف الوسيطة في المجاميع النقدية، وأسعار الفائدة متوسطة وطويلة الأجل، في حين تتمثل الأهداف التشغيلية في الاحتياطات الفائضة للبنوك، وأسعار الفائدة قصيرة الأجل. تجدر الإشارة إلى أن هناك مفهوماً خاطئاً بشأن أهداف السياسة النقدية أنها تسعى فقط نحو تخفيض المستوى العام للأسعار وتخفيض معدل التضخم إلى أدنى مستوى ممكن، حيث أن السياسة النقدية تسعى دائماً إلى تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند مستويات مقبولة وتؤثر إيجاباً في تحقيق معدل نمو مستدام. على ذلك، فهي تستهدف مستوى للتضخم قابلاً للاستمرار وفي الحدود التي تسهم في تحقيق النمو، فهي ليست بالضرورة تسعى إلى تخفيض المستوى العام للأسعار بقدر ما تسعى إلى استقرار المستوى المستهدف تحقيقه .

تقوم السلطات النقدية باتخاذ مجموعة من الإجراءات تمكنها من إدارة المعروض النقدي باستخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية من أجل تحقيق الهدف التقليدي لها المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار. يمثل سوق الإقراض النقدي المجال الرئيس لاستخدام تلك الأدوات، وتمثل البنوك التجارية المتعامل الرئيس في هذا السوق إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى. ويتولى البنك المركزي مسؤولية التنظيم والإشراف على هذا السوق بصفته المسؤول عن إعداد وتنفيذ السياسة النقدية.

أ- الأهداف النهائية للسياسة النقدية

نظرا لاختلاف السياسات النقدية المطبقة من دولة لأخرى، تختلف على وفق ذلك الأهداف التي ترمي السلطات النقدية لتحقيقها (معنوق، 1987، 54-58) . كما أن وجود هدف رئيس، شبه متفق عليه، في غالبية السياسات النقدية، وهو الاستقرار في المستوى العام للأسعار يجعل الاختلاف في الأهداف النهائية يقتصر على عدد هذه الأهداف وليس على مضمونها. وبآتي ضمن الأهداف النهائية الشائعة ما يلي:-

1- تحقيق الاستقرار النقدي

يأتي هدف الاستقرار النقدي في مقدمة الأهداف النهائية للسياسات النقدية، ذلك انطلاقاً من خطورة النتائج المترتبة عن عدم الاستقرار النقدي، وتأثيرها في النمو الاقتصادي بوجه علم فمن ناحية ينتج عن ارتفاع التضخم، عن المستويات المستهدفة، في اقتصاد ما تراجع الدخل الحقيقي للأفراد، ومن ثم تراجع الاستهلاك الذي يؤدي في المدى المتوسط والطويل إلى تراجع الاستثمارات ومستوى التشغيل. من ناحية أخرى، يؤدي الانكماش إلى تراجع الإنتاج وارتفاع تكلفته، بما يؤدي أيضاً إلى الدخول في الحلقة نفسها متضمناً تراجع الاستثمارات و الدخول والاستهلاك و النمو الاقتصادي (الطيب، 2001، 43)،

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الآثار السلبية الناتجة عن الانكماش الاقتصادي تتطلب فترة أطول بعلاجها والعودة مرة أخرى لمعدلات الأداء الاقتصادي قبل الدخول في هذه المرحلة، ذلك مقارنة بالمدى الزمني اللازم لعلاج التحديات المترتبة عن ارتفاع مستوى التضخم عن المستوى المستهدف. كما أن قدرة السلطات النقدية على التحرك لمواجهة الآثار المترتبة عن عدم الاستقرار النقدي، تتوقف إلى حد كبير على درجة استقلالية البنوك المركزية، ومرونة سياسات سعر الصرف المتبعة.

2- إحداث توازن في ميزان المدفوعات

يمكن للسلطات النقدية أن تسهم بدور في تحسين وضع ميزان المدفوعات بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في سعر صرف العملة المحلية و تخفيض قيمتها بالتدخل في سوق الصرف كمتعامل، وهو ما ينعكس في تراجع أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية بما يمنحها ميزة تنافسية أكبر في الأسواق العالمية وإن كان ذلك يتطلب انتهاج الدولة لسياسة سعر صرف مرنة ، أما في حالة تثبيت سعر الصرف فإن السياسة النقدية تبقى قاصرة عن تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات ويمكن، في هذه الحالة استخدام السياسة المالية لأحداث هذا التوازن من خلال توجيه قدر أكبر من الاستثمارات لإحلال الاستيرادات ودعم الصادرات، وتخفيض العجز المالي.

3- استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية

يعول على السياسة النقدية بشكل كبير في مواجهة تداعيات التقلبات الاقتصادية إذ يمكن للسياسة النقدية الاضطلاع بالدور الأكبر في تلافي الآثار السلبية لهذه التقلبات من خلال التأثير في حجم الائتمان بانتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الانكماش، وسياسة ائتمانية تقييدية، في أوقات الرواج التي عادة ماتصاحبها معدلات تضخم مرتفعة (مسعود، 2007، 231). تأخذ التقلبات الاقتصادية عموماً الطابع الدوري، وتنقسم إلى أربع مراحل تتمثل في التوسع، والانكماش، والتطهير والعودة إلى الانطلاق وتؤثر مثل هذه التقلبات في اقتصادات الدول، خاصة في مرحلة الانكماش إذ تنعكس على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف.

4- تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام

يأتي هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام في مقدمة أهداف السياسات الاقتصادية، ولا يعني ترتيب ذكره في سياق الحديث عن الأهداف، كونه أقل أهمية من الأهداف السابقة عليه، إنما لكون الأهداف الرئيسية كافة للسياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى كافة تنصهر في بوتقة واحدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة (سماحة، 2005، 65). في هذا الصدد، تكون مساهمة السياسة النقدية فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق معدل مرتفع للإدخار والتأثير في معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني. كما يمكن للسياسة النقدية رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم ومن ثمّ توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل والاستهلاك، وبما يصب في النهاية في رفع مستوى المعيشة والنمو.

ب- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تتضمن مراحل تحقيق الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، متابعة تطور بعض المتغيرات النقدية التي تتميز بوجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية، تتمثل هذه المتغيرات في الآتي:

1- استهداف المجاميع النقدية

يقصد بالاستهداف النقدي قيام البنك المركزي بالحفاظ على عرض النقد (الهدف الوسيط) في المستوى المستهدف (مستوى ثابت) وبذلك يحافظ على معدل التضخم (الهدف النهائي) منخفضاً، وتمثل المجاميع النقدية مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة المتعاملين في السوق المحلية على الأنفاق وتتضمن وسائل الدفع المتاحة لديهم ، ويطلق على هذه المؤشرات المسح النقدي. ويوفر المسح النقدي معلومات للسلطات النقدية تمكنها من تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلاتها (Mishkin, 2006, 5).

2- أسعار الفائدة متوسطة وطويلة الأجل

تستهدف السلطات النقدية معدل فائدة غالباً ما يكون سعر الفائدة الحقيقي كهدف وسيط للسياسة النقدية ،يسهم في تحقيق اهدافها الرئيسية ،إذ قد يؤدي تجاهل الأخذ في الاعتبار التضخم المتوقع عند استهداف سعر الفائدة، كهدف وسيط لتحقيق الأهداف النهائية إلى إضعاف أهمية سعر الفائدة كمؤشر. وقد يكون التأثير في سعر الفائدة السائد في سوق ما بين المؤسسات المالية (الإنترنت بنك*) هو الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا الهدف. كما يمكن للسلطات النقدية التأثير في أسعار الفائدة أيضاً من خلال إحداث تغييرات في أسعار الفائدة الرسمية كسعر البنك المركزي للخصم والإيداع، وأسعار عقود إعادة الشراء. وتتوقف فعالية استخدام هذه الأدوات في تمكين السلطات النقدية من تحقيق سعر الفائدة الحقيقي المستهدف على درجة ديناميكية الاقتصاد، أو بمعنى آخر المدى الزمني اللازم لانتقال آثار استخدام أدوات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، وهي تختلف من دولة لأخرى بحسب مرونة السياسات الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي واستقلالية سياسات وقرارات البنك المركزي (Ansel, 1999, 358).

تجدر الإشارة إلى أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس فقط نتائج جهود السياسة النقدية، إنما تعكس أيضاً عوامل السوق، التي تؤثر فيها بعض العوامل والسياسات الأخرى، يرى علماء الاقتصاد النقديون، أن اتجاه معدل الفائدة يتوازى مع اتجاه الدورة التجارية، إذ يميل معدل الفائدة إلى الارتفاع في أوقات الرواج الاقتصادي، والعكس في أوقات الكساد، ومن ثم، يصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسته النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة وحدها.

3- سعر الصرف (هامش تحركات سعر الصرف) : يستخدم سعر الصرف، كهدف وسيط للسياسة النقدية، في الدول التي تتبع سياسة مرنة لسعر الصرف، إذ يمكنها التدخل في أسواق الصرف، للحفاظ

* الانترنت بنك: هو نظام نقدي تلتزم به البنوك الموجودة في الدول المطبقة له بتحديد حجم السيولة الدلارية المتوفرة لديها، أو هو شبكة التواصل الداخلي بين البنوك ،يتم استخدامها كل يوم لتحديد سعر النقد الاجنبي.

على سعر يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وعلى وجه الخصوص السياسات التجارية. أما في حالة الدول التي تربط عملتها بعملة دولة أخرى، فيكون تدخل السلطات النقدية من خلال التأثير غير المباشر في أسعار الفائدة المحلية، ذلك في حالة اختلاف أسعار الفائدة، السائدة في السوق المحلية، عنها في دولة عملة الربط، للحيلولة دون تحول حائزي الودائع بالعملة المحلية للاحتفاظ بالعملة الأجنبية للاستفادة من فروقات أسعار الفائدة (الشاذلي، 2017، 8) .

3-السياسة التجارية وأهدافها

تشكل السياسة التجارية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الكلية، وهي تمثل مجموعة من الإجراءات المستخدمة لتحقيق الأهداف الآتية :- (Ingo,1989,32)

- أ- تنظيم العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى وتطورها .
- ب- توفير الحماية للاقتصاد القومي وبخاصة الصناعات الناشئة فيه.
- ت- المساهمة بتعزيز برامج التنمية .
- ث- تحقيق التوازن الاقتصادي .
- ج- تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال التعريف الكمركية التي تصل على السلع الكمالية 250% على بعض السلع للطبقات الغنية، وعوائد تلك التعريفات تنفق من خلال الدعم الحكومي.
- ح- تحقيق التوظيف الكامل.
- خ- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- د- انتهاج سياسة تقييد الاستيرادات وليس منعها من خلال فرض قيود على بعض السلع المستوردة المنتقة لغرض خفض استهلاكها ورفع نسب الادخار وتقليل عرض النقد. وهنا يمكن اللجوء إلى التعريف الكمركية، أو فرض نظام رخص الاستيراد أو نظام الحصص بهدف الحد من استهلاك السلع الكمالية المستوردة، ومن جانب آخر فإن التعريف الكمركية تشكل مصدراً رئيساً لإيرادات الموازنة العامة التي ستسهم في تعبئة الموارد لصالح الاستثمار الحكومي. أن سياسة تقييد الاستيرادات تعمل على تخفيض حدة التضخم المستورد الذي تعاني منه إقتصادات البلدان النامية والذي انعكس على ارتفاع معدلات الأسعار في الداخل بسبب ارتفاع كلف الاستيراد.
- ذ- انتهاج سياسة توسيع وتنويع الصادرات الزراعية بما يؤدي إلى زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي مع خفض الأهمية النسبية للصادرات في المواد الأولية التي تتميز به إقتصادات البلدان النامية، وتتضمن السياسة التجارية الكثير من الأدوات التي تستخدمها في إدارة التضخم منها التصدير وهي تمثل مجموعة من الإجراءات والاستيراد والتعريف الكمركية ونظام الحماية وسياسة الدعم وسعر الصرف. أن التحول من الإقتصاد المغلق إلى إقتصاد مفتوح يجعل المنتجات المحلية أقل جودة من المنتجات الأجنبية لذا على الدول إن تضع

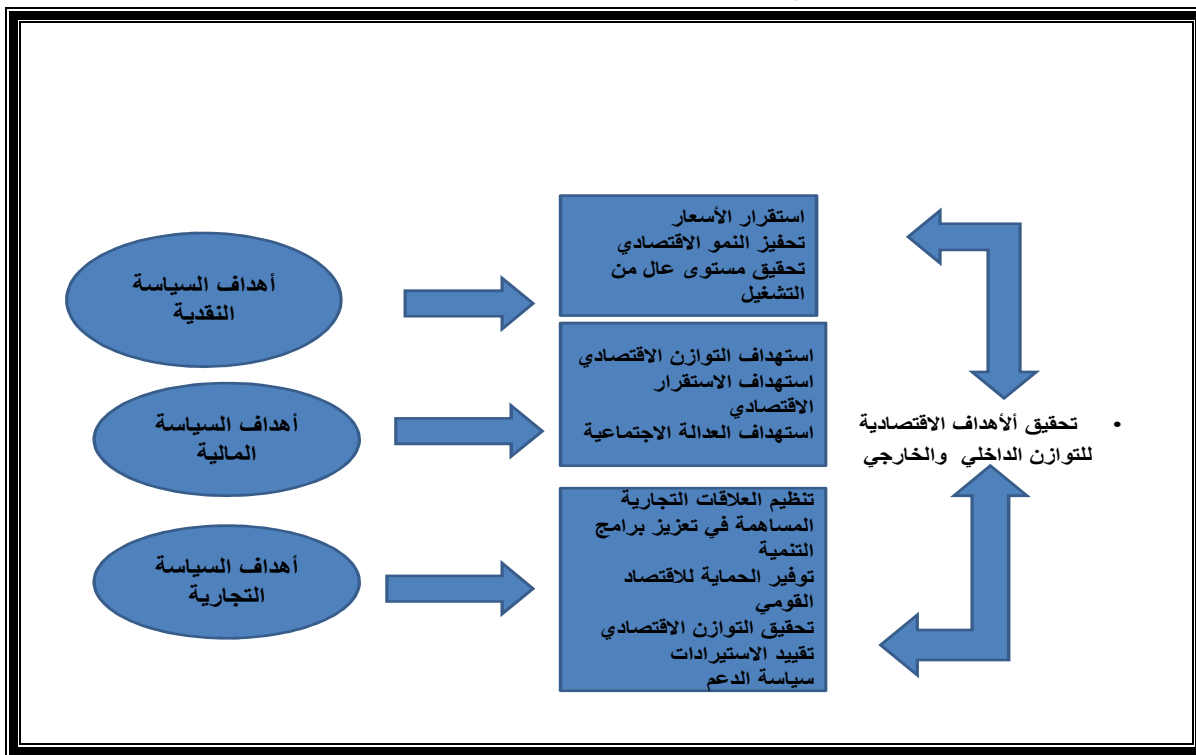
السياسات الملائمة لحماية المنتجات الوطنية لتصبح قادرة على المنافسة في السوق العالمية، ومن ثم السياسة التجارية في البلدان النامية تنطلق من مبررات معينة كأن تكون حماية الصناعة الناشئة لمدة معينة أو من أجل مواجهة عدم التكافؤ في معدل التبادل التجاري والإجراءات التي تتضمنها السياسة التجارية متعددة منها :- (أل الزيارة، 1998، 146) (حسين، 2007، 253) (حسون، 1989، 215)، العمل على تشجيع دخول المنتجات المحلية في منافسة مع الصناعات الأجنبية مما يشكل حافزاً لرفع كفاءتها الإنتاجية، مثل تجربة بلدان جنوب شرق آسيا التي استطاعت إن تسير بخطوات جيدة في مجال التصنيع والتصدير، مع توفير الحماية للصناعات التصديرية بوساطة منحها إعانات للتصدير في بداية حياتها أو إعفاءات من التعريفات الكمركية حتى تراكم الخبرة والدقة، بما يمكنها من المنافسة مع السلع الأجنبية. وبذلك يمكن استخدام حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات بالشكل الأمثل وتوجيهه نحو دعم القطاعات الإنتاجية والعمل على زيادة المعروض من السلع لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي وتقليل آثار التضخم.

- ر - لتخفيض حدة آثار التقلبات العالمية في سوق المواد الأولية على اقتصادات الدول النامية التي تتسم بارتفاع صادراتها من المواد الأولية، يمكن انتهاج سياسة تجارية تعمل على توسيع التبادل التجاري بين الدول النامية نفسها للحد من آثار انخفاض مرونة الطلب الداخلية في البلدان المتقدمة صناعياً على الصادرات الأولية للبلدان النامية.
- ز - اتباع سياسة الدعم لبعض السلع الاستهلاكية والتي لها مساس بحياة المواطنين ذوي الدخل المحدودة، والتي تتميز بارتفاع أسعارها والمستوردة من الخارج، وبالرغم من ان سياسة الدعم لها آثار ايجابية، اذ تؤدي الى المحافظة على القوة الشرائية للنقود وتخفيف عبء التضخم على المواطنين، غير انها تحمل في طياتها مشكلات اقتصادية واجتماعية لأسباب متعددة هي:-

- 1- إن زيادة مبلغ الدعم المقدم بسبب الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار العالمية يجعل من الصعوبة سحب المعونة في سنوات لاحقة، وهذا الدعم يشكل عبئاً متزايداً على الموازنة العامة للدولة .
 - 2- إن دعم أسعار السلع الاستهلاكية قد يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مع محدودية المعروض منها ويعمل على خلق سوق سوداء. على المواطنين ذوي الدخل المحدود.
 - 3- غياب الرقابة الدقيقة على إجراءات الدعم التي تقدمها الدول للقطاع العام وبمبالغ ضخمة، قد لا يضمن الاستخدام الفاعل لها ومن ثم سيؤدي إلى هدر في الموارد بدلاً من تحقيق الهدف المنشود منها. وعلى هذا الأساس لابد أن تكون سياسة الدعم مدروسة بعناية بما يحقق لها الهدف في تخفيف عبء التضخم .
- يوضح الشكل (8) مسار السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) في تحقيق الهدف النهائي عن طريق توجيه أدواتها المباشرة ، فيقوم صانعو السياسات الاقتصادية بتحقيق الهدف النهائي وذلك من خلال استهداف متغيرات أخرى تسمى الأهداف الوسيطة تعمل كمثبت لتحقيق الهدف النهائي وهو التوازن

الداخلي والتوازن الخارجي وتشمل هذه المتغيرات للسياسة النقدية (تحقيق معدل النمو الاقتصادي ، استهداف الاستقرار في الأسعار ، تحقيق مستوى عال من التشغيل) ، أما السياسة المالية فتشمل المتغيرات (استهداف التوازن الاقتصادي ، استهداف الاستقرار الاقتصادي ، استهداف النمو الاقتصادي ، استهداف العدالة الاجتماعية) ، بينما المتغيرات للسياسة التجارية تشمل (تنظيم العلاقات التجارية ، المساهمة في تعزيز برامج التنمية ، توفير الحماية للاقتصاد القومي ، تحقيق التوازن الاقتصادي ، تقييد الاستيرادات ، سياسة الدعم) وفي حالة هذه الأهداف لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسات الاقتصادية فيتم استخدام أهداف قصيرة الأجل تسمى الأهداف التشغيلية (موضحة في شكل 7) وهذه الأخيرة تربط بين أدوات السياسات الاقتصادية والأهداف الوسيطة والشكل التالي يوضح الأهداف الاقتصادية لسياسات التوازن الداخلي والخارجي.

الشكل (8) يوضح الأهداف الاقتصادية لسياسات التوازن الداخلي والخارجي



المصدر: الشكل من أعداد الباحثة بالاعتماد على

Mishkin, Frederic's. (2001). The economics of money banking & financial markets, Columbia University, Addison Wesley Inc., Sixth edition ,p459.

خامساً/ العلاقة بين السياسات المالية والنقدية

تؤثر السياسة النقدية على عرض النقد ووفرة وكلفة الائتمان في حين يبرز دور السياسة المالية من خلال إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام وعلى الرغم من التباين بين الإجراءات النقدية والإجراءات المالية فإن التداخل بين هاتين السياستين يمكن معاينته من عدة جوانب. (يحيى، 2001، 150) ، فإذا كان من الممكن إدارة عمليات السياسة النقدية بدون إحداث اختلال بالميزانية العامة فإن العكس ليس صحيحاً حيث أن السياسة المالية تصف جميع جوانب الإيرادات ونفقات الدولة ولها آثار نقدية مهمة (Tsomocos, 2004, 508)، أما إذا تم النظر إلى

أهداف السياستين النقدية والمالية ضمن إطار السياسة الاقتصادية فان التنسيق بينهما يصبح ضرورة مهمة نظرا للترابط بين هاتين السياستين والذي يتضح من حقيقة إن الأدوات المالية لها آثار نقدية تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد ووفرة وكلفة الائتمان وهذه الآثار تنشأ أما عن وجود فائض أو عجز في الميزانية (السامرائي، 2011، 53)، ان استخدام سياسة مالية توسعية مثلاً زيادة الإنفاق الحكومي اذا لم تصاحبها تغيير كمية النقود يفترض ان تمول من خلال (السندات) مما يرفع أسعار الفائدة ويخفض الاستثمار فتلغى السياسة المالية التوسعية ويسمى بتأثير الانحسار ولم تتجح السياسة المالية التوسعية الا اذا رافقتها سياسة نقدية توسعية (تحافظ على وضع أسعار الفائدة) وبذلك فإن الاستثمار والإنفاق الخاص لن ينخفض وبالتالي نجاح السياسة المالية.

وفيما يتعلق بالآثار النقدية للعجز فأبتداء أي عجز مالي يمكن ان يمول بطريقتين فاما ان يمول عن طريق الارصده النقدية المحتفظ بها لدى البنك المركزي او عن طريق اصدار سندات الدين العام (النقاش، 1997، 460)، وهنا يجب التفرقة بين الدين العام الحقيقي الذي يمثل استقطاع من القوة الشرائية لتي تمتلكها بعض الوحدات الاقتصادية وتحويلها إلى القطاع العام لتمويل العجز وبين الدين العام الظاهري وهو في حالة اقتراض الدولة من البنك المركزي بدون أن يترتب عليها أي استقطاع من الدخل (دراز، 1984، 282). وتتحصر آثار الدين العام في درجة السيولة النقدية في الاقتصاد -هيكل الائتمان- سعر الفائدة فإذا كان تمويل العجز عن طريق الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي فان عرض النقد لدى الأفراد سيزداد فضلا عن التأثير المباشر في الدخل بفعل الزيادة في الإنفاق فان هناك اثراً نقدياً غير مباشر. كذلك فان استخدام الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي تؤدي إلى ازدياد احتياطات المصارف التجارية وبتلك الوسيلة يتم السماح بآثار نقدية ثانوية. إما عندما يمول العجز عن طريق إصدار سندات الدين فان الأثر النقدي يعتمد على من يشتري الأوراق المالية المصدرة ولهذا الغرض يجري التمييز بين نوعين من المشترين وهم الأفراد الممثلون بشركات الأعمال والمؤسسات غير المصرفية فان ذلك سيؤدي إلى تقليص عرض النقد إذا قامت الحكومة لإيداع القرض لدى البنك المركزي أما إذا أودعت الأرصدة لدى المصارف التجارية فان ودائع القطاع الخاص لدى هذه المصارف تنخفض وترتفع ودائع الحكومة لدى المصارف التجارية وهكذا فان الاحتياطيات لدى المصارف التجارية لن تتأثر (EzraSolomon, 1988, 508). في حين عرض النقد لن يتأثر إذا قامت الحكومة بزيادة إنفاقها إذ ستزداد الودائع النقدية أو العملة في التداول بالمقدار نفسه إذ سيخلق الإنفاق الجديد للحكومة دخول إضافية للأفراد أما تأثير ذلك في كلفه ووفرة الائتمان فان ذلك سيعتمد على الإيداعات الجديدة لدى المصارف التجارية والاحتياطيات الجديدة التي ستحصل عليها (السيد علي، 1984، 407). أما إذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي، وزادت من إنفاقها فان ذلك سيؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم من حجم الودائع أو العملة في التداول وبذلك يزداد عرض النقد ولا يوجد فرق بين قيام الحكومة بتمويل العجز عن هذا الطريق وبين قيامها بإصدار نقدي جديد

فكلا الوسيلتين تزيدان من عرض النقد. أما في حالة الاقتراض من المصارف التجارية لغرض تمويل العجز في الميزانية فهناك احتمالان إما أن تكون حالة الاحتياطي النقدي لدى المصارف في حالة فائض ومن ثمّ تلبية حاجة الحكومة دون اللجوء إلى تقليص الائتمان الصيرفي وارتفاع دخول الأفراد. وفي حالة عدم وجود احتياطات فائضة لدى المصارف التجارية فيمكن تلبية طلب الحكومة بإحدى طريقتين أو كليهما:

1- تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني للمصارف التجارية ومن ثمّ زيادة عرض النقد.

2- قيام المصارف التجارية بتقليص قروضها إلى الأفراد والمشروعات وفي هذه الحالة لن يتأثر عرض النقد لان المصارف ستستبدل الائتمان العام بالائتمان الخاص ألا أن كلفة الائتمان الخاص ستزداد نتيجة لذلك ويتضح مما سبق أن الآثار النقدية لوجود عجز في الميزانية العامة ينفي بان العجز هو تضخمي دائم (السيد علي، 1970، 416).

الجدول (1) تأثير السياسات المالية والنقدية المختلفة في ظل اسعار صرف مرنة وحركة رأس المال

التأثير على					
توازن الناتج	توازن مستوى الأسعار	سعر الصرف	العمليات الجارية		
مباشرة -غير مباشرة -صافي	ارتفاع انخفاض قليل بدون تأثير	ارتفاع القيمة انخفاض القيمة	تدهور تدهور	سياسات مالية توسعية	
مباشرة -غير مباشرة -صافي	انخفاض ارتفاع قليل أو بدون تأثير	تدهور تدهور	تحسن تحسن	انكماشية	
مباشرة -غير مباشرة -صافي	ارتفاع ارتفاع ارتفاع كبير	تدهور تدهور	تحسن تحسن	سياسات نقدية توسعية	
مباشرة -غير مباشرة -صافي	انخفاض انخفاض انخفاض كبير	ارتفاع القيمة ارتفاع القيمة	تدهور تدهور	انكماشية	

المصدر: سوير ، دبليو تشارلز . سبرينكل ، رتشاردل . (2015). الاقتصاد الدولي، صانع عالمية للنشر، لبنان ، ص510.

وفي ظل افتراض أن اقتصاد الدولة المحلي يعاني حالة من الركود في هذه الحالة يتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد إلى مستوى أقل من مستوى ناتج التوظيف الكامل ، ولهذا فإن من أهم أهداف الحكومة زيادة مستوى توازن الناتج ، ويشير العمود الأول في الجدول (1) إلى تأثير السياسات المالية والنقدية على مستوى توازن ناتج الدولة . لزيادة الناتج ، سترغب الحكومة في تبني

سياسات نقدية توسعية أو سياسات مالية توسعية وستعمل توليفة من الاثنين على زيادة مستوى توازن الناتج فضلاً عن ذلك سيكون هناك ضغط للأعلى على مستوى الأسعار كما هو مبين بالعمود الثاني. هذا الضغط الإضافي على مستوى الأسعار، يرفع من مخاطر ارتفاع الأسعار. مع ذلك عندما يكون الاقتصاد عند مستوى اقل من التوظيف الكامل فقد تعد هذه المخاطر مقبولة عند هذه النقطة. والجدير بالذكر إن تطبيق السياسات المالية والنقدية التوسعية معا ليس لها تأثير واضح في سعر الصرف. فكما يشير العمود الثالث ستتجه السياسات المالية التوسعية للتسبب في ارتفاع قيمة العملة المحلية بينما السياسات النقدية التوسعية تتسبب في أهلاكها. لذلك فتأثير هذه السياسات معا ليست واضحة فقد ترتفع قيمة العملة أو تنخفض بناء على حجم التغير في السياسات المالية والنقدية على سعر الفائدة المحلية بالدولة وبما أن التأثير في سعر الصرف غير واضح يصبح تأثير السياسات المالية والنقدية التوسعية على ميزان العمليات الجارية للدولة غير واضح أيضاً. وإذا كانت توليفة السياسات المالية والنقدية التوسعية تتسبب في أسعار فائدة اقل بالاقتصاد المحلي سترتفع قيمة العملية المحلية ويتحسن الميزان الخارجي للدولة. أما إذا تسبب خليط السياسات في ارتفاع أسعار الفائدة فستتجه قيمة عملة الدولة للارتفاع ويتدهور ميزان العمليات الجارية. ويرى صانعو السياسة محاربة الركود وترك ميزان الدولة الخارجي يتوافق مع التغيرات في أسعار الفائدة أكثر أمناً نسبياً وفي هذه الحالة سيتحسن الاقتصاد المحلي مع ارتفاع توازن الناتج ومن المرجح عدم تغير الميزان الخارجي في أي الاتجاهين بقدر ملحوظ. وإذا كان ميزان الدولة الداخلي يعاني من مشكلة التضخم فغالباً ما يكون الاقتصاد في حالة مؤقتة ينتج عنها مستوى من الناتج اكبر من التوظيف الكامل. وفي هذه الحالة ستطبق الحكومة توليفة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية. وكما هو واضح في الجدول المذكور أنفا آثار هذه التوليفة من السياسات في الميزان الداخلي للدولة، إذ يتراجع كل من مستوى الاسعار ومستوى توازن الناتج، اما تأثير هذه التوليفة من السياسات في الميزان الخارجي للدولة فتكون اقل وضوحاً. إذ تتسبب السياسات المالية الانكماشية في انخفاض قيمة العملة بينما السياسات النقدية الانكماشية تتسبب في ارتفاع سعر العملة. كذلك، التأثير في ميزان العمليات الجارية بالدولة يكون غير واضح، إذ يتحرك الميزان الداخلي في الاتجاه المرغوب فيه بدون تغيرات كبيرة في الميزان الخارجي. وفيما يتعلق بالحالات التي تتبنى فيها الحكومات سياسات مالية ونقدية متشابهة (توسعية وانكماشية) يمكن للحكومة تغيير توازن الناتج ومستوى الاسعار بدون تغيرات جذرية في سعر الصرف او ميزان العمليات الجارية.

المبحث الثالث

فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل أسعار الصرف المختلفة

أولاً: قواعد أسعار الصرف في النظام النقدي الدولي

تختلف تقسيمات مجموعة الأنظمة النقدية المتعاقبة تاريخياً والاشارة إليها حسب زاوية النظر إليها، فهناك من يشير الى قاعدة النقد النهائي في ظل النظام كقاعدة الذهب مثلاً أو الأوراق الالزامية وتوجد تقسيمات تشير إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية الرئيسة أو الذهب الذي يسود النظام مثل نظام الصرف بالذهب أو الاسترليني وعلى الرغم من هذا الاختلاف في التقسيمات إلا أنها تتفق على اليات عمل النظام النقدي الدولي وهي توفير السيولة الدولية وآليات تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات التي تتضمن بدورها نظام سعر الصرف (امين، 2008، 330). وفيما يتعلق بموضوع الدراسة سنركز على تناول قواعد أسعار الصرف في النظام النقدي الدولي وكالاتي :-

1- نظام قاعدة الذهب

عمل هذا النظام للمدة (1816- 1914) تقريباً وهو مرتبط بحرية التجارة وحرية حركات رؤوس الأموال فقد كان حلاً كافياً وسهلاً للتبادلات الدولية واكتمل دخول معظم دول العالم تحت قاعدة الذهب (المسكوكات الذهبية (الذهب المتداول) والسبائك الذهبية منتصف القرن التاسع عشر، ونظام الصرف بالذهب (Salvatore، 1995، 250). وكان نظام الصرف السائد في ظل قاعدة الذهب هو سعر الصرف الثابت (ماعدًا نقطتي خروج ودخول الذهب) الذي يعتمد على سعر التعادل للذهب الذي تقوم بتحديدته كل دولة للذهب مقابل عملتها وكانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أول من عملت بهذا النظام وتبعتهما دول أخرى لذلك عدت قاعدة الذهب كنظام للصرف بين عملات الدول التي تطبق هذه القاعدة فعلى سبيل المثال كان سعر التعادل الأمريكي يبلغ 20.646 دولاراً للأوقية الواحدة وكان سعر التعادل البريطاني يبلغ 4.252 جنيهًا استرلينيًا للأوقية الواحدة ومن خلال النسبة بين هذين السعرين نتوصل الى سعر الصرف بين العملتين لذا يبلغ سعر الصرف 4.855 دولاراً مقابل كل جنيه استرليني واحد ويجب على كل دولة تقييد رصيدها النقدي حسب ما تملك من احتياطات ذهبية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف و الناتج الحقيقي على الرغم من تحمل الدول تكاليف مرتفعة بسبب الاحتفاظ بالاحتياطات الذهبية . (دانيالز، و فانهوز ، 2010 ، 102).

وقد نجحت قاعدة الذهب بسبب قوة بريطانيا الاقتصادية والسياسية و المالية المهيمنة على العالم في ذلك الوقت وتأثيرها الإيجابي في تسوية المدفوعات الدولية من خلال قيامها بالإقراض طويل الأجل و الاقتراض قصير الأجل مما أسهم في استقرار النظام النقدي الدولي وكذلك اعتماد سياسات حرية التجارة التي ساعدت الدول في تسديد ديونها الخارجية على شكل سلع بدون الاضطرار إلى استعمال احتياطاتها الذهبية فضلاً عن الثقة والمصادقية في عدم تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني والمارك

الألماني والفرنك الفرنسي ولكن من الأسباب التي أدت الى نهاية نظام قاعدة الذهب هو التقييم الخاطئ لأسعار صرف العملات بعد الحرب العالمية الأولى بشكل أدى الى توسيع العجز في موازين المدفوعات و فقدان الذهب بسبب الرغبة للعودة الى اسعار التعادل ما قبل الحرب وعدم تركيز السلطات على المحافظة على اسعار الصرف بسبب ظهور مشكلات و اهداف اخرى للسلطات مثل رفع التوظيف وسياسات سعر الفائدة (وقد كان أحد آثار انهيار قاعدة الذهب حدوث أزمة الكساد الكبير في عام 1929) ويذكر أن قاعدة الذهب سادت في أوروبا في الوقت الذي تعد أوروبا ميزاناً للقوى الكبرى وتم التخلي عن هذه القاعدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى واختلال موازين القوى العالمية (هالود وماكدونالد ، 2007، 517). أن أحد اسباب انهيار قاعدة الذهب في العالم هو نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914 بحيث أن السيولة أصبحت غير كافية، لاي نظام نقدي يفترض ان تتوفر فيه المواصفات التالية : السيولة ، الثقة ، والقدرة على التصحيح

وبما ان كمية النقود محدودة فأدى ذلك الى تقييد السيولة ،وبذلك تم التخلي عن قاعدة الذهب واعتماد قاعدة الورقية الالزامية . وبقيت الفترة مابين الحربين تسمى فوضى مابين الحربين فيما يتعلق بنظم الصرف الى ان تم اعتماد نظام صرف بريتون وودز عام 1945 الذي هو صورة من صور قاعدة الذهب .

واعتمدت آلية تصحيح الاختلال حسب الآلية التلقائية في التصحيح من خلال حركة الأسعار المحلية في حالة العجز يخرج الذهب من البلاد فتتخفض الأسعار المحلية حسب مرونة الأسعار والأجور) حسب فكرة نظرية كمية النقود كما فسرتها نظرية ديفيد هيوم (فتتخفض اسعار السلع المصدرة وتصبح اكثر تنافسية فترتفع الصادرات وتكون السلع المستوردة غالية الثمن من وجهة نظر المستورد المحلي فتتخفض الاستيرادات فيزول العجز تدريجيا ويحدث العكس في حالة الفائض ، وأسهم نظام الذهب في الحفاظ على تحقيق الاستقرار النقدي بين نمو النشاط الاقتصادي المحلي والمبادلات الخارجية من خلال الحفاظ على القيمة الاقتصادية للنقود فضلا عن دوره في تثبيت أسعار الصرف بين العملات الدولية (معزوز و بودري ، 2011 ، 76).

وترجع دور الذهب في تسوية المدفوعات الدولية بعد ذلك لعدة أسباب منها: ضعف المعدل السنوي لإنتاجية وزيادة حجم الذهب في العالم لاستخدامه في الأغراض الصناعية ، وانعدام الملاءمة في توزيع الأرصدة الذهبية بين دول العالم ومخاطر نقلها ، عدم استعادة التوازن في ميزان مدفوعات الدول بسبب حركات الذهب، وعدم صلاحية الذهب كوسيلة للتدخل في سوق الصرف اذ تم استعمال العملات القوية كالدولار والجنيه الاسترليني لذلك وفي ظل هذا النظام يتم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات باسعار ثابتة مقومة بالذهب بحيث تكون كل البنوك المركزية مستعدة لبيع وشراء أي كمية من الذهب عند سعر محدد بعملتها المحلية (شهاب وناشد ، 2006 ، 156).

2- نظام بريتون وودز

تبنت دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية اتفاقية أحلت فيها عملة الدولار الأمريكي محل الذهب الذي يعد هو المعيار الرئيس الوحيد لقيمة العملات إذ تم ربط كل العملات بالدولار وقد حددت قيمة الدولار مقابل الذهب بسعر تعادل (35) دولاراً للاونصة الواحدة ، وبذلك ربطت عملات الدول بالدولار وربط الدولار بالذهب ولذلك سميت هذه القاعدة بقاعدة الصرف بالذهب لذلك كان على كل بنك مركزي أن يحتفظ باحتياطي كاف من الدولارات للحفاظ على سعر صرف ثابت لعملته المحلية فاصبح الدولار عملة الاحتياطي الرسمي وعملة التدخل ايضا ولكن يبدأ التخلي في بداية السبعينات عن هذا النظام بسبب : العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي ، زيادة احتياطي البنك المركزي الياباني وبعض البنوك المركزية والتجارية الأوروبية ، عدم تقبلها لهذا النظام، عدم مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تلبية كل الطلبات بتحويل الدولار الى ذهب لانخفاض احتياطياتها (كريانين، 2007، 284).

لذلك اتفقت الدول على أن يستمر ابقاء دور الذهب كما كان عليه في ظل قاعدة الذهب الا أنه تم حصر استخدامه في التسويات للحكومات والبنوك المركزية فقط وكانت اليات التصحيح تعتمد على مسارين أولهما السيولة التي وفرها صندوق النقد الدولي حسب حصة كل عضو والقروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة الى الدول لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ، وثانيهما السماح بتغيير اسعار الصرف كوسيلة أخرى لتصحيح الاختلال (امين، 2008، 338).

وتعد عملة الدولار الأمريكي حسب نظام بريتون وودز هي عملة تسوية المدفوعات الدولية وعملة الاحتياطي الرئيسة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تسدد ديونها بالذهب. انتهى العمل بنظام بريتون وودز عام 1971 لأسباب منها : عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية لكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بسبب المضاربة، وزيادة عرض الأرصدة الدلارية في الخارج بسبب العجز في ميزان التجارة الأمريكي مع اليابان والمانيا بسبب الانفاق العسكري الضخم في حرب فيتنام ، الانفاق على البرامج الاجتماعية ، ارتفاع معدلات التضخم ، وجود شرط استحصال موافقة صندوق النقد الدولي في حال قررت إحدى الدول تغيير سعر صرف عملتها والتأخير في هذا التعديل ، فضلا عن عيوب نظام الصرف الثابت الأخرى (دانيالز وفانهوز، 2010 ، 116).

3- نظام الصرف الحالي بعد انهيار نظام بريتون وودز

بعد الاضطراب الذي حدث في النظام النقدي الدولي واعلان الولايات المتحدة عدم استعدادها لتحويل الدولار الى ذهب قررت الدول الأوروبية تعويم عملاتها ضمن حدود معينة (نظام الثعبان الأوربي) ثم استمرت الجهود الى مؤتمر جامايكا 1976 اذ تحددت اركان النظام النقدي الدولي الجديد وكيفية تسوية المدفوعات الدولية حسب النقاط التالية : (Salvator،2010،435).

أ. نهاية نظام الصرف الثابت ولكل دولة حق اختيار سعر الصرف وربط عملتها بأي معيار مناسب استبعاد الذهب من النظام النقدي وبيع الموجودات الذهبية في صندوق النقد الدولي

ت. تتكون السيولة الدولية من الدولار الأمريكي وبقية العملات وتعاضم دور البنوك المركزية وظهور الدولار الأوربي

ث. أصبحت آلية تصحيح الاختلال أكثر مرونة للبلدان الرأسمالية المتقدمة من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية وسياسات الصرف وبالنسبة إلى الدول النامية فيتدخل صندوق النقد الدولي لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها الدولية من خلال برامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

ثانياً: دور سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي

يستخدم سعر الصرف في التأثير بميزان المدفوعات بوصفه هدفاً للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات. إلا إن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف (عوض، 1986، 83)، وأن اتجاه السلطات النقدية إلى خلق سياسة نقدية تستطيع تحقيق الأهداف المتعلقة بالاقتصاد الداخلي يتطلب احد الخيارين:- (ج-اكي، 1980، 594).

الأول: فرض قيود على أسواق المال والمحافظة على سعر صرف ثابت .

الثاني: اختيار نظام سعر الصرف المرن مع تحرير أسواق رأس المال : فيما يتعلق بأهمية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت نجد عدم قدرة السلطات النقدية في ظل هذا النظام على بناء سياسة نقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي نظراً لافتقار السلطات الاقتصادية القدرة على السيطرة في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال على المتغيرات النقدية وارتفاع درجة الحساسية للصدمات الخارجية، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتخفيض قيمة عملتها الخارجية إي رفع سعر الصرف الأجنبي ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات.

يعتمد تحديد سعر الصرف على النتيجة النهائية لميزان المدفوعات ويرتكز في ذلك على إن سعر الصرف هو جزء من نظرية الأسعار، وهو يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويدعى (سعر الصرف التوازني) أي الآلية الذاتية وهي تدخل الدولة، ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة المحلية ومن ثم الارتفاع في قيمتها الخارجية، والعكس صحيح إي عند وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة العرض النقدي من العملة المحلية ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية (عبدالعظيم، 1998، 42) .

يمكن أيجاز الأفكار الرئيسة لسعر الصرف والتوازن الخارجي بما يأتي :- (كنونة، 1985، 224) (الهيبي

والخشالي، 127، 2006) (Pail R, 2016, 110).

1- إن سعر الصرف يتحدد كما تتحدد أسعار السلع الأخرى على وفق قوى العرض والطلب على العملة الوطنية.

2- إن سعر الصرف يتحدد على وفق الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي وهذه الكميات مشتقة من حقوق البلد وديونه مع الخارج .

3- أن وضع ميزان المدفوعات يعد الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية لان ميزان المدفوعات بفقراته المتعددة يمثل المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية وعرض البلد للعملات الوطنية.

4- إن ميزان المدفوعات هو العامل المستقل وسعر الصرف العامل التابع. وهناك من يرى إن النظرية أثبتت صحتها في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى عندما لم تنخفض قيمة المارك الألماني في الأسواق النقدية في العالم بالرغم من زيادة المعروض النقدي وسرعة تداول النقود وارتفاع الأسعار لان جانبي ميزان المدفوعات كانا متعادلين ولم تزد الواردات الألمانية على الصادرات ومما تجدر الإشارة إليه إن في حالة موافقة الدائنين تأجيل حصولهم على استحقاقهم فان سعر الصرف لا يتأثر قطعاً فضلاً عن أن هذه النظرية تأخذ في حساباتها العوامل كافة التي من شأنها أن تؤثر في المعاملات التي يجريها البلد بالصرف الأجنبي بدلا من الاهتمام بالعوامل المؤثرة في السعر وحدة (السيدعلي والجناي، 1992، 103).

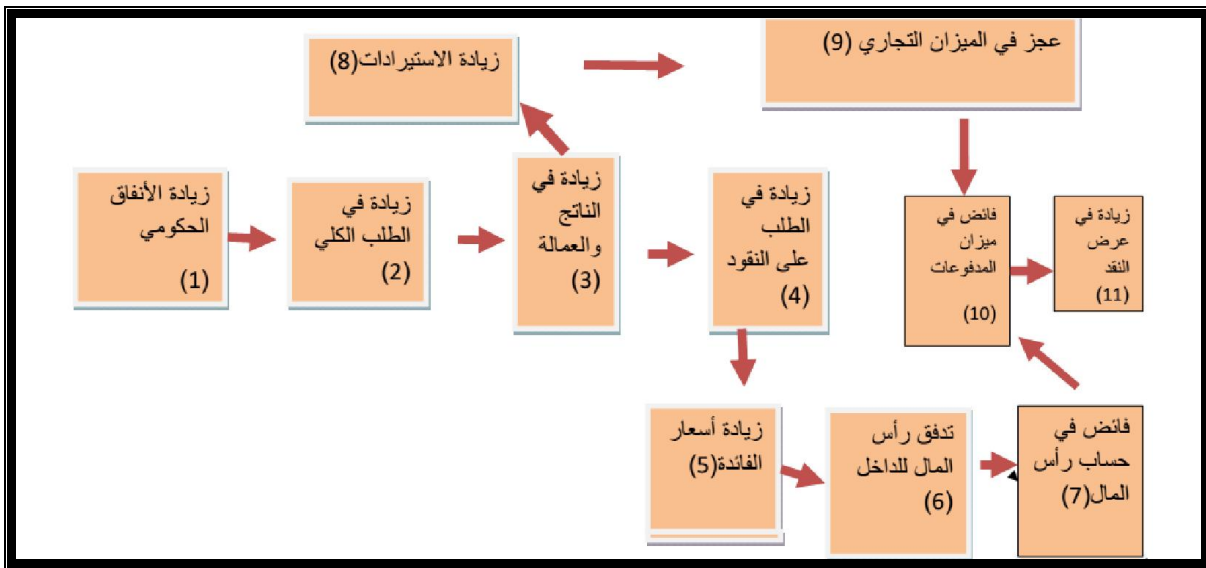
ثالثاً : السياسات المالية والنقدية وعلاقتها بأسعار الصرف المختلفة

تختلف أهمية السياسات المالية والنقدية وفاعليتها باختلاف أسعار الصرف التي تطبقها الدولة فيما إذا كانت أسعار صرف ثابتة أو مرنة وسوف نتطرق إلى فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة وكمل يلي:- (هدسون وهرندر، 1983، 323)

1- **السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت :** عندما يختار البنك المركزي سعر صرف ثابتاً، فإنه يتحمل عبئاً معيناً اذ ينبغي ان يقف مستعداً للتدخل في سوق الصرف الاجنبي عن طريق شراء وبيع الاصول المالية المقومة بالعملة الاجنبية (دانيالز وفانهوز، 2010، 501)، ويتأثر التوازن في الاسواق الثلاثة بالسياستين المالية والنقدية او الصدمات الداخلية كانهخفاض قيمة العملة او الصدمات الخارجية كالزيادة في الطلب العالمي، ففي ظل حرية تحرك رؤوس الاموال تشجع الفروقات في اسعار الفائدة في تدفق رؤوس الاموال، ومن ثم لايمكن للبنك المركزي اتخاذ سياسة نقدية مستقلة في ظروف سعر الصرف ثابت، إذ أن تدفق رؤوس الاموال يسبب تغيرات في سعر الصرف مما يجبر البنك المركزي التدخل لتثبيتته الى حد تتساوي فيه معدلات الفائدة المحلية والاجنبية (تومي، 2004، 310). وتكون السياسة المالية في ظل حرية تنقل رؤوس أموال فاعلة مقارنة بالسياسة النقدية، فمع ثبات عرض النقود تؤدي السياسة المالية التوسعية الى نقل منحني (IS) للافعل و الليمين جاعلا كلاً من سعر الفائدة و الانتاج يرتفعان ، مما يؤدي الى تدفق رؤوس الاموال الى الداخل ،ولابقاء سعر الصرف ثابتا فان البنك المركزي ملزم بزيادة المعروض من النقود ومن ثم يرتفع الدخل اكثر ،ويحدث التوازن لما يعود سعر الفائدة إلى مستواه الأصلي ويتساوى مع أسعار الفائدة الخارجية،في هذه الحالة يكون

عرض النقود متغيراً داخلياً. يبين الشكل (9) أنه في حاله إن السلطات أو الحكومة ترغب في زيادة الدخل القومي عن طريق السياسة المالية، وتأخذ السياسة المالية صفة زيادة الإنفاق الحكومي وتؤدي إلى زيادة مستوى الطلب الكلي الذي يرفع بدوره مستوى الناتج والعمالة الذي يعمل على زيادة الطلب على النقود مما يرفع أسعار الفائدة الذي يعمل على تقليص الاستثمار، والمكونات الأخرى للطلب الكلي (هدسون وهرندر، 1987، 306)، وأن زيادة الإنفاق الحكومي تخفض قدرة رأس المال على التحرك نسبياً، وفي ظل سعر الصرف الثابت نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين (دانيالز وفانهوز، 2010، 505).

الشكل (9) السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة



المصدر: هيدسون، جون. هرنندر، مارك. (1987). العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الرابعة، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 306.

وفي ظل الحركة العالية لرأس المال فإن الزيادة في الطلب على النقود وارتفاع أسعار الفائدة سيؤديان إلى تدفق رأسمالي سريع للداخل وسيُدفع هذا حساب رأس المال إلى تحقيق فائض، في حين تؤدي الزيادة في الناتج والعمالة إلى زيادة الاستيرادات فيدفع الميزان التجاري لتحقيق عجز، وسيعتمد التأثير الإجمالي في ميزان المدفوعات على أيهما أكبر: عجز الميزان التجاري أو فائض حساب رأس المال ولأن حركة رأس المال عالية، فمن المحتمل أن يكون فائض حساب رأس المال أكبر من عجز الميزان التجاري ومن ثم تكون المحصلة النهائية فائضاً في ميزان المدفوعات، ونظراً للالتزام الحكومة بسعر صرف ثابت فإنها ستتدخل في أسواق الصرف للحفاظ على سعر صرف العملة المحلية من ارتفاع قيمتها وهذا ما هو إلا توسع في القاعدة النقدية التي تتكون من الاحتياطيات الدولية مما يتولد عنها توسع في عرض النقود، وبذلك تكون السياسة المالية الهادفة إلى زيادة الناتج والعمالة أكثر فاعلية في اقتصاد مفتوح في ظل أسعار صرف ثابتة وكلما ارتفعت حركة رأس المال الدولي زادت فاعلية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة (هدسون وهرندر، 1987، 306-308). والسياسة

المالية في ظل الحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال فأن منحى (BP) لا يتحرك بالرغم من السياسة المالية التوسعية ما دام لا يتأثر سعر الصرف الثابت وسعر الفائدة الخارجي، وكذلك منحى (LM) يبقى بطيء الحركة في الأجل القصير تبعاً لمدى حرية تحرك رؤوس الأموال، وباختصار فإن السياسة المالية تكون أقل فاعلية عندما تكون استجابة تدفق رؤوس الأموال ضعيفة لفروقات أسعار الفائدة (تومي، 2004، ص 313).

مما سبق يتبين أن العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف وسعر الفائدة المحلي والطلب العالمي طردية وعكسية مع الطلب المحلي وأسعار الفائدة الأجنبية.

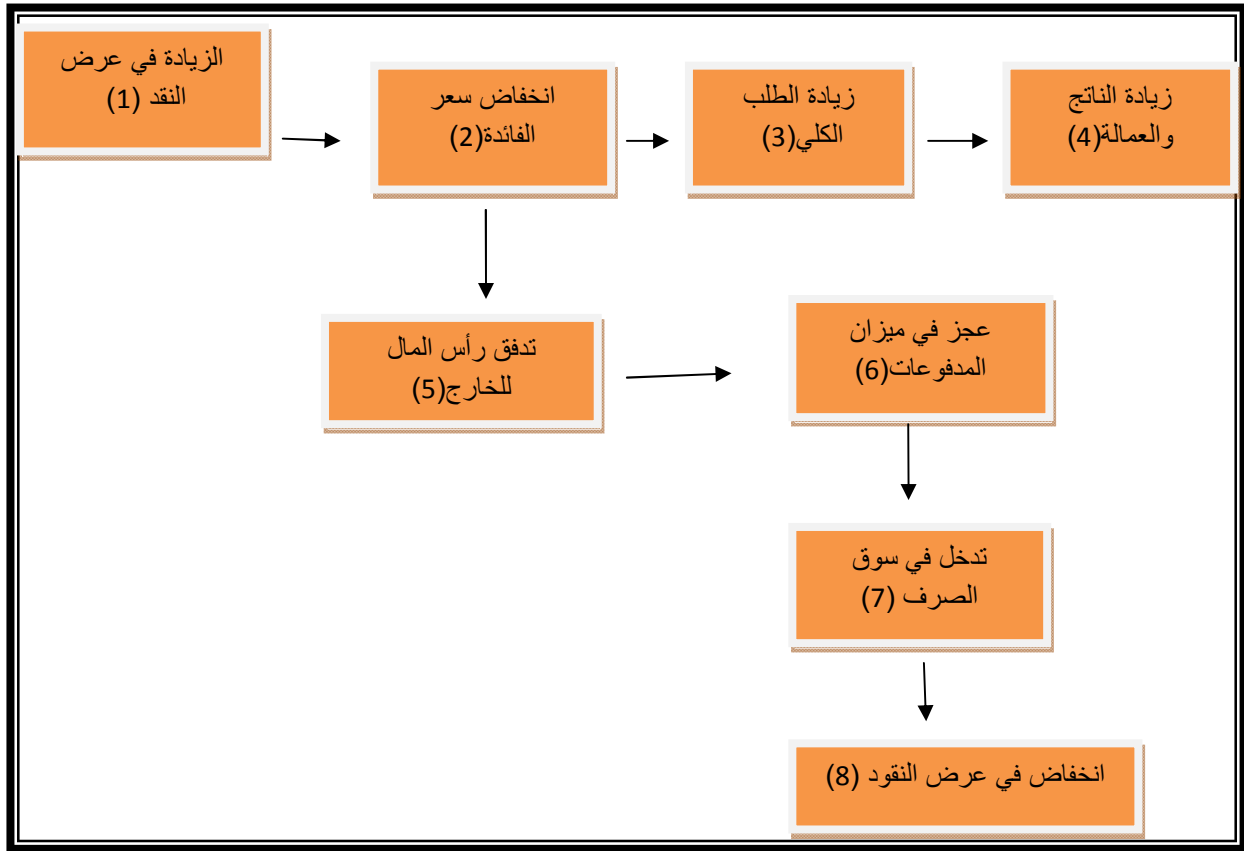
2- السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت

تكون السياسة النقدية في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال وسعر صرف ثابت فأن منحى (BP) أفقياً ويكون متوازناً لما تتساوى أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، وعليه فإن أي اختلال يدفع البنك المركزي للتدخل للمحافظة على ثبات سعر الصرف، فوجود توسع نقدي يتسبب في دفع منحى (LM) للأسفل و لليمين، وبالرغم من ارتفاع الدخل إلا أنه يقابل عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات بفعل تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، فيتدخل البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية ومن ثمه يخفض المعروض النقدي و هذا يدفع بمنحى (LM) للعودة من جديد إلى وضعه الأصلي، وعليه السياسة النقدية غير فاعلة في هذه الحالة. ففي حالة كون الاقتصاد مفتوحاً فتكون حركة رأس المال عالية .

وبين الشكل (10) أنه في حالة قيام الحكومة بالتوسع في الائتمان المحلي كمكون من مكونات القاعدة النقدية مما يؤدي إلى زيادة مقابلة في عرض النقد وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يزيد من الاستثمار والطلب الكلي ونظراً لاتساق حركة رأس المال بالارتفاع بين الدول فإن انخفاض أسعار الفائدة سيؤدي إلى تدفق سريع لرأس المال للخارج، مما يدفع ميزان المدفوعات نحو العجز وللحفاظ على سعر الصرف من الانخفاض بسبب تدفق رأس المال للخارج وعجز ميزان المدفوعات فيجب على الدولة التدخل في سوق الصرف، وشراء العملة الأجنبية في سوق العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى تقليص حجم الاحتياطيات الدولية كمكون من مكونات القاعدة النقدية وبالمقابل ينقلص عرض النقود وهذا الانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى تقليص التوسع الأولي المصمم في بداية المخطط لإنعاش الاقتصاد ومن ثم نجد أن فاعلية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة والحركة العالية لرأس المال قد ضعفت (هدسون وهرندر، 1987، 300 - 302). في حين تكون السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال إذ يحدث التوسع النقدي في هذه الحالة ويؤدي إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات كلما كانت استجابة التدفقات في رؤوس الأموال الكبيرة لفروقات أسعار الفائدة، ولأجل تغطيه العجز في ظل ثبات سعر الصرف يبقى البنك المركزي على ديونه تجاه الحكومة بفضل التوسع النقدي ويحتفظ باحتياطيات أجنبية

أقل، وكنتيجة لذلك عرض النقود يكون متغيراً داخلياً إلى جانب الدخل وسعر الفائدة المحليين (تومي، 2004، 304). وفي الحالة العامة لقابلية الحركة غير التامة لرؤوس الأموال، يبقى البحث عن الاستخدام الكامل، بعيداً عن التضخم وبالتزامن مع التوازن الخارجي، هدفاً صعب المنال في نظام الصرف الثابت وذلك بسبب التأثيرات المتناقضة للأدوات المستخرجة في ظل نظام الصرف الثابت وقابلية حركة رأس المال غير التامة فان السياستين النقدية والمالية لهما ابرز الأثر في الطرفين الأساسيين: الدخل القومي وتغير الاحتياطيات الرسمية (الملاك ، 2001 ، 346).

الشكل (10) السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة



المصدر: هيدسون، جون . هرنر، مارك (1987). العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الرابعة، دار المريخ للنشر، الرياض، ص301.

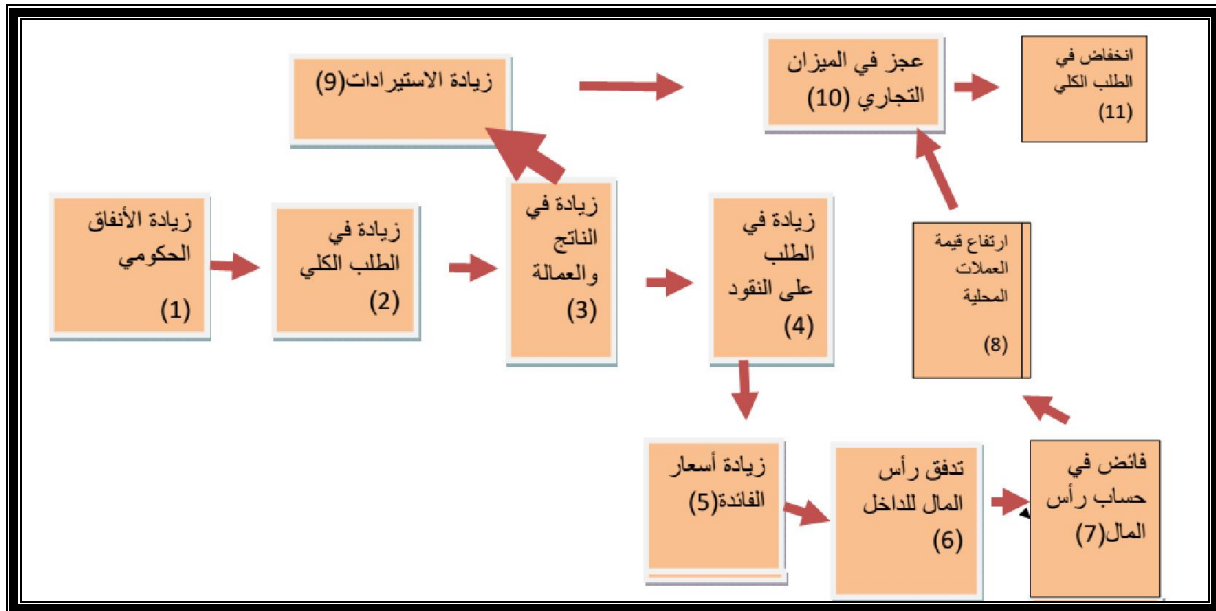
أما بالنسبة لتحليل الصدمات الداخلية والخارجية فتخفيض قيمة العملة في ظل سعر صرف ثابت وحركة غير تامة لرؤوس الأموال له أثر الزيادة نفسه في الطلب العالمي، هذه الصدمة تؤدي إلى فائض في الميزان التجاري وتحريك منحنيات (IS) (BP) إلى اليمين ومن ثم دخل توازني و سعر فائده محلي أعلى ، لكن فائض ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة العرض النقدي ومن ثم تحريك منحنى (LM) إلى الأسفل إلى غاية التوازن الكلي في الأجل الطويل (تومي، 2004، 307). وان التوسع في عرض النقود سيؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا بدوره سيحفز الاستثمار ويزيد

الدخل الكلي، والزيادة في الدخل سوف تكبح الانخفاض الأولي الكبير في سعر الفائدة وسيحصل توازن جديد عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى دخل أعلى، أما تأثير السياسة النقدية الانكماشية على منحني (LM) فإنه سيكون عكس ذلك فالانخفاض في عرض النقود سيؤدي إلى نقل منحني (LM) إلى اليسار مسبباً ارتفاعاً في سعر الفائدة وانخفاضاً في الدخل (جوارتيني واستروب، 1988، 716).

1- السياسة المالية في ظل سعر صرف مرن

في ظل سعر الصرف المرن السياسة النقدية تكون أكثر استقلالية بفعل سيطرة البنك المركزي على كل من العرض النقدي والاحتياطيات الأجنبية مما يؤدي إلى ثبات منحني (LM)، والتعديل نحو التوازن الكلي يكون بمرونة سعر الصرف على وفق آلية السوق (تومي، 2004، 319). والسياسة المالية في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال يرفع أسعار الفائدة المحلية ويسمح بتدفق رؤوس الأموال للداخل، لكن تحسن قيمة العملة بفضل مرونة سعر الصرف يفقد الاقتصاد تنافسيته ويعود في الأجل الطويل إلى وضعه التوازني الأصلي، وتحاول الحكومة رفع مستوى الدخل القومي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في ظل سعر صرف مرن، وأن آثار السياسة المالية التوسعية هي كما في الشكل (11) إلى الفقرة (7) (تكون فائضاً في حساب رأس المال) والفقرة (9) (الزيادة في الاستيرادات)

الشكل (11) السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن



المصدر: هيسون، جون. هرنر، مارك. (1987). العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الرابعة، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 310.

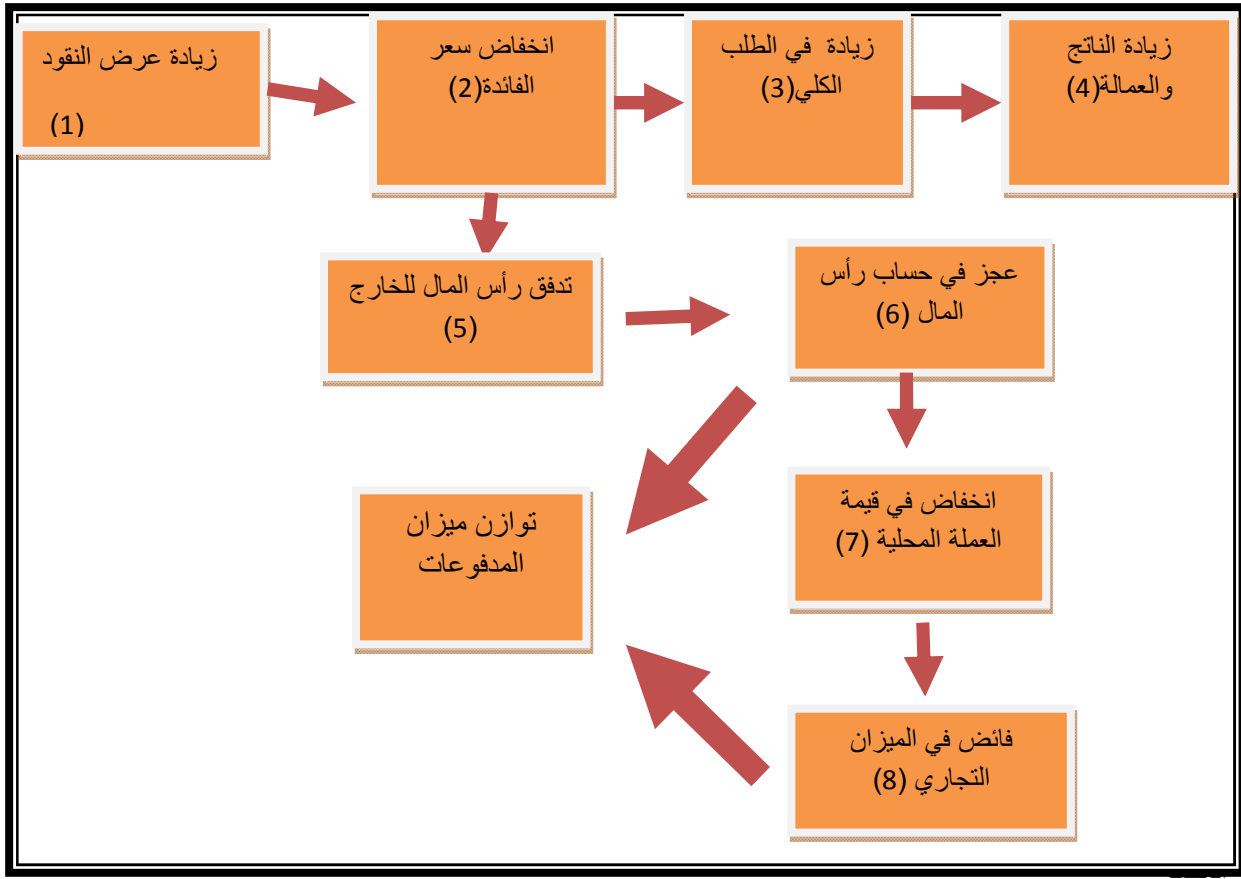
لكن يتمثل الاختلاف في التأثير بالعجز في الحساب التجاري إذ يؤدي الفائض في حساب رأس المال إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف فضلاً عن أن الزيادة في الاستيرادات الناتجة

عن زيادة الدخل ستؤدي إلى عجز في الميزان التجاري فقرة (10) وتؤدي الزيادة في الاستيرادات والانخفاض في الصادرات المرتبطة بالعجز إلى انخفاض الطلب الكلي فقرة (11) ويميل الانخفاض في الطلب الكلي فقرة (11) إلى القاع أي زيادة في الطلب الكلي فقرة (2) وضعف محاولة زيادة الناتج والعمالة عن طريق السياسة المالية التوسعية في اقتصاد مفتوح وحركة عالية لرأس المال وأسعار صرف مرنة وبما أن حركة رأس المال عالية فإن عجز الميزان التجاري سيلغي أي زيادة في الإنفاق الحكومي ويجعل السياسة المالية عديمة الفاعلية في ظل أسعار صرف مرنة وحركة دولية كاملة لرأس المال (هدسون وهرندر، 1987، 306-308). بينما في ظل السياسة المالية التوسعية والحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال تكون استجابة منحنى (BP) أقل من استجابة منحنى (LM) لسعر الفائدة وتكون السياسة المالية غير فاعله لان العجز في ميزان المدفوعات الذي يسببه التوسع المالي يغطيه الانخفاض في سعر الصرف وهذا بدوره يزيد في تنافسيه الاقتصاد و زيادة أخرى في الدخل المحلي.

2- السياسة النقدية في ظل سعر صرف مرن

تكون السياسة النقدية التوسعية في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال وفي ظل سعر صرف مرن وحركية تامة لرؤوس الأموال تؤدي مباشرة لتدهور قيمة العملة، حيث زيادة عرض النقود تسبب انخفاض اسعار الفائده المحلية فيتحرك منحنى (IS) و (LM) نحو اليمين بدخل توازني اكبر، و في الاجل الطويل تتدفق رؤوس الاموال الى الخارج و تتدهور عمله تبعا لذلك مما يزيد في تنافسية الاقتصاد المحلي ودخل توازني اعلى، أي إذا كانت أسعار صرف مرنة وحركة عالية لرأس المال الدولي فزيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وهذا بدوره يحفز الاستثمار والطلب الكلي ولأن حركة رأس المال عالية فإن انخفاض أسعار الفائدة يسبب تدفقاً سريعاً لرأس المال للخارج وهذا العجز في حساب رأس المال من ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة في أسواق العملات الأجنبية ويحفز الصادرات ويخفض الاستيرادات حتى يتحقق الفائض في الميزان التجاري ويكون الفائض في الميزان التجاري مساوياً للعجز في حساب رأس المال ويحافظ هذا على توازن ميزان المدفوعات كما هو في ظل أسعار الصرف المرنة، ويتبين إن السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة تبقى مؤثرة نظراً لتأثير تدفق رأس المال للخارج على أسعار الصرف والميزان التجاري، أما إذا كانت أسعار الصرف ثابتة فتتعرض السياسة النقدية بسبب تدفق رأس المال للخارج آثارها في ميزان المدفوعات والتدخل في سوق الصرف (هدسون وهرندر، 1987، 300-305).

الشكل (12) السياسة النقدية في ظل سعر صرف مرن



المصدر: هيدسون، جون. هرنر، مارك. (1987). العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الرابعة، دار المريخ للنشر، الرياض، ص304.

ويمكن توضيح اثار السياسة النقدية التوسعية في ظل اسعار الصرف المرنة من خلال الشكل (12) فتقوم السلطات النقدية بتوسيع الائتمان المحلي كمكون من مكونات القاعدة النقدية مما يؤدي الى زيادة عرض النقود الفقرة (1) وهذا يعمل على انخفاض اسعار الفائدة الفقرة (2) فيحفز الاستثمار والطلب الكلي الفقرة (3) ومن ثم زيادة الناتج والعمالة (4) ، وبسبب الحركة العالية لرأس المال بين الدول ،فأن انخفاض اسعار الفائدة يسبب تدفقاً كبيراً لرأس المال للخارج الفقرة (5) وهذا التدفق لرأس المال للخارج يدفع حساب رأس المال من ميزان المدفوعات الى العجز الفقرة (6). ويؤدي العجز في حساب رأس المال الى انخفاض قيمة العملة المحلية في اسواق العملات الاجنبية الفقرة (7) وهذا بدوره يحفز الصادرات ويخفض الاستيرادات حتى يتحقق الفائض في الميزان التجاري الفقرة (8) ويكون فائض الميزان التجاري مساوياً تماماً للعجز في حساب رأس المال الفقرة (6) ويحافظ هذا على توازن ميزان المدفوعات كما هو ضروري في ظل اسعار صرف مرنة.

ويضع صانعو السياسة النقدية والسياسة المالية نصب أعينهم ضرورة تحقيق الأهداف الدولية ،حالما يلزم صانعو السياسات أنفسهم لتحقيق الأهداف الخارجية ،عندئذ يجب مواجهه مشكلة أساسيه تتمثل في تعارض الأهداف الداخلية مع الأهداف الخارجية في بعض الأحيان مثلا يمكن إن تنظر إلى زيادة الإنفاق الحكومي كأداة مناسبة في أدوات السياسة المالية لإضفاء النمو على الدخل الحقيقي للدولة إلا إن تلك الزيادة في الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الاستيرادات ومن ثم زيادة عجز الميزان التجاري الخاص بالدولة وقد يكون خفض معدل نمو المعروض النقدي هو أفضل أدوات السياسة النقدية بالنسبة لأي بنك مركزي كلي يقيد التضخم ، وهو ما يترتب عليه وجود عجز في ميزان المدفوعات .إن درجه قدرة رأس المال على التنقل تشكل فرقا في حل مشكلة تخصيص المهام وكذلك درجه مرونة سعر الصرف أن التخصيص الملائم لأهداف السياسة يختلف من دولة لأخرى طبقا للظروف الخاصة بكل دولة (هالود وماكدونالد، 2007 ، 582-584). وتكون السياسه النقدية في ظل الحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الاموال واستقلاله السياسه في ظل سعر صرف مرن تجعل من فاعلية زيادة العرض النقدي كبيرة على الدخل المحلي وكلما كانت حركه رؤوس الاموال أكثر حرية ، حيث اذا لم تستجب رؤوس الاموال لآثار انخفاض سعر الفائده المحلي فان حساب رأس المال لن يتأثر وبذلك لا تتدهور العمله ولا يحدث أي اثر في التوازنات الكليه.

وفيما يخص تحليل الصدمات الخارجية فأن زيادة الطلب لها اثر انخفاض قيمة العملة نفسه ونتائجه تختلف بحسب حركية رؤوس الاموال، فاذا كانت حركه رؤوس الاموال حره فان الزيادة في الطلب تؤدي الى تحسن قيمة العملة لتعديل الفائض في ميزان المدفوعات، ولايؤثر في الدخل التوازني في الاجل الطويل (Stephan L ,2001,p5).

خلاصه ما سبق، وفي ظل اسعار الصرف الثابته تكون وضعيه منحنى (IS) و (BP) ثابتة ويحددان توازن الاجل الطويل، في الوقت الذي يتحرك فيه منحنى (LM) باتجاه ذلك التوازن بفعل التغيرات في المعروض النقدي، اما في ظل اسعار الصرف المرنة فيكون منحنى (LM) هو الثابت في الوقت الذي يتحرك منحنى (IS) و (BP) باتجاه التوازن الكلي بفعل التغيرات في سعر الصرف

الفصل الثاني

تحليل سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد العراقي
للمدة (2004-2020)

المبحث الاول

تحليل سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

المبحث الثاني

تحليل سياسات التوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

المبحث الثالث

تحليل أهداف سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي في
الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

تمهيد

يتناول هذا الفصل دراسة اتجاهات المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالتوازن الداخلي والخارجي في العراق للمدة (2004-2020) من خلال دراسة مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار وعرض النقد والطلب عليه وسعر الصرف وميزان المدفوعات ، وسوف يتم تحليلها لبيان أثرها الواضح في الاقتصاد العراقي، فلا بد من الوقوف على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعد النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي بحد ذاته مؤشراً مهماً لتقييم السياسات الاقتصادية والنظم الاقتصادية القائمة فهو أحد مقاييس كفاءة الأداء في النظم الاقتصادية المختلفة، ولقد اتفقت الدراسات بان النمو الاقتصادي يمكن إدراكه من خلال دلالات معينة تسمى المؤشرات و منها المؤشرات الاقتصادية التي توفرها الحسابات القومية، وفي هذا الفصل تم دراسة أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي ،وسوف يتم تقسيم المدة الزمنية لكل خمس سنوات مثلاً من (2004-2008) و(2009-2013) و(2014-2020) لأغراض التحليل.

المبحث الأول

تحليل متغيرات سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

أولاً: تحليل تطور الادخار والاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يوضح هذا المؤشر فجوة الموارد المحلية وأن الدولة التي تتمتع بفائض في هذه الفجوة أي أن الادخارات الخاصة المحلية تفوق الاستثمارات الخاصة المحلية تكون لديها قدرة اكبر على مواجهة حجم المديونية من الدولة التي لديها عجز في الموارد أي عندما تفوق الاستثمارات الخاصة المحلية الادخارات الخاصة المحلية إذ أن هذا العجز يضيف أعباء جديدة على الاقتصاد الوطني بسبب تزايد حجم التمويل الخارجي لغرض سد هذه الفجوة المحلية ، وهناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي فكلما كانت المدخرات المحلية ضئيلة بالقياس إلى حجم الاستثمارات المطلوبة ،زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح (Herry ,2006, 430 Thompson) ، وتشير بيانات الجدول (2) إلى أن الاقتصاد العراقي في السنوات (2004-2007) يواجه عجزاً في موارده المحلية إذ إن الاستثمارات المحلية تفوق الادخارات المحلية وذلك لان الدولة في حالة تغيير نتيجة تغير نظام الحكم وتغيير السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في الفترة الماضية وكانت هناك حاجة ملحة للعديد من الاستثمارات في مجال القطاع الخاص خصوصاً وان هذا القطاع كان يعاني من ركود كبير بسبب ظروف الحصار الاقتصادي فزيادة الاستثمارات أدت إلى زيادة نشاط العديد من القطاعات وخاصة قطاع البناء والتشييد ،أما في السنوات (2008-2015) فقد كانت الادخارات المحلية تفوق الاستثمارات المحلية وهذا يعني وجود فائض في الموارد المحلية ويعود ذلك إلى التحسن الكبير في دخول الأفراد في القطاعين العام والخاص (قانون رواتب الموظفين رقم 22 لسنة 2008) وزيادة الرواتب ومن ثمّ زيادة المدخرات ، أما خلال السنوات (2016 و 2018 و 2019 و 2020) فقد كان هناك عجز في الموارد المحلية أي أن الاستثمارات المحلية تفوق الادخارات المحلية باستثناء سنة (2017) التي أظهرت الحالة المعاكسة، وهذا يعني أن الاستثمارات الخاصة التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل عام يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية ،ويتم عن طريق إحداث فائض في الاستيرادات، ويمول هذا الفائض عن طريق انسياب صافي لرأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة، وهذا ما يقصد به أن (فجوة الموارد المحلية : الادخار المحلي - الاستثمار المحلي) لا بد وان تتساوى مع (فجوة

التجارة الخارجية : زيادة الاستيرادات عن الصادرات) وذلك في أي فترة سابقة، وان عدم تساوي المدخرات المحلية مع الاستثمارات المحلية معناه ليس هناك توازن في الاقتصاد العراقي ما بين الاستثمار (I) والادخار (S)، وتعكس بيانات الجدول وجود حالة من التذبذب في فجوة الموارد تمثلت في الأرقام السالبة للسنوات الأربع الأولى من الدراسة تلتها أرقام موجبة للسنوات التالية لها مما يعني عدم وجود حالة من الاستقرار في الاقتصاد العراقي وهذا يرتبط بواقع الحال الذي يعانيه الاقتصاد العراقي إذ يواجه عدم الاستقرار امنيا وسياسيا مما انعكس على استقراره الاقتصادي في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة.

الجدول (2) تطور الادخار الخاص والاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

مليون دينار

السنة	الاستثمار الخاص %	الادخار الخاص %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	القيمة المطلقة للاستثمار	القيمة المطلقة للادخار	فجوة الموارد (الادخار - الاستثمار) (6)
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	
2004	17.9	15.6	53499238.6	9576363.709	8345881.222	-1230482.49
2005	22.4	17.9	73911088.3	16556083.78	13230084.81	-3325998.97
2006	21.5	15.6	96067160.6	20654439.53	14986477.05	-5667962.48
2007	28.8	23.9	111961230.2	32244834.3	26758734.02	-5486100.28
2008	11.3	29.1	158443584.4	17904125.04	46107083.06	28202958.02
2009	23.5	28.5	130805610	30739318.35	37279598.85	6540280.50
2010	26.7	27.1	167838233.7	44812808.4	45484161.33	671352.9348
2011	24.6	26.4	218617834.8	53779987.36	57715108.39	3935121.026
2012	25.9	33.8	255727068.5	66233310.74	86435749.15	20202438.41
2013	27.1	46.5	274745875	74456132.13	12775683.19	53300699.75
2014	28.2	31.6	267350517.2	75392845.85	84482763.44	9089917.585
2015	31.2	34.5	196203013.3	61215340.15	67690039.59	6474699.439
2016	34.7	13.8	1987744369	6897472.96	27430872.29	-415438573
2017	9.1	11	224636323.2	20441905.41	24709995.55	4268090.141
2018	8.6	6.1	258035199.6	22191027.17	15740147.18	-6450879.99
2019	8.8	5.8	262917150.0	23136709.2	15249194.7	-7887514.50
2020	8.9	5.9	266190571.3	23690960.85	15705243.71	-7985717.14

المصدر : 1- العمود (1) و (2) (3) الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ، القطاع الخاص للسنوات (2004-2020)، بغداد: وزارة التخطيط، ص 43 .

العمود (4) و (5) تم استخراجها من قبل الباحثة من خلال
(القيمة المطلقة للاستثمار أو الادخار لسنة معينة = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة ذاتها × نسبة
الاستثمار الخاص أو الادخار الخاص / 100 .
العمود (6) من احتساب الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

من جانب آخر تشير الزيادة في حجم الادخار مقابل حجم الاستثمار إلى أن القطاع الخاص العراقي لا يواجه مشكلة في الموارد المالية إذ لديه فائض في هذه الموارد ولكن يبدو أن المشكلة في قدرة هذا القطاع على توظيف هذه الموارد بما يخدم النشاط الاقتصادي بشكل عام وقد تكون هذه الحالة ناجمة عن المناخ الاقتصادي غير الملائم المرتبط بالأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة. ويمكننا من خلال الجدول المذكور الإشارة وبصورة لا تقبل الشك إلى أنه لا توجد توازنات بين مستويات الادخار والاستثمار طيلة مدة الدراسة وعند المستويات المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي بل أن الفجوة بين الادخار والاستثمار قد تذبذبت بين السالبة والموجبة مما يؤكد عدم وجود سياسة واضحة في مجال استخدام الموارد المالية المتاحة من جهة أو الاستعانة لسد الفجوة في شحه الموارد من الخارج من جهة أخرى، إذ أن حالات الافتراض التي شهدتها الاقتصاد العراقي في غالبها كانت لإغراض الإنفاق الحكومي ولم تشهد الدراسات التي تعرضت لمديونية العراق ديونا للقطاع الخاص.

ثانياً : تحليل تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

أن العلاقة بين الدخل و الطلب على النقود تكون غير ثابتة ما يجعل العلاقة بينهما غير منسجمة لان توقعات التضخم من شأنها تقليل الطلب على النقود مما يؤدي إلى جعل دور أسعار الفائدة يعترضها شي من الغموض، كما إن تحديد أسعار الفائدة بحاجة إلى إتباع سياسة تشجيع الادخار وتوجيه الموارد بما ينسجم و أهداف التنمية و التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي سواء تحديد الأسعار المدينة أم الدائنة .

قرر البنك المركزي في شهر آذار عام 2004 التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمانات والأدوات المالية الأخرى ساعياً إلى تفعيل وتعزيز دور إشارات سعر الفائدة على وفق قواعد السوق بما يضمن الوصول إلى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والذي يعد الوسيلة المثلى لتقوية الوساطة المالية وازدياد المنافسة داخل النظام المصرفي وهما من الأركان الأساسية للاستقرار المالي . (البنك المركزي ، 2003، 15)، إن الهدف الرئيس الذي سعت إليه السياسة النقدية وهو كبح التضخم واستقرار الأسعار جاء من خلال التركيز على إشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف لمحاربة الاتجاه التضخمي الذي شكل عنصر مضاربة في الاقتصاد وبالابتعاد عن الاستثمار الحقيقي من خلال تداول موجودات مادية أو حقيقية مما تجعل السوق غير مكرثة للنشاط الإنتاجي الحقيقي طالما يحقق التضخم عوائد على موجودات معدة للمضاربة وليس للنشاط الإنتاجي، وتكون إشارة سعر فائدة البنك المركزي وهو سعر فائدة تأسيري يستخدم في المساعدة على إطلاق إشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل أسعار الفائدة من خلال التسهيلات القائمة (إقراضاً وإيداعاً) على إن يتم اعتماد سعر السياسة كهدف تشغيلي للسيطرة على السيولة النقدية ومن ثم التأثير

في سلوك أسعار الفائدة ومن ثم يستعيد النشاط الاستثماري الحقيقي دوره الصحيح ، ولأجل الحفاظ على سعر فائدة حقيقي موجب يخدم استقرار الطلب على الدينار لمواجهة التوقعات التضخمية وهو الاتجاه الذي عملت السياسة النقدية عليه وتحقيق أعلى فاعلية وكفاءة في استخدام هذا الهدف التشغيلي حاولت السياسة النقدية اعتماد قاعدة تايلر (Taylor Rule)^(*) كقاعدة مركزية تجعل سعر السياسة يتكيف طردياً لفجوة الناتج المحلي الإجمالي وفجوة الأسعار، وعلى وفق ذلك اخذ هذا السعر يتصاعد تدريجياً عندما بدأ المستوى العام للأسعار يشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2004-2008) وبالعكس أخذت تلك الأسعار تنخفض نسبياً عندما تراجع سعر السياسة تدريجياً وصولاً إلى معدل (6%) في عام 2012 نتيجة لانخفاض المستوى العام للأسعار إذ وصل معدل التضخم الأساسي إلى ما يقارب 3% والسبب في ذلك هو رفع سعر الصرف للدينار العراقي وبنسبة 25%(البنك المركزي العراقي، 2012، 23).

وتشير البيانات الواردة في الجدول (3) كيف إن السلطة النقدية انتهجت بعد مرحلة التحول إلى جعل سعر الفائدة الاسمي قريباً إلى سعر الفائدة الحقيقي، إذ نجد إن الزيادة الحاصلة في سعر الفائدة والمعبر عنه بسعر السياسة النقدية بعد عام 2003 اعتمدت السلطات النقدية هيكلاً انكماشياً لأسعار الفائدة بعد إلغاء الهامش السلبي للمرونة الذي لم يشجع على الادخار ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم وعدم تحسن سعر صرف الدينار العراقي.

إن سعر الفائدة يمثل أداة مهمة للتأثير في النشاط الاقتصادي إذ تستخدمها العديد من الدول عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف ، و عندما تنتهياً للدول إمكانيه التحكم في الأداتين معاً فإنها تستخدم سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف، ألا إن العراق اتبع التحديد الإداري لسعر الفائدة دون أن يكون هنالك دور لقوى العرض و الطلب على الأموال المعدة للإقراض بتحديد (عمار، 135، 2005). وما يلفت الانتباه أن سعر الفائدة الذي يعلنه البنك المركزي في العراق لم يتغير سوى تغير بسيط إذ انه ارتفع من (6.35%) عام 2004 واستقر عند (7.25%) عام 2008 ثم حصلت زيادة في سعر الفائدة إذ ارتفع إلى (16.75%) في عام 2009 ، لكنه اخذ بالانخفاض إلى أن وصل إلى (6%) من عام 2012 ولغاية عام 2020 ، وأن البنك المركزي العراقي استخدم سعر الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية فضلاً عن إعطاء حرية للمصارف في تحديد سعر الفائدة و ممارسة نشاط التحويل الخارجي بهدف زيادة قدرتها الإيداعيه و الائتمانية.

(*) ركزت قاعدة تايلور على جعل سعر الفائدة دالة في كل من فجوة التضخم وفجوة الناتج بواسطة المعادلة:

$$I = R + W_1(\pi - \pi^2) + W_2(RGDP - PRGDP)$$

أي أن سعر الفائدة المستهدف قصير الأجل = سعر الفائدة الحقيقي + الفرق بين التضخم الفعلي والمستهدف (فجوة التضخم) + الفرق بين الناتج المتحقق والناتج المتوقع (فجوة الناتج).

وهي قاعد تستند إلى أسعار الفائدة قصيرة الأجل كأداة فاعلة للتأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي للمحافظة على استقرار الاسعار وتجنب الاقتصاد تذبذبات كبيرة في الناتج والعمالة بحيث يكون هذا السعر مرشداً لبقية اسعار الفائدة لتحديد سلوك المصارف والمستثمرين تجاه السندات وعمليات السوق المفتوحة. للمزيد من التفاصيل ينظر (الشود، 2009، 68)

الجدول (3) تطور أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

المؤشرات السنة	سعر السياسة	أسعار الفائدة المدينة				أسعار الفائدة الدائنة		
		التوفير	الثابتة 6 أشهر	الثابتة سنة	الثابتة سنتين	الإقراض القصير الأجل	الإقراض المتوسط الأجل	الإقراض الطويل الأجل
2004	6.35	7	8	9	10	14	15	16
2005	5.6	6.5	7.1	8	9.1	12.7	12.9	13.5
2006	7.10	5.5	6.4	7.1	7.9	13.9	14	14
2007	7.12	5.66	6.62	7.27	8.08	14.38	14.48	15.13
2008	7.25	9.18	10.43	11.3	12.56	18.78	19.47	19.53
2009	16.75	9.47	10.54	11.88	13.11	19.22	19.5	19.57
2010	8.83	6.84	7.82	8.83	10.12	16.16	15.63	16.47
2011	6.25	5.52	6.06	7.17	8.18	14.35	13.32	14.35
2012	6	5.24	5.92	6.84	7.62	14.03	12.75	14.21
2013	6	5.07	5.87	6.78	7.87	13.87	13.03	13.74
2014	6	4.88	5.75	6.61	7.46	13.57	13.13	13.61
2015	6	4.39	5.16	6	6.59	12.60	12.37	13.1
2016	6	4.23	5.14	6.42	6.47	12.7	12.3	14.3
2017	4.14	4.21	5.7	6.54	6.65	13.9	12.63	14.03
2018	4	4.66	5.8	6.43	6.73	15.10	12.75	13.8
2019	4	4.68	5.8	6.83	6.87	18.7	12.65	15.2
2020	4	4.81	5.8	6.92	6.85	19.2	12.86	15.7

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية للسنوات 2004-2020، بغداد: البنك المركزي العراقي، صفحات مختلفة .

ومن اجل التنسيق مع السياسة المالية لتنفيذ مشروعات إعادة الأعمار فقد عمد البنك المركزي إلى خفض سعر فائدته والتي أثرت في إيداعات المصارف واستثمارها لدى البنك المركزي بالدينار والدولار ، في عام 2014 قرر مجلس ادارة البنك المركزي التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمانات والاوراق المالية والادوات المالية الاخرى كافة، وهذا يعد تحولاً جذرياً في العمل المصرفي في الاقتصاد العراقي للتحرك نحو تعزيز دور الإشارات السعرية لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة والذي يعد الوسيلة المثلى لتحقيق كفاءة عملية الوساطة المالية وازدياد المنافسة داخل النظام المصرفي ، وبذلك نلاحظ من الجدول المذكور اتساع الفجوة بين الفائدة الدائنة والمدينة باتجاه تحوط اكبر يقلل من دور الوساطة المالية للمصارف العراقية لتلافي المخاطر النظامية السائدة في السوق المالية. أما أسعار الفائدة المدينة على ودائع التوفير فقد كانت أقل قيمة هي (4.21%) عام 2017 وأكبر قيمة بلغت (9.47%) عام 2009 ، أما بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة سنة فقد كانت أقل بلغت (6%) عام 2015 وأكبر قيمة بلغت (11.88%) عام 2009 ، أما على الودائع لمدة سنتين فقد كانت اقل قيمة (6.47%) عام 2016 وأكبر قيمة (13.11%) عام 2009 ولذلك تتراوح بين (6.47-13.11%) .

أما أسعار الفائدة الدائنة فقد كانت أقل قيمة بلغت (12.6%) عام 2015 وأكبر قيمة بلغت (19.22%) عام 2009 على الإقراض قصير الأجل، أما للإقراض المتوسط الأجل فقد بلغت أقل قيمة (12.3%) عام 2016 وأكبر قيمة بلغت (19.5%) عام 2009، أما الإقراض طويل الأجل فقد كانت أقل قيمة (13.1%) عام 2015 وأكبر قيمة بلغت (19.57%) عام 2009.

أن الفرق الكبير بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة توضح أن النظام المصرفي في العراق لم ينجح في تعبئة الموارد لغرض استخدامها في عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن أسعار الفائدة على المدخرات (الفائدة المدينة) تقل كثيرا عن أسعار الفائدة على القروض (الفائدة الدائنة) مما جعل الإقبال على إيداع الأموال الفائضة لدى المؤسسات والإفراد محدودة وفي الوقت نفسه فإن أسعار الفائدة المرتفعة على عمليات الإقراض أثرت سلبا في إقبال المستثمرين على الاقتراض من النظام المصرفي لكون العائد المتأتي من استثمار رؤوس الأموال لا يغطي أسعار الفائدة الدائنة.

ويمكن توضيح المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بأنها مشكلة سيولة كبيرة داخل الجهاز المصرفي ولاسيما الودائع الثابتة والتي لم تأخذ دورها للاستثمار لأسباب كثيرة ومعقدة أهمها الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي سواء كانت اختلالات مالية أم نقدية فضلاً عن عدم توافر أسواق مالية ونقدية متطورة الأمر الذي جعل أسعار الفائدة ليس لها أي دور في التأثير في الاقتصاد العراقي.

ثالثاً : تحليل تطور أسعار الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يطرح مقترح تخفيض قيمة الدينار العراقي إشكالية المغالاة في قيمة الدينار العراقي وانه مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية، ويستدلون على ذلك بأن قوة العملة تأتي من قوة الاقتصاد وليس العكس، فضلاً عن سعر الصرف المغالي به لم يتمكن من كبح التضخم في الاقتصاد العراقي، لان الأخير متأثراً من ارتفاع الكلف وسوء بيئة الإنتاج، أن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف عند المستوى الحالي يعكس استقرار الأسعار بهدف خلق بيئة مناسبة لتحفيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

(داغر، 2019، 9)

ان تعويم صرف الدينار العراقي بشكل مدار من خلال نافذة العملة الأجنبية الذي اعتمده البنك المركزي بدءاً من عام 2004 بدا يبتعد بالاقتصاد العراقي عن الصدمات النقدية التي كان يتعرض لها خلال سنوات الحصار من جراء الاهتزازات التي حدثت في سوق النقد لكن حالياً إن معظم الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي هي صدمات حقيقية تأتي من أسواق السلع و الخدمات ،وان الدفاع عن سعر الصرف للدينار العراقي من قبل البنك المركزي العراقي من خلال دخوله بائعاً و مشترياً هو من أجل تقليل التذبذب في سعر الصرف، ففي أواخر عام 2003 أقام البنك المركزي العراقي سوقاً رسمية مركزية للصرف الأجنبي على وفق آلية السوق. وبهذا قامت السلطة النقدية باعتماد نظام سعر الصرف المعوم المدار وهو تدخل البنك المركزي لغرض استقرار سعر الصرف وهو يقترب من سعر الصرف

الثابت، ولكن في ظل مراقبة وأشراف البنك المركزي وعبر بوابة نافذة العملة التي نجحت في توحيد معدلات الصرف للدينار العراقي وبات يمثل المجال الحيوي والمناسب في تمرير إشارة سعر الصرف التي ترغب السياسة النقدية في اعتمادها مثبتاً اسمياً لتوقعات الجمهور التضخمية وبهذا قد وضع أسلوب نافذة العملة نسبياً النهاية لانحراف وتقلب الإشارات السعرية التي كانت تؤدي إلى إضعاف النشاط الاستثماري الحقيقي والمالي. (الشبيبي، 2007، 20)

وبيين الجدول (4) أن التباين بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي يتلاشى تدريجياً وأمسى الفارق طفيفاً بين السعرين إذ شهد سعر صرف الدينار العراقي استقراراً كبيراً خلال المدة (2004 - 2020) إذ بلغ سعر الصرف الرسمي (1453) ديناراً عام 2004 ثم انخفض ليصل إلى (1182) ديناراً عام 2008 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (5.8) في حين بلغ سعر الصرف في السوق الموازي ما مقداره (1453) ديناراً عام 2004 وانخفض ليصل إلى (1203) دنائير عام 2008 مقارنة مع عام 2007 وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.05) لعام 2008 ، ولم يكن هناك تباين بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي لعام 2004 فيما بلغ التباين بين سعر الصرف الرسمي والموازي ما مقداره (21) ديناراً عام 2008، وبلغ سعر الصرف الرسمي (1170) ديناراً عام 2009 وهو قريب جداً من سعره عام 2010 وهذا الاستقرار يرجع إلى دور البنك المركزي العراقي في دعم الدينار العراقي من خلال نافذة العملة وقد بقي سعر صرف الدولار مقابل الدولار محافظاً على مستواه لعام 2011 ، وانخفض سعر الصرف الرسمي ليصل إلى (1166) ديناراً وبمعدل نمو سنوي بلغ (-0.3) إما سعر الصرف الموازي فقد بلغ (1233) ديناراً وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.1) لعام 2012 فيما بلغ مقدار التباين بين السعرين ليصل إلى (67) ديناراً للعام نفسه، أما الأعوام (2014-2020)، فقد حافظ سعر الصرف للدينار العراقي على استقراره مقابل الدولار الأمريكي بسعر (1275) ديناراً لكل دولار في السوق الموازي إذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (1275) ديناراً لكل دولار أمريكي وبغزاً ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب المضاربة الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق الموازي والتي بلغت ما مقداره (41) ديناراً لعام 2020، نتيجة المزادات التي أسهمت بشكل كبير في تحقيق التوازن بين عرض العملة العراقية وعرض العملة الأجنبية (الدولار) ومن ثم رفع قيمة الدينار العراقي كهدف وسيط للسياسة النقدية في سيطرتها على التقلبات السعرية، وإن هذا التحسن في سعر صرف الدينار العراقي جاء لتضافر مجموعة من العوامل لعل أبرزها نمو حجم الاحتياطيّات الأجنبية لدى البنك المركزي والتي كان لها دور كبير في توسع قدرة البنك المركزي التدخلية في سوق الصرف والتي أصبح الاستمرار بها لزاماً على البنك المركزي إذا ما أراد تعقيم فائض السيولة النقدية والسيطرة على الانحرافات السعرية والتي قد تسببها زيادة حجم النفقات الحكومية التي تقود إلى تضخم مستمر وقد بلغ حجم الاحتياطيّات الأجنبية ما مقداره (79.918) مليار دينار عام 2019 وانخفضت لتصل إلى (78.293) مليار دينار عام 2020 وبمعدل نمو سنوي

سالب بلغ (-2.03%) مقارنة مع عام 2019 وسبب هذا الانخفاض في قيمة الاحتياطيات الأجنبية هو بسبب انخفاض العوائد النفطية بشكل أدى إلى انخفاض قيمة الاستثمارات في البنوك الأجنبية (البنك المركزي العراقي، 2020، 23).

الجدول (4) سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي ومقدار التباين بين السعيرين للمدة (2004-2020) (دينار/ دولار)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي في السعر الرسمي	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي في السعر الموازي	التباين بين سعر الصرف الرسمي والموازي
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
2004	1453	-	1453	-	0
2005	1469	0.01	1472	0.01	3
2006	1467	(0.13)	1475	0.2	8
2007	1255	(0.14)	1267	(0.14)	12
2008	1182	(5.8)	1203	(0.05)	21
2009	1170	(1.01)	1182	(0.02)	12
2010	1170	0	1186	0.3	16
2011	1170	0	1196	0.8	26
2012	1166	0.3	1233	0.1	67
2013	1188	0.3	1232	0.1	44
2014	1190	7.2	1214	(0.01)	24
2015	1166	(3.9)	1247	0.03	81
2016	1190	2.05	1275	0.02	85
2017	1258	5.7	1275	0	17
2018	1209	(3.8)	1275	0	66
2019	1196	(1.07)	1275	0	79
2020	1234	3.2	1275	0	41

المصدر: العمود (1)، (3) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2020) بغداد: البنك المركزي العراقي، ص49. الأعمدة (2)، (4) (5) من عمل الباحثة.

ويوضح الشكل البياني (13) الارتفاع الذي حصل في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي خلال المدة (2004-2008) وتم استقراره النسبي خلال المدة (2009-2020) من خلال الإجراءات والسياسات التي اتبعتها البنك المركزي باستهداف سعر صرف الدينار العراقي واستقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم.

إن الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي التي أوجدت التلازم بين عوائد النفط بالعملة الأجنبية والإصدار النقدي فضلاً عن استمرار سياسة التدخل من جانب السلطات النقدية في سوق الصرف بغية فرض

الاستقرار في سعر صرف الدينار والتصدي للتوقعات التضخمية، فان نظام الصرف في العراق أو النظام النقدي بات اقرب إلى نظام ترتيبات مجلس العملة^{††}.

الشكل (13) معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004 – 2020)



المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

وهنا ينبغي توضيح أن استجابة مستوى الاستثمار للتغيرات في سعر الصرف تعتمد بصورة رئيسة على هيكل الإنتاج في الاقتصاد إذ أن الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة ذات درجة عالية من التنوع الاقتصادي يزداد عندما (ينخفض سعر صرف العملة المحلية)، على العكس في بعض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ممن يعانون من ضعف التنوع الاقتصادي، فإن تحفيز الاستثمار يتم عندما يرتفع سعر صرف العملة المحلية كون ذلك يسهل إمكانية استيراد المعدات الرأسمالية من قبل الوحدات الإنتاجية، والعراق الذي يعد هيكله الاقتصادي مشوه يعتمد على تصدير النفط فقط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واغلب السلع الرأسمالية التي يحتاجها مستوردة، ومن ثم فإن قوة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) يخفض كلفة الاستثمار أي ان سعر الصرف المدار يصب في مصلحة المستثمرين.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحسن قيمة الدينار العراقي هو قيام البنك المركزي بتنظيم سوق علني من خلال نافذة العملة بغية المحافظة على استقرار سعر الصرف وبما يحقق التوازن بين عوامل

^{††}مجلس العملة: هو عبارة عن هيئة نقدية مستقلة تقوم بالربط بين نمو المعروض النقدي وبين ما في حوزة مجلس العملة من الصرف الأجنبي، وهو نظام قديم يرجع الى بدايات القرن العشرين ولكن بعض البلدان عادت لاستخدامه ويقضي بالتزام واضح ومحدد بسعر الصرف للعملة الأجنبية محدد وثابت مع ضمان الالتزام والإيفاء بالتعهدات القانونية تجاه هذا الربط مهما كانت الظروف أمام العملة الأجنبية. وقد طبق هذا النظام في دولة موريشيوس في عام 1849 وقد بلغ أعلى مستويات التطبيق في أربعينات القرن العشرين، وتعد مجالس العملة من اختراع الإمبراطورية البريطانية إذ كان مجلس العملة وسيلة لإمداد المستعمرة البريطانية بعملة مستقرة قابلة للتحويل. للمزيد من التفاصيل ينظر (الغالب، 2017، 19)

العرض والطلب على الدولار الأمر الذي انعكس إجمالاً في ارتفاع سعر الصرف ليصل إلى (1453) عام (2004) مقارنة بالحقبة الماضية، أمام هذه العوامل التي ساعدت على تحسين قيمة الدينار العراقي إلا أنه ما يزال يعاني ويواجه الكثير من التحديات في الظروف الحالية و في مقدمتها توقف النشاط الاقتصادي وتعطيل معظم مؤسسات الدولة الإنتاجية وضعف إسهام القطاع الخاص أيضاً وتأثر احتياطات العراق النقدية في صندوق تنمية العراق بخفض قيمة الدولار الأمريكي .

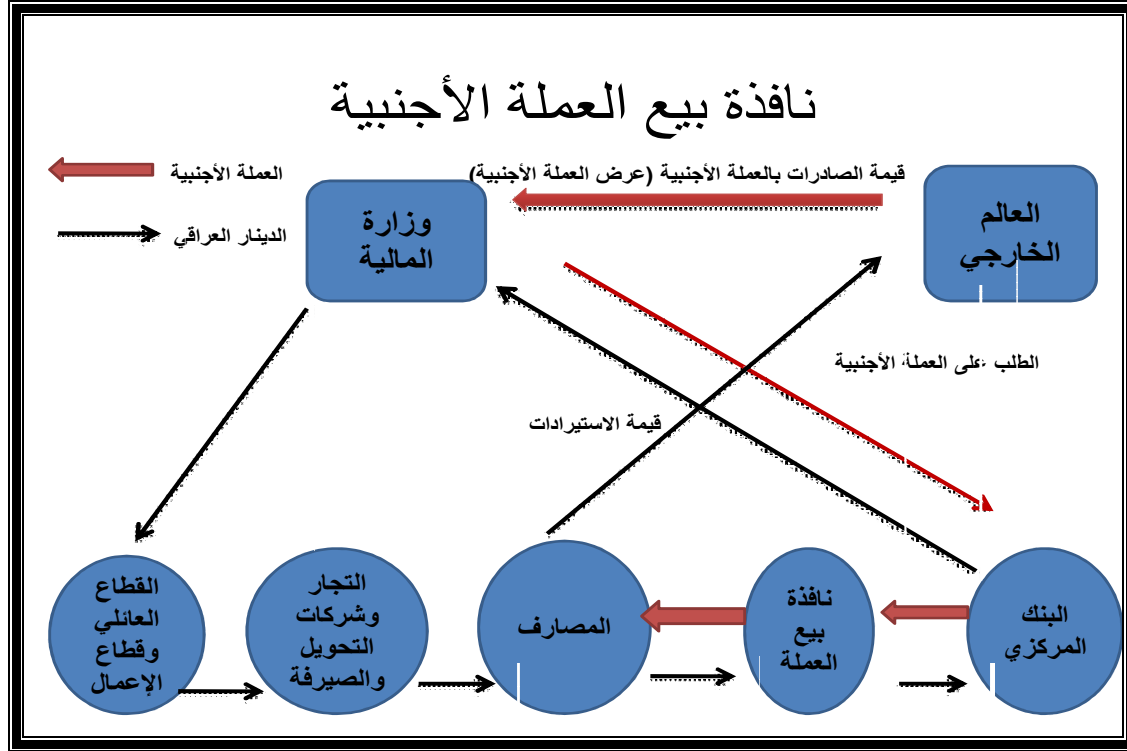
ويمكن اختيار نظام سعر الصرف الثابت لكل دولة في ظل ظروف الاستقرار بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات وهي درجة الانفتاح في الاقتصاد والاستقرار في الأسعار وحجم الاقتصاد، التكامل الإقليمي . وان الدول التي يكون انفتاحها على العالم الخارجي منخفضاً فان ربط سياستها النقدية بضرورات التوازن الخارجي سيكون أكثر من إعطائها المرونة لعمليتها في التحرك بدلاً من الثبات لذا فان الأفضل لها أن تتبع نظام الصرف المرن وإذا تميز بدرجة انفتاح عالٍ فان نظام الصرف الثابت يكون الأفضل لها . وفي ضوء تحليلنا الخاص بالعراق كونه دولة صغيرة وذات أسعار صرف ثابتة والقدرة التامة لرأس المال على الانتقال ينبغي أن تتم عملية تزواج بين السياسة المالية وهدف تحقيق التوازن الداخلي وان عملية المزوجة تكون غير ملائمة في حالة أسعار الصرف المرنة وهذه المشكلة المصاحبة لعملية تزواج الأدوات يطلق عليها مشكلة التخصيص ،ليس في الإمكان تخصيص أداة واحدة لتحقيق هدف واحد في جميع الحالات.

وفي ظل هذه المؤشرات فإن الاقتصاد العراقي اعتمد سعر الصرف الموعوم المدار الذي يقترب في وضعة من أسعار الصرف الثابتة وقد تبنى البنك المركزي المحافظة على استقرار سعر الصرف واستخدام سعر الصرف مثبتاً اسمياً لتحقيق فاعلية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار وذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي اعتماداً كبيراً على سد طلبه المحلي من العالم الخارجي في حين السلعة المصدرة الوحيدة هي النفط التي يتحدد سعرها عالمياً ولا يوجد أي تأثير لرفع أو خفض سعر الصرف في زيادتها أو نقصانها.

ونعتقد أن سياسة سعر الصرف المدار في حالة الاقتصاد العراقي هي السياسة الملائمة إذ أن الدولة تسيطر على جانب العرض من العملة الأجنبية وذلك لكون المصدر الأساسي لهذه العملة يأتي من مورد ريعي تملكه الدولة ومن ثم فهي المحتكر لجانب العرض في سوق الصرف الأجنبي وفي حالة عدم تلبية الطلب على الصرف الأجنبي من خلال بيعها للعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) فإن الاقتصاد العراقي في هذه الحالة سوف يعيش نمطاً مشابهاً لحالة الحصار الاقتصادي. وعليه فإن الدولة تصبح ملزمة في عملية بيع العملة الأجنبية لطالبيها ضمن ضوابط محددة تنظم ذلك وان نافذة العملة هي أسلوب جيد لهذه الحالة ما لم تعترها حالات الفساد التي تنهش في كل جانب من جوانب الاقتصاد العراقي ولا نجد إي مبرر في ذلك لأصحاب الدعوات بأن على الدولة أن لا تباع الدولار

لطالبه لان ذلك يعني توقف الاستيراد من العالم الخارجي الذي يعتمد عليه اقتصاد الدولة في تلبية اغلب الاحتياجات للقطاعات الاقتصادية ولأفراد المجتمع. ويوضح الشكل (14) حركة العملة الاجنبية المتحققة جراء عملية التصدير والاستيراد ودور سعر الصرف في حصيله الدولة من هذه العملة .

الشكل (14) نافذة بيع العملة في الاقتصاد العراقي



المصدر: من عمل الباحثة

اذ تحصل الدولة العراقية على العملة الاجنبية من الصادرات الكلية التي تهيمن عليها الصادرات النفطية بنسبة تتراوح ما بين (97%-99%) وبما ان قيمة هذه الصادرات تمثل ايراداً لمورد ريعي فأنها تسجل في حساب وزارة المالية بوصفها ايراداً عاماً. وتستخدم هذه الايرادات في الانفاق الحكومي بالدينار العراقي الذي يتدفق أما على شكل رواتب للموظفين تذهب الى القطاع العامي أو على شكل مشتريات حكومية من قطاع الاعمال بصورة سلع استهلاكية أو استثمارية.

ويقوم القطاع العامي وقطاع الاعمال بالحصول على احتياجاته من التجار ويقوم التجار بطلب العملة الاجنبية من المصارف التي تطلبها بدورها من البنك المركزي من خلال نافذة بيع العملة وان هذا الطلب على العملة الاجنبية يمثل قيمة الاستيرادات التي تغطي جانباً كبيراً من الطلب على السلع والخدمات، وفي الوقت نفسه تمثل الجزء الاكبر من الطلب على العملة الاجنبية الذي يمكن ان يضاف اليها طلب

الأفراد لغرض الدراسة أو العلاج في الخارج أو السياحة وخصوصاً مايتعلق بالحج لبيت الله الحرام وأنواع السياحة الأخرى.

وعليه فإن سوق الصرف في العراق يتضح في جوانبيه العرض والطلب بأنه مسيطر عليه من قبل الحكومة وبنكها المركزي وذلك من خلال السيطرة على جانب العرض (الصادرات) وكذلك السيطرة على جانب الطلب بوصفها البائع الوحيد للعملة الأجنبية من خلال نافذة بيع العملة. لذلك يمكننا القول إن سوق الصرف الأجنبي في العراق يعد حالة خاصة تختلف عن أغلب الدول الأخرى وأن التعامل يجب أن يكون على هذا الأساس ولكن من خلال سياسة صحيحة ومتزنة ترسمها الحكومة بعد دراسة معمقة لهذه الحالة.

رابعاً: تحليل تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار السعري والوصول إلى نظام مالي سليم خصوصاً بعد حصوله على استقلاليته عن الحكومة وتوجيه إجراءاته وتدبيره ورسم إستراتيجية باتجاه تعزيز الثقة بالعملة المحلية أولاً وبالجهاز المصرفي ثانياً سعياً منه لتحجيم التسرب النقدي من المصارف عن طريق تقليل العملة في التداول مستخدماً لهذا الغرض إشارة سعر الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية وإعطاء حرية أكبر للمصارف في تحديد سعر الفائدة وممارسة نشاط التحويل الخارجي بهدف زيادة قدرتها الإيداعية والائتمانية. وارتبط عرض النقد والطلب عليه في الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة بالتغيرات التي حصلت في البيئة التي يعمل بها البنك المركزي وتمثلت في إصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي يستهدف الحفاظ على استقلاله وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال إلى اقتصاد السوق بوصفه ركناً أساسياً من أركان المهمات الانتقالية للاقتصاد الوطني كما أصدرت عملة وطنية موحدة جديدة ذات مواصفات دولية من حيث نوعية الورق وصعوبة التزوير وإمكانية الاحتفاظ بها لتحل محل العملة ذات الطبعة المحلية الرديئة. فضلاً عن اتخاذ خطوات ناجحة لتعزيز الاحتياطي للنقد الأجنبي (الرفيعي ، 2007، 25) .

وبعد عام 2003 شهد عرض النقد في العراق تطورات مهمة إذ يبين الجدول (5) زيادة عرض النقود من (10148626) مليون دينار عام 2004 ليصل إلى (28189934) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (29.8%) عام 2008 بعد أن كان معدل النمو السنوي (12.3%) عام 2004، ثم ارتفع ليصل إلى (73830964) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (13.9%) عام 2013 مقارنة مع عام 2012، أما في عام 2018 فقد بلغ عرض النقد (77828984) مليون

دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (10.9)% مقارنة مع عام 2017، واستمر بالارتفاع إلى إن بلغ (103353654) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (19.11)% لعام 2020 وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد والتي بلغت (58.04)% لعام 2020، أما نسبة الودائع إلى عرض النقد .

أسفرت الإجراءات التي اتبعتها البنك المركزي عن تقليل نسبة العملة في التداول تدريجياً خصوصاً ما بين (2007-2012) فقد انخفضت النسبة من (65.5) عام 2007 لتصل إلى (50.0) عام 2014 ثم ارتفعت لتصل إلى (58.04) عام 2020، أما نسبة الودائع إلى عرض النقد فقد بلغت أقل قيمة لها في عام 2004 والتي وصلت إلى (20.05) وأكبر قيمة لها بلغت (54.5) عام 2011.

الجدول (5) تطور عرض النقد في العراق خلال المدة (2004-2020) مليون دينار

السنوات	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	عرض النقد MS ₁	معدل النمو السنوي %	نسبة العملة إلى عرض النقد %	نسبة الودائع إلى عرض النقد %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	
2004	7162945	2985681	10148626	-	70.6	29.4
2005	9112837	2286288	11399125	12.3	79.9	20.05
2006	10968099	4491961	15460060	35.6	70.9	29.1
2007	14231700	7489467	21721167	40.5	65.5	34.5
2008	18492502	9697432	28189934	29.8	65.6	34.4
2009	21775679	15524351	37300030	32.3	58.4	41.5
2010	24342192	27401297	51743489	38.7	47.04	52.9
2011	28296000	33900000	62196000	20.2	45.4	54.5
2012	30593647	34186568	64780215	4.15	47.2	52.7
2013	34995453	38835511	73830964	13.9	47.3	52.6
2014	36620855	36620855	73241710	(0.79)	50.0	50.0
2015	36071593	30580169	66651762	(8.9)	54.11	45.8
2016	42075230	33448722	75523952	13.3	55.7	44.3
2017	40343309	36643275	76986584	1.93	52.4	47.6
2018	40498067	37330917	77828984	1.09	52.03	47.9
2019	47638603	39132397	86771000	11.48	54.9	45.1
2020	59987098	43366556	103353654	19.11	58.04	41.9

المصدر: العمود (1)(2)(3) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2020) بغداد: البنك المركزي العراقي، ص54. الأعمدة (4) و(5) و(6) من احتساب الباحثة.

وانه كلما كانت نسبة العملة لأغراض التعامل إلى عرض النقد عالية دل على استمرار تخلف الوعي المصرفي وعدم تطور الجهاز المصرفي في العراق على الرغم من الإجراءات المصرفية المتبعة من قبل البنك المركزي، لكن هذه النسب أقل ارتفاعاً مع تلك النسب التي كانت سائدة.

وأصبحت مكونات عرض النقد ولاسيما العملة في التداول واحتياطي النقد في المصارف من المتغيرات المهمة ذات تأثير كبير في الاقتصاد. والرؤية الجديدة في الفكر النقدي التي ترى على ان النقود متغير داخلي يخضع في بلد مثل العراق لهيمنة القطاع الحكومي بحكم سيطرة الأخير على مكونات الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام وإيرادات النفط بشكل خاص والتي تكون ثلثي ذلك الناتج.

خامساً : تحليل تطور الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يعد الطلب على النقود من أهم المواضيع التي تؤثر في التوازن الاقتصادي في العراق ، وأن الطلب النقدي من المتغيرات السلوكية له محددات ودوافع مختلفة ، ويمتلك من الحساسية المرتفعة في التأثير على أغلب المتغيرات النقدية والاقتصادية الرئيسة ، مما يجعل منه عاملاً حاسماً لمستوى الاستقرار الاقتصادي من جهة ، وزيادة مستوى الإنتاج الممكن من جهة أخرى، إن الزيادة في مستويات الدخل جاءت على حساب الادخار.

يبين الجدول (6) تطور الطلب على النقد الذي يمكن قياسه من خلال عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) فقد ارتفع الطلب على النقد من (11498148)

الجدول (6) تطور الطلب على النقود مقاساً بالمفهوم الواسع لعرض النقد (M2)

في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) مليون دينار عراقي

السنة	عرض النقد M1 (1)	شبه النقود (2)	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (3) = (2+1)	معدل النمو السنوي % (m2) (4)
2004	10148626	1349522	11498148	-
2005	11399125	3260225	14659350	27.49
2006	15460060	5590189	21050249	43.6
2007	21721167	5198829	26919996	27.88
2008	28189934	6671993	34861927	29.5
2009	37300030	8055259	45355289	30.1
2010	51743489	8545678	60289167	32.93
2011	62473929	9593380	72067309	19.54
2012	63735871	11600257	75336128	4.54
2013	73830964	13695621	87526585	16.18
2014	72692448	17874482	90566930	3.47
2015	65435425	17003287	82438712	(8.97)
2016	75523722	14942278	90466000	9.73
2017	76986584	15870416	92857000	2.64
2018	77828984	17562016	95391000	2.72
2019	86771000	16670000	103441000	8.43
2020	103353556	16552444	119906000	15.91

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2020)، بغداد: البنك المركزي العراقي، ص55.

العمود (3) و(4) من احتساب الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

مليون دينار عام 2004 ليصل الى (34861927) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (29.5)% لعام 2008 بسبب الزيادة في عرض النقد بالمفهوم الضيق ،في حين بلغ الطلب على النقد (87526585) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (16.18)% عام 2013 فيما وصل الى (95391000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.72)% لعام 2018 وسبب الانخفاض يعود الى انخفاض اسعار النفط وانخفاض صافي الموجودات الاجنبية اما في عام 2020 فقد بلغ (119906000) وبمعدل نمو سنوي بلغ (15.91)% وهذا يعود الى الارتفاع الكبير في الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي.

ويرتكز معيار الاستقرار النقدي في النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تفترض إمكانية تغير كل من الناتج القومي الاجمالي، فضلاً عن تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها. وطبقاً لهذه النظرية يتحقق الاستقرار النقدي^{††} إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود ($\Delta M/M$) مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي ($\Delta Y/Y$) ، ويوضح هذا المعامل الاتجاهات التضخمية والانكماشية في الاقتصاد. وقيمة هذا المؤشر تكون إما مساوية للواحد الصحيح أو أكبر أو أصغر من الواحد ، فإذا كانت مساوية للواحد فإن هذا يعني هناك استقرار نقدي وإذا كان أكبر من الواحد فيعني وجود اتجاهات تضخمية ، وإذا كان أصغر من واحد فإن ذلك يعني وجود اتجاهات انكماشية في الاقتصاد.

والجدول (7) يبين تطور معدل السيولة ومعامل الاستقرار النقدي للمدة (2004-2020) ففي عام 2004 بلغ معدل السيولة (9.9) ، وارتفع ليصل إلى (23.2) لعام 2008 ويعود ذلك إلى ارتفاع عرض النقد بسبب استقلالية البنك المركزي وزيادة العملة خارج البنوك وكذلك زيادة الناتج القومي الاجمالي مقارنة بالاعوام السابقة أما معامل الاستقرار النقدي فقد بلغ (0.12) عام 2004 وارتفع ليصل إلى (0.27) عام 2008 ، أما في عام 2013 فقد بلغ معدل السيولة (42.2) وانخفض ليصل إلى (15.3) عام 2018 في حين وصل إلى (17.2) عام 2020 وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط وانخفاض صافي الموجودات الاجنبية، اما معامل الاستقرار النقدي فقد بلغ (0.13) عام 2013 ثم انخفض الى إن وصل إلى (0.004) عام 2018 وهذا يعود إلى زيادة معدل التغير في العرض النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي فيكون معامل الاستقرار النقدي منخفضاً. في حين بلغ (0.18) عام 2020 . وبلغ معدل النمو المركب لعرض النقد ما مقداره (15.6)% ،بينما بلغ معدل النمو المركب للناتج القومي الإجمالي (11.68)% للمدة 2004-2020.

^{††} يعبر معامل الاستقرار النقدي عن العلاقة بين معدلات التغير النسبي في كمية النقود (MS) ، ومعدل التغير النسبي في الناتج القومي الإجمالي، أي أن معامل الاستقرار النقدي = التغير في MS / التغير في الناتج القومي الإجمالي

الجدول (7) تطور معدل السيولة ومعامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي
للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنة	عرض النقد (مليون دينار)	$\Delta M/M$	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2007)	$\Delta Y/Y$	معدل السيولة $100*(1/3)$	معامل الاستقرار النقدي $(\Delta Y/Y) / (\Delta M/M)$ (2/4)
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	
2004	10148626	-	102235040	-	9.9	-
2005	11399125	0.123218552	103973179	1.017001402	10.9	0.121158684
2006	15460060	0.356249712	109843734	1.056462206	14.1	0.337210087
2007	21721167	0.404985944	111961230	1.019277349	19.4	0.397326542
2008	28189934	0.297809367	121727933	1.087232902	23.2	0.273914969
2009	37300030	0.323168405	125457241	1.030636419	29.7	0.313561989
2010	51743489	0.38722379	133436973	1.063605193	38.8	0.364067224
2011	62473929	0.202006305	143566477	1.075912274	43.5	0.187753509
2012	63735871	0.041549537	163513290	1.138937818	38.9	0.036480953
2013	73830964	0.139714711	175683380	1.074428751	42.2	0.130036274
2014	72692448	-0.007981123	175865175	1.001034788	41.3	-0.007972873
2015	65435425	-0.089975343	182948273	1.040275728	35.7	-0.086491822
2016	75523722	0.13311261	200469833	1.095773301	37.6	0.121478238
2017	76986584	0.019366465	201528215	1.005279508	38.2	0.019264757
2018	77828984	0.010942166	507183393	2.516686773	15.3	0.004347846
2019	86771000	0.114893135	577774966	1.139183526	15.01	0.100855685
2020	103353556	0.19110825	598774336	1.03634524	17.2	0.184405971
معدل النمو المركب* للمدة (2004-2020)	15.6		11.68			

المصدر : الأعمدة (1)، (3) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2020)، بغداد: البنك المركزي العراقي، ص56.
الأعمدة (2)، (4)، (5)، (6). احتسبت من قبل الباحثة.

$$R = \left[\sqrt[n-1]{\frac{Y_1}{Y_0}} - 1 \right] * 100$$

حيث ان :

* احتسب معدل النمو المركب على وفق القانون الآتي:

$R =$ النمو المركب

$n =$ عدد السنوات

$Y_1 =$ قيمة المتغير في سنة المقارنة.

$Y_0 =$ قيمة المتغير في سنة الأساس. للمزيد من التفاصيل ينظر عادل عبد الغني محبوب (1988). اصول الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، ط1، بغداد: شركة الاعتدال للطباعة الفنية المحدودة، ص34.

وترى الباحثة أن الفرق ما بين معدل التغير في كمية النقود ومعدل التغير في الناتج القومي الإجمالي يعود إلى وجود فجوة ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (2004-2020)، ومن خلال تحليل عرض النقد والطلب عليه في الجدولين (6) و (7) تبين عدم وجود توازن ما بين عرض النقد والطلب عليه إذ نرى بأن الطلب على النقود يفوق دائماً عرض النقود الذي

يحدث بسبب عجز العرض الكلي للسلع والخدمات عن مجاراة الطلب الكلي للمستهلكين. ويحدث كذلك عندما يتجاوز النمو في الدخول النقدية الزيادة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى أضعاف القوة الشرائية للنقد. وبذلك يصبح التضخم سببا في تدهور قيمة العملة النقدية ، أما الانكماش في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فيؤدي إلى تعزيز القيمة النقدية للعملة الوطنية ويتحقق ذلك بمعالجة الفجوة بين الطلب والعرض السوقي. أي بزيادة العرض من السلع والخدمات بالشكل الذي يحقق التوازن ويكفي لتغطية حاجات السوق بصورة دائمة. وفي ضوء بيانات الجدول (6) بخصوص عرض النقد فإن السياسة التي ينتهجها البنك المركزي العراقي في إطار مهامه هي للتحكم وإدارة السيولة المحلية التي تسعى إلى جعل معدلات نمو عرض النقد تتناغم مع قدرات الاقتصاد الإنتاجية أي مع التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ليتحقق التوازن الكلي عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد أي تحقيق معدلات نمو مرغوبة في الناتج القومي الإجمالي ، ونجد أن البنك المركزي العراقي قد فشل في تخفيض ذلك فشلاً واضحاً إذ أن الزيادة المتحققة في جانب عرض النقد تفوق نسبياً الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي وإن هذه الزيادة في المعروض النقدي كانت لها آثار كارثية لولا تثبيت سعر الصرف من جهة وتوفير الكمية اللازمة من العملة الأجنبية لتغطية الاستيرادات التي أحدثت توازناً في سوق السلع من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة في جانب الطلب من جهة أخرى.

سادساً: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

يعد الناتج المحلي الإجمالي المصدر الرئيس لمجموعه السلع والخدمات ويشكل الجزء الأعظم منها ، ثم أن درجة تنويع هذا الناتج تؤثر تأثيراً كبيراً في تجارة البلد الدولية كذلك فهو يشكل مجموعه القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل حدود البلد ومساهمة عوامل الإنتاج الوطنية والأجنبية فيه ، وتؤدي الصادرات والاستيرادات هنا دور المصحح للتوازن الداخلي عن طريق تصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستبداله بالسلع والخدمات التي يحتاجها البلد ولا تنتج محلياً بالقدر الكافي أو التي لا تنتج أصلاً ، ومن هنا تأتي حقيقة الوعي بأهمية الدور الذي تمارسه التجارة الدولية في الاقتصاد المحلي نظراً لتنامي درجة الارتباط بينهما وبين القطاعات الاقتصادية المحلية. ويتمثل في تقليل حدة الاختلالات في التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني وكلما كان حجم الاقتصاد صغيراً زادت درجة اعتماده على التجارة الخارجية ، إذ لا يشكل الطلب المحلي عاملاً فعالاً لنمو الاستثمارات والإنتاج ، بل يتسم الطلب الخارجي في حفز النمو الاقتصادي لتمثل هذا الاقتصاد ، وتختلف درجة ارتباط أي اقتصاد مع السوق الدولية تبعاً لكل الخصوصيات التي تتميز بها وبذلك تختلف التأثيرات الأجنبية في الاقتصاد الوطني من بلد إلى آخر. ، (Sachs, 1997, 43).

ولا زال الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلته الأساسية المتمثلة بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، نظراً لاعتماده الكلي على مورد واحد (النفط الخام) كمصدر رئيس لتكوين الدخل المحلي وتمويل موارده الذي تسبب بزيادة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسه على حساب تراجع إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية وغيرها من النشاطات مما أدى الأمر إلى عدم تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث استمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن عدم قدرة المنتج المحلي لمنافسة المنتجات الأجنبية، وتبعية السياسة الاقتصادية للإيرادات النفطية التي كرس طابع غير أنتاجي للاقتصاد مما أسهمت على تراجع القطاعات السلعية غير النفطية واقتصرت نشاط الاقتصاد غير النفطي على القطاعات التوزيعية والخدمية دون إي مساهمة تذكر للقطاعات الإنتاجية وظل النشاط النفطي هو المهيمن والمساهم الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

وبقيت الطاقة الإنتاجية من النفط هي المحدد الوحيد لموارد العراق، ولم يستغل العراق الموارد النفطية في تطوير القطاعات الأخرى غير النفطية كتوسيع القاعدة الصناعية ورفع المستوى المعاشي للسكان على نحو لا يرتبط مباشرة بعوائد النفط وجعل الاقتصاد أكثر قوة ومرونة في مواجهه الصدمات الخارجية التي يحدثها السوق النفطي المعروف بتقلباته نتيجة التذبذب في الأسعار بين الحين والآخر كما حدث في تراجع أسعار النفط بعد حصول الأزمة العالمية في عام 2009. ويمكن متابعة تطور اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في تكوين الناتج وكما يأتي: -

1- تطور القطاعات السلعية للمدة (2004 - 2020)

تشمل القطاعات السلعية الأنشطة الاقتصادية للزراعة والغابات والصيد والتعدين والمقالع والصناعات التحويلية، والبناء والتشييد والكهرباء والماء ويمكن معرفه التطور الحاصل في القطاعات السلعية من خلال أهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2004-2008) نلاحظ من جدول (8) أن القطاعات السلعية سجلت نسبة (67.5%) عام (2004) وانخفضت إلى (64.6%) عام (2008) مقارنة مع عام 2007، بينما خلال المدة (2009-2014) سجلت ما نسبته (66.0%) عام (2009) وانخفضت إلى (64.3%) عام (2013) مقارنة مع عام 2012، أما خلال المدة (2014-2020) فقد بلغت (62.2%) عام 2014 ثم انخفضت إلى (55.2%) عام 2020 مقارنة مع عام 2019 .

بالرغم من أن القيمة المطلقة للقطاعات السلعية للمدة من (2004-2020) والتي يوضحها الجدول (9) إذ سجلت (36.6) مليار دينار عام 2004 وارتفعت إلى (104.6) مليار دينار عام 2008 وارتفعت إلى (170.8) مليار دينار عام 2013 في حين بلغت في عام 2018 (147.6) مليار دينار بينما في عام 2020 بلغت (148.2) ألا أنها تعد المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ أن الارتفاع الحاصل في القيمة المطلقة لنواتج القطاعات السلعية يعود إلى ارتفاع العوائد النفطية لذا يمثل النفط العصب الرئيس للاقتصاد الوطني ومن خلال معرفه النسب ومعدلات تذبذبها وتحركها إلى الأعلى أو الأسفل هو تذبذب في الأسعار النفطية إذ نجد أي انخفاض هو نتيجة الانخفاض في قيمة هذه الصناعة والارتفاع نتيجة ارتفاعها ونلاحظ من الجدول زيادة نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع بقية القطاعات، إذ كانت النسب (57.2%) عام 2004، وانخفضت إلى (49.5%) عام 2013، ووصلت إلى (38.8%) عام 2018، وجاء هذا الانخفاض على أثر هجوم داعش وانخفاض أسعار النفط العالمية. ثم بعد ذلك ارتفعت النسبة إلى (42.8%) عام 2020.

فيما كانت نسب بقية القطاعات منخفضة، فكانت نسبة مساهمة قطاع الزراعة 6.9% عام 2004 وانخفضت إلى (4.1%) عام 2013، ثم وصلت إلى (3.3%) عام 2020 نتيجة للمشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي. وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فكانت النسب (1.2%) عام 2004، و(2.7%) عام 2013، ومن ثم انخفضت إلى (2.0%) عام 2020 ويعود هذا التدهور في قيمة الصناعة إلى المشكلات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بتحرير التجارة الخارجية بعد عام 2003 وانخفاض قيمة التعريفات الكمركية، وعدم قدرة المنتجات المحلية من منافسة السلع المستوردة نتيجة ارتفاع التكاليف الناجم عن ارتفاع اسعار المواد الاولية واستمرار انقطاع التيار الكهربائي والتدهور الامني الذي أدى إلى هروب رؤوس الأموال والاستثمار للخارج، مما أدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار العام والخاص. وعدم وجود سياسات تمويل مناسبة يتم من خلالها توفير التسهيلات المالية المناسبة لدعم المشروعات الصناعية.

وبعد هذا الامر واضحاً من خلال التخصيصات المتدنية للقطاعات السلعية خصوصاً الزراعة والصناعة في الموازنات الاستثمارية منذ التغيير السياسي ولغاية عام 2020.

ب- تطور القطاعات التوزيعية للمدة (2004-2020)

تشمل القطاعات التوزيعية الأنشطة الاقتصادية للتجارة الجملة والمفرد ، والنقل والاتصالات والخزن والبنوك والتأمين ويمكن معرفة مدى التطور الحاصل في هذه القطاعات من خلال أهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)، نلاحظ من جدول (8) أن هذه نسبة هذه القطاعات للمدة (2004-2008) ما مقداره (14.8%) عام 2004 ، فيما ارتفعت نسبة مساهمة هذه القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى (14.2%) ، إلا أنه انخفضت هذه النسبة في عام 2012 إلى (12.4%) ، ثم عاودت إلى الارتفاع مجددا لتصل أعلى نسبة (22.8%) عام (2016) ، الا أنها سجلت انخفاضا بعد ذلك لتصل إلى (19.3%) عام (2020).

ويوضح الجدول (9) أن القيمة المطلقة للقطاعات التوزيعية قد ارتفعت بمعدل متواصل خلال مدة الدراسة (2004-2020) من (7992628.7) مليون دينار عام (2004) إلى (43664271.2) مليون دينار عام (2013)، ثم أخذت هذه القطاعات تواصلها في الارتفاع إلى (51797924) مليون دينار عام (2020) ، وفيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات فقد ارتفعت النسبة من (7.8%) عام 2004 إلى (5.6%) عام 2013 وارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج إلى (9.7%) عام 2020.

الجدول (8) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020) (نسب مئوية%)

السنوات	الزراعة والغابات والصيد والأسماك	التعدين والمقالع	النفط الخام	الأنواع الأخرى من التعدين	الصناعية التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	مجموع الأنشطة السلبية	الفن والاتصالات والترفيه	تجارة الجملة والمفرد	التوك والتأمين	مجموع الأنشطة التوزيعية	ملكية نور السكن	خدمات التنمية والأجتماعية والشخصية	مجموع الأنشطة الخدمية	مجموع الأنشطة
2004	6.9	0.1	57.2	0.1	1.2	1.2	0.8	67.5	7.8	5.6	0.4	14.8	5.4	10.1	14.5	100.0
2005	6.9	0.1	57.6	0.1	1.8	1.3	0.8	68.6	8.3	6.1	0.6	14.9	6.3	10.3	16.6	100.0
2006	6.9	0.2	57.3	0.2	1.3	3.6	0.8	70.1	8.0	5.7	0.7	14.4	6.7	8.8	15.5	100.0
2007	5.8	0.2	55.0	0.2	1.5	3.6	0.8	66.9	7.0	6.6	0.7	14.4	7.6	11.2	18.7	100.0
2008	4.9	0.2	52.7	0.2	1.6	4.4	0.9	64.9	6.6	6.2	1.4	14.2	8.3	12.8	21.1	100.0
2009	3.8	0.2	55.0	0.2	1.7	4.2	1.2	66.0	5.4	5.3	1.5	12.2	7.0	14.8	21.7	100.0
2010	5.2	0.4	42.5	0.4	2.6	4.3	1.8	56.8	6.5	7.8	1.5	15.8	9.3	18.1	27.4	100.0
2011	5.1	0.4	44.7	0.4	2.3	6.3	1.8	60.6	5.8	7.6	1.3	14.7	8.2	16.6	24.7	100.0
2012	4.5	0.3	52.7	0.3	2.8	4.7	1.6	66.7	4.7	6.5	1.3	12.4	6.9	14.0	20.9	100.0
2013	4.1	0.3	49.5	0.3	2.7	6.0	1.7	64.3	5.6	7.7	1.7	15.0	6.0	14.7	20.7	100.0
2014	4.8	0.3	45.7	0.3	2.3	7.3	1.8	62.2	6.6	7.5	1.8	15.9	5.9	16.0	21.9	100.0
2015	4.9	0.2	43.7	0.2	1.9	7.1	2.2	60.0	7.3	7.8	1.2	16.3	6.5	17.1	23.7	100.0
2016	4.16	0.2	33.2	0.2	2.2	6.4	3.0	49.2	10.6	10.9	1.3	22.8	7.0	21.0	28.0	100.0
2017	3.9	0.2	33.9	0.2	2.2	6.2	3.3	49.7	11.4	9.4	1.4	22.5	7.2	20.6	27.9	100.0
2018	2.9	0.2	38.8	0.2	2.6	5.7	2.8	52.9	10.5	8.0	1.4	20.3	6.7	18.2	24.9	100.0
2019	1.9	0.1	46.3	0.1	1.8	4.2	2.9	57.2	10.5	7.7	1.4	20.0	5.8	17.0	22.8	100.0
2020	3.3	0.2	42.8	0.2	2.0	4.0	2.9	55.2	9.7	7.7	1.5	19.3	5.7	19.8	25.5	100.0

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (9)

الجدول (9) توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2004-2020)

مليون دينار

السنات	الزراعة والصيد والسمك	التعدين والمصنع	القطاعات الخدمية	الأنشطة الأخرى من التعدين	الصناعية التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	مجموع الأنشطة السالفة	الفلل والاتصالات والنقل	تجارة الجملة والفرد	السياحة والترفيه	مجموع الأنشطة الترفيهية	ملكية دور السكن	خدمات الترفيه والاجتماعية والشخصية	مجموع الأنشطة الخدمية	مجموع الأنشطة
2004	3693768	47451.2	30808541.6	47451.2	937681.6	682851.2	441590.8	366111884.4	4428750.4	3246559.7	317318.8	7992628.7	3373973.7	5520751.8	8894725.5	53499238.6
2005	5064158	149367.3	42379784.7	42379784.7	971031.3	2685034.7	588352.9	51837728.9	5887625.5	4198765.4	520867.9	10607259.2	4954876.7	6511223.5	1146610.5	73911088.3
2006	5566985	179086.1	52851810.9	52851810.9	1473218.3	4339743.6	779387.5	64302232.1	6742912	6349971.6	690307.3	13783190.9	7255499.2	10726238.4	17981737.6	96067160.6
2007	5494212	256242.6	59018094.5	59018094.5	1817913.8	4928470.3	972816.6	72487750.2	7333112.6	6973333.7	1542182.6	15848628.9	9822426.8	14302388.3	23624851.1	111961230.2
2008	6042017	354799.8	87166401.2	87166401.2	2644173	6585819.2	1843678.3	104636889.2	8573606	8392556.4	2402803.4	19368965.8	11026981	23410748.4	34437729.4	158443584.4
2009	683255	565723.5	55998048.1	55998048.1	3411291.9	56331715.1	2312350.1	7475368.8	8519812.6	10308751.8	12247673.7	19960433.4	12247673.7	23843822.1	36091495.8	130805610
2010	8366232	664919.3	72905000.1	72905000.1	3678714.6	10263151	2290070.5	98787719.9	9452250	12488719.9	2064162.8	23975132.7	13303485.4	31771897.7	45075383.1	167838233.7
2011	9918316	742989.4	115256423.7	115256423.7	742989.4	10358530	3441177.8	1458522138	10175883.9	10175883.9	14115747.4	2794734	15160506.4	30518824.6	45679331	218617834.8
2012	1048494	790116.8	12643557.5	12643557.5	790116.8	154164322	4440590.6	164487095.6	14439898.9	19637433	4225297.4	38302649.3	15448866.8	37488456.8	52937323.6	25527006.5
2013	1304585	871304.9	125573889.5	125573889.5	871304.9	20201574.9	4904011	170882679.1	18087977.4	20532172.7	5044121.1	4364271.2	16216205.6	43982719.1	60198924.7	274745875
2014	1312862	417916.7	116940065.3	116940065.3	505646.1	1908018	5846956	160430812.5	19452890.3	20931618.4	3116107.6	43500616.3	17495088.1	45836270.9	63331359	267350517.2
2015	8160769	3563893	62027070.4	62027070.4	499302.4	4234716.9	5928469.7	96429684.6	2080702.2	2136778.9	2622463	44749944.1	13793774.9	41229609.7	55023384.6	196203013.3
2016	7832046	7856721	59940169.8	59940169.8	309259.9	4436442.7	6450645.8	98776542.7	22618847.1	18593822.9	3420766.6	44633436.6	14379154.5	40985235.6	55364390.1	1987744369
2017	6598384	400244.7	88664813	88664813	400244.7	13408942.4	6486406.1	120378687.4	23981785.8	20071980.1	4137873.5	48191639.4	15052742.1	41013254.3	56055996.4	224638323.2
2018	6322747	958716.1	127885400	127885400	274100	4933429.4	6882564.7	14769127.1	25231406	19151591.3	4969878	49352875.3	14698641.6	46324555.6	61023197.2	258035199.6
2019	8766710	182507.7	132700200	132700200	264400	5257100.3	7628374.1	146832313.7	26005487.9	20449557.2	5138808.9	51593954	15168279.4	52595124.2	67763403.6	262917150.0
2020	8766710	182507.7	13326752.9	13326752.9	266400	5307100.3	7838374.1	148205487.9	26205487.9	20449557.2	5158808.9	51797924	1523451.4	53034521.2	73963403.6	266190571.3

المصدر: جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، شعبة الحساب القومية، سنات مختلفة، صفحات مختلفة.

أما قطاع تجارة الجملة والمفرد فقد كانت النسب (5.6%) عام 2004 وارتفعت إلى (7.7%) عام 2013 وقد بقيت النسبة (7.7%) نفسها عام 2020.

وفيما يتعلق بقطاع البنوك والتأمين فقد كانت النسب (0.4%) عام 2004 ثم ارتفعت إلى (1.7%) عام 2013 ولكنها انخفضت إلى (1.5%) عام 2020.

ج- تطور القطاعات الخدمية للمدة (2004-2020)

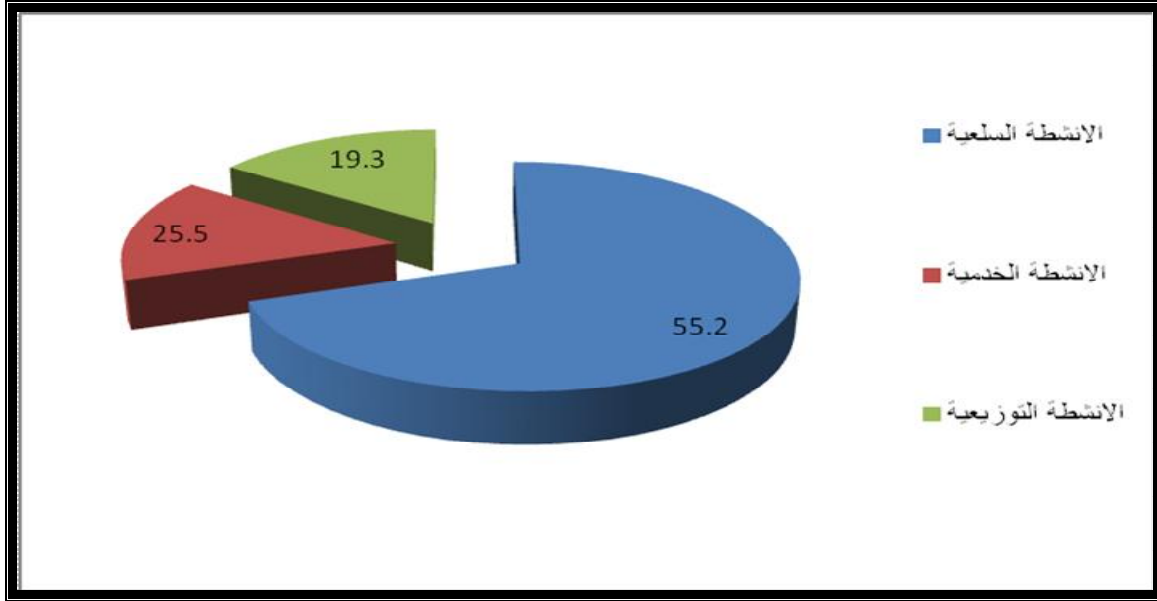
تشمل القطاعات الخدمية الأنشطة الاقتصادية مثل ملكية دور السكن و خدمات التنمية والاجتماعية والشخصية ، ويمكن معرفة مدى التطور الحاصل في هذه القطاعات من خلال أهميتها النسبية ومدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . كما يتضح من جدول (8) ، إن هذه القطاعات سجلت ارتفاعاً بأهمية نسبية بلغ أعلى مستوى لها (28%) عام (2016) ، في حين بلغت أدنى مساهمة لهذه القطاعات (14.5) عام 2004 و (15.5%) عام 2006.

بينما القطاعات خدمات التنمية الاجتماعية قد ارتفعت بمعدل متواصل خلال مدة الدراسة (2004-2020) بالقيم المطلقة من (8894725.5) مليون دينار عام (2004) إلى (73963403.6) مليون دينار عام (2020). ويتبين إن ملكية دور السكن ارتفعت من (5.4%) عام 2004 إلى (6.0%) عام 2013، ثم انخفضت إلى (5.7%) عام 2020، أما خدمات التنمية والاجتماعية والشخصية فقد ارتفعت النسبة من (10.1%) عام 2004 إلى (14.7%) عام 2013 ثم ارتفعت النسبة إلى (19.8%) عام 2020. ويعزى هذا الارتفاع إلى التغير الذي حصل بعد عام (2013) وزيادة إيرادات الدولة المالية من النفط الخام.

وبين الشكل (15) المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي لعام 2020. ونلاحظ من الشكل أن الأنشطة السلعية احتلت المرتبة الأولى في سلم ترتيب الأولوية من ناحية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة (55.2%) لعام (2020) مقابل (57.2%) لعام (2019) أي بانخفاض بلغت نسبته (2.2%) نتيجة انخفاض اغلب القطاعات باستثناء قطاع الكهرباء الذي حقق نمواً بلغ (2.9%) ، تليها بالمرتبة الثانية الأنشطة الخدمية بنسبة مساهمة بلغت (25.5%) قياساً بـ (22.8%) عام (2019) محققة نسبة نمو بلغت (3%) ، واحتلت الأنشطة التوزيعية المرتبة الأخيرة لتسهم بنسبة (19.3%) عام (2020) مقابل (20%) للعام السابق محققاً بذلك انخفاضاً بنسبة (1%) .

ونلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الأنشطة السلعية بمقدار أكبر من بقية الأنشطة نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي أما نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية فجاءت في المرتبة الثانية بعد الأنشطة السلعية، فقد ارتفعت من (14.5%) عام 2004 إلى (25.5%) عام 2020 نتيجة ارتفاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، فيما كانت نسبة مساهمة الأنشطة التوزيعية 14.8% عام 2004 وارتفعت إلى (19.3%) عام 2020.

الشكل (15) المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي لعام 2020



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

وترى الباحثة هناك اختلال هيكلي في مساهمة القطاعات الاقتصادية في العراق بسبب هيمنة القطاع النفطي وعدم وجود تنوع في القطاعات الاقتصادية وهذا يعود إلى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة بسبب الإدارة السياسية في العراق، وأيضاً نلاحظ أن هناك فائضاً في الطلب وهذا لا يعود إلى زيادة السلع المنتجة داخل البلد وإنما بسبب سيطرة سلعة واحدة وهي النفط بحيث أدى إلى أن يكون جانبا مهما من الناتج المحلي الإجمالي موجهاً نحو السوق الخارجية بل ومرتبطة بالتغيرات الحاصلة في تلك السوق مما جعل حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ترتبط بهذا الجزء المهم المتمثل في صادرات النفط العراقية إلى السوق الدولية وتذبذبها جراء التغير في العوامل المؤثرة في السوق النفطية، وأصبح الاقتصاد العراقي يعتمد في تغطية طلبه الكلي من السلع والخدمات على هذه السلعة إذ أن سد الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي أصبح يعتمد اعتماداً كلياً على حصيلة الدولة من الصادرات النفطية وأن هذه الحصيلة غدت الوسيلة التي تستطيع الدولة من خلالها تحقيق التوازنات الاقتصادية أي إن التوازن الداخلي أصبح مرتبطاً بالتوازن الخارجي.

سابعاً : تحليل تطور إجمالي الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يحتل الإنفاق الحكومي في العراق أهمية كبيرة، إذ تزايد هذا الإنفاق تزايداً ملحوظاً نظراً للحاجة الملحة التي تطلبتها مرحلة ما بعد التغيير من تحسن واضح في الرواتب والأجور وحاجة مؤسسات الدولة الخدمية المختلفة لمزيد من التحسن في خدماتها ، وتشير الدراسات والبيانات الإحصائية إلى الدول المختلفة للتزايد المستمر في حجم نفقاتها العامة خلال الفترات الزمنية المتلاحقة، وسنحاول في هذه الفقرة توضيح عدد من بعض المؤشرات التي تعبر عن دلالات وأبعاد اقتصادية واجتماعية ، فمؤشر نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي مقدار ما يخصص من الناتج المحلي لأغراض النفقات العامة ، يعبر عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عموماً والاجتماعية خصوصاً ومن ثمّ يعكس دور الدولة وفلسفتها السياسية إذ كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تدخل أوسع لها والعكس صحيح ، كما يستدل من قيمة هذا المؤشر على مستوى الحاجات العامة ومدى إشاعة العدالة والتوازن الاقتصادي والاجتماعي والرفاهية في المجتمع ، أما مؤشر حصة الفرد من النفقات العامة فأن زيادته باستمرار تدل على ارتفاع مستوى رفاهية ذلك المجتمع ولاسيما ما يتعلق بالنفقات الاجتماعية (ابراهيم ، 2015، 54) ، يوضح الجدول (10) اتجاهات تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ونسبتهما إلى الإنفاق الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) .

وتشير الأرقام الواردة في الجدول إلى أن ان الناتج المحلي الاجمالي كان يفوق اجمالي الانفاق الحكومي خلال مدة الدراسة ، ففي عام 2005 بلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (38.2%) ثم انخفض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (17.4%-) لعام 2009 مقارنة مع عام 2008 ، في حين كان معدل النمو لإجمالي الإنفاق الحكومي ما مقداره (2.2%) عام 2005 وارتفع ليصل إلى (71.2%) عام 2008 مقارنة مع عام 2007 بسبب الفوضى والظروف الاقتصادية العامة للبلد، أما في عام 2013 فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (7.4%) ثم ارتفع إلى (14.8%) عام 2018 مقارنة مع عام 2017 ، في حين بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الإنفاق الحكومي (13.3%) لعام 2013 وانخفض ليصل إلى (7.13%) عام 2018 مقارنة مع عام 2017 ، وذلك بسبب اعتماد العراق على العوائد النفطية في تغطية النفقات فقد تأثرت هذه النفقات كثيراً بالتقلبات في أسعار النفط ومعها تبرز

الجدول (10) تطور اتجاهات إجمالي الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والإنفاق الحكومي الاستثماري في العراق للمدة (2004-2020)
مليون دينار عراقي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بلا أسعار الجارية	معدل النمو السنوي للناتج	إجمالي الإنفاق الحكومي (G)	معدل النمو للإنفاق الحكومي	نسبة مساهمة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الاستهلاكي الحام	معدل النمو للإنفاق الاستهلاكي	نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الحكومي	الإنفاق الاستثماري الحام	معدل النمو السنوي للإنفاق الاستثماري	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي
2004	53499238.6	-	31521427	-	58.9	27597167	-	87.5	3924260	(10)	(11)
2005	73911088.3	38.2	30831142	2.2	41.7	27066124	1.9	87.7	3765018	4.1	12.5
2006	96067160.6	29.9	37494459	21.6	39.03	34917607	29.1	93.1	2576852	31.5	6.8
2007	111961230.2	16.5	39308348	4.8	35.1	32719837	6.2	83.2	6588511	15.5	16.7
2008	158443584.4	41.5	67277197	71.2	42.5	52301181	59.8	77.7	14976016	12.7	22.2
2009	130805610	-17.4	55589721	-17.3	42.5	45941063	12.1	82.6	9648658	35.5	17.3
2010	167838233.7	28.3	70134201	26.2	41.8	54580860	18.8	77.8	15553341	61.2	22.2
2011	218617834.8	30.3	78757668	12.3	36.02	60925554	11.6	77.3	17832114	14.6	22.6
2012	255727068.5	16.9	105139576	33.5	41.1	75788622	24.3	72.1	29350954	64.5	27.9
2013	274745875	7.4	119127555	13.3	43.3	78746805	39.6	66.1	40380750	37.5	33.8
2014	267350517.2	-2.6	113473516	-4.7	42.4	77986166	9.6	68.7	35487350	12.1	31.3
2015	196203013.3	-2.7	70397515	-3.7	35.8	51832839	33.5	73.6	18564676	47.6	26.4
2016	1987744369	9.3	67067434	-4.7	34.7	51173426	12.7	76.3	15894008	14.3	23.7
2017	224636323.2	-8.8	75490115	12.6	33.6	59025654	15.3	78.1	16464461	3.5	21.8
2018	258035199.6	14.8	80873189	7.13	31.3	63996634	8.2	79.1	16876555	2.5	20.8
2019	262917150.0	18.9	111723523	38.14	42.4	87300933	36.4	78.1	24422590	44.7	21.8
2020	266190571.3	12.4	76082443	31.8	28.5	72873538	16.5	95.7	3208905	31.4	4.3

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر التالي -
وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية بيانات الموازنة العامة (المصروفات والإيرادات العامة) (ختامي) ، للسنوات 2004-2020 .
الحقول (2،4،5،7،8،10،11) من احتساب الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه .

الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي يمكن ملاحظتها من خلال تراجع نسب العرض الكلي أمام تصاعد حجم الطلب الكلي، وكانت هذه الزيادة في الطلب الكلي ربما تؤدي الى حدوث وتائر عالية للتضخم لولا السياسات المتعلقة بتثبيت سعر الصرف وتوفير العملة الاجنبية لتغطية هذا الطلب من خلال الاستيرادات .

أما في عام 2020 فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ما مقداره (12.4%) مقارنة مع عام 2019 ، في حين بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الإنفاق الحكومي ما مقداره (31.8%) مقارنة مع عام 2019، أن التزايد الكبير في حجم الإنفاق الحكومي كان بسبب جملة من التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أهمها :

- 1-زيادة الرواتب التي أقرتها الدولة للعاملين ضمن ملاك القطاع العام
- 2-إضافه مواد جديدة لم تكن موجودة ضمن الموازنات للسنوات السابقة كأجور الخدمات الأمنية وأجور الخبراء والمستشارين ونفقات بدل الخطورة وأجور حراسة المنشأة الأمنية
- 3-هيئة دعاوي حقوق الملكية
- 4-نفقات الانتخابات
- 5-احتياجات الطوارئ
- 6-نفقات استيراد الطاقة الكهربائية

ويؤثر الإنفاق الحكومي تأثيرا مباشرا في مكونات السيولة النقدية المحلية، وفي بلد نفطي مثل العراق فان نسبة مهمة من الإيرادات النفطية تتسرب إلى خارج البلد لدفع قيمة الاستيرادات الحكومية إذ أن جزءا مهما من هذه الإيرادات خصص لتغطية النفقات التشغيلية، أي لدفع الرواتب والأجور ومشتريات السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى ضخ المزيد من السيولة النقدية المحلية، ولذا فإن حجم الإنفاق الحكومي يشكل أحد المكونات المهمة والمحددات الرئيسة للطلب الكلي.

ونجد من خلال تتبع مسار الإنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي انه حقق مستويات مرتفعة جدا سواء على مستوى الإنفاق الاستهلاكي أم الاستثماري ويبين الجدول (10) المستوى المرتفع للإنفاق الحكومي في العراق للسنوات من (2004-2020) ويلاحظ أنها معدلات متزايدة في اتجاهها العام أولا وعالية ،على الرغم من كونها متقلبة من سنة لأخرى ثانيا، وذلك لتأثر الإنفاق الحكومي بإيرادات النفط التي وفرت للدولة إيرادات مالية هائلة ووفرة في الاحتياطات الدولية. إذ حاز الإنفاق الاستهلاكي على النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الحكومي ، وبالأستعانة بالبيانات الواردة في الجدول يلاحظ حجم الإنفاق الاستهلاكي وضخامة نسبته إلى إجمالي الأنفاق الحكومي مقارنة بنسب الإنفاق الاستثماري إلى

أجمالي الإنفاق الحكومي لغرض تحقيق النمو الاقتصادي لا بد من أن تكون الجهود منصبة نحو تخصيص الموارد والنهوض بالجوانب الإنتاجية والفرص الاستثمارية غير أن ما خصص من الإنفاق الحكومي الاستثماري لم يكن ليتعدى في أفضل حالاته ما نسبته (33.8%) وذلك عام 2013 . ومن ثم تأتي نسب التنفيذ التي تشير إلى تدني مستويات تنفيذ هذه المخصصات إذ بلغت للعام المذكور (76%) على وفق ما تم نشره من بيانات وزارة المالية - دائرة المحاسبة . كما أن اغلب النفقات الاستثمارية قد تم تخصيصها نحو مشروعات البنية الأساسية التي ليس لها إنتاج مادي مباشر أو أنها لم تستحدث منشآت إنتاجية جديدة وإنما وجهت نحو إعادة إعمار المشروعات الإنتاجية المهمة والمشروعات القائمة ذات الطبيعة الإستراتيجية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا (لطيف، 2015، 85).

أن التزايد الكبير في حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي كان بسبب جملة من التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أهمها زيادة الرواتب التي أقرتها الدولة للعاملين على ملاك القطاع العام، فضلاً عن مواد جديدة لم تكن موجودة ضمن الموازنات للسنوات السابقة.

وشهدت المدة (2004- 2020) ارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي من (27597167) مليون دينار عام 2004 إلى (52301181) مليون دينار عام 2008 وبنسبة تغير بلغت (59.8 %) لعام 2008 مقارنة مع عام 2007 ، أما نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الحكومي فقد بلغت (77.7%) عام 2008 بعد أن كانت (83.2%) عام 2007 وأن سبب زيادة نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الحكومي هو النفقات لأغراض الأمن والدفاع وأيضاً بسبب زيادة الإنفاق الاستهلاكي خصوصاً بعد التغير الذي طرأ على سلم الرواتب في عام 2003 ودخول بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة أعمار العراق، وإن هذه البنود ولاسيما الرواتب والأجور ظلت مهيمنة على الإنفاق الحكومي وشكلت قيوداً على التوسع في الإنفاق الاستثماري ، وحتى ما تم تخصيصه للإنفاق الاستثماري لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإنفاق الحكومي ، فضلاً عن الدعم المقدم من قبل الحكومة فيما يخص أسعار الوقود والبطاقة التموينية والرواتب التقاعدية. إذ تشكل حصة الفرد من المشتقات النفطية (477) ألف دينار في عام 2005، وقد جاء التخصيص الفعلي في الموازنة بما قيمته (12) تريليون دينار في حين شكلت البطاقة التموينية (6) تريليونات دينار من

هذا المبلغ والقطاع الصحي (2) تريليون دينار مساوياً لقطاع التعليم أما البلديات والأشغال فقد كانت حصتها (0.5) تريليون دينار أما الرواتب التقاعدية فقد شكلت (0.33) تريليون دينار من هذا المبلغ (البنك المركزي العراقي، 2007، 43).

أما الإنفاق الاستثماري للمدة نفسها فقد ارتفع من (3924260) مليون دينار عام 2004 إلى (14976016) مليون دينار عام 2008 وبمعدل تغير بلغ (12.7%) أما نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي فقد بلغت (22.2) عام 2008 مقارنة مع عام 2007 والبالغة (16.7%) ونلاحظ أن قيمة الإنفاق الاستثماري ونسبته من الإنفاق الحكومي قد ارتفعت بشكل بسيط وذلك بسبب توجه الحكومة إلى إعادة أعمار مدمرة الاحتلال بعد عام 2003 إذ ذهبت أغلب هذه النفقات لإعادة أعمار المناطق المتضررة من الحرب وتعويض المتضررين فضلاً عن المبالغ التي تم سحبها لحساب المفوضية العليا للانتخابات ولتمويل المصاريف التشغيلية في قطاعي الصحة والكهرباء .

أما المدة (2009-2013) فقد بلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي ما مقداره (45941063) مليون دينار عام 2009 وارتفع ليصل إلى (78746805) مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي بلغ (39.6) أما نسبته إلى إجمالي الإنفاق الحكومي فقد بلغت (66.1%) لعام 2013، في حين بلغ الإنفاق الاستثماري (9648658) مليون دينار عام 2009 وارتفع ليصل إلى (40380750) مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي بلغ (37.5%) أما نسبته إلى إجمالي الإنفاق الحكومي فقد بلغت (33.8%) للعام نفسه.

أما المدة (2014-2020) فقد بلغ الإنفاق الاستهلاكي ما مقداره (77986166) مليون دينار عام 2014 وانخفض ليصل إلى (72873538) مليون دينار لعام 2020 وبمعدل نمو سنوي بلغ (16.5%) وبلغت نسبته إلى إجمالي الإنفاق الحكومي ما مقداره (95.7%) لعام 2020 إما الإنفاق الاستثماري فقد بلغ (35487350) مليون دينار عام 2014 وانخفض إلى (3208905) مليون دينار لعام 2020 وبمعدل نمو سنوي بلغ (31.4%) مقارنة مع عام 2019 أما نسبته إلى إجمالي الإنفاق الحكومي فقد بلغت (4.3%) لعام 2020، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى حدوث صدمتين في

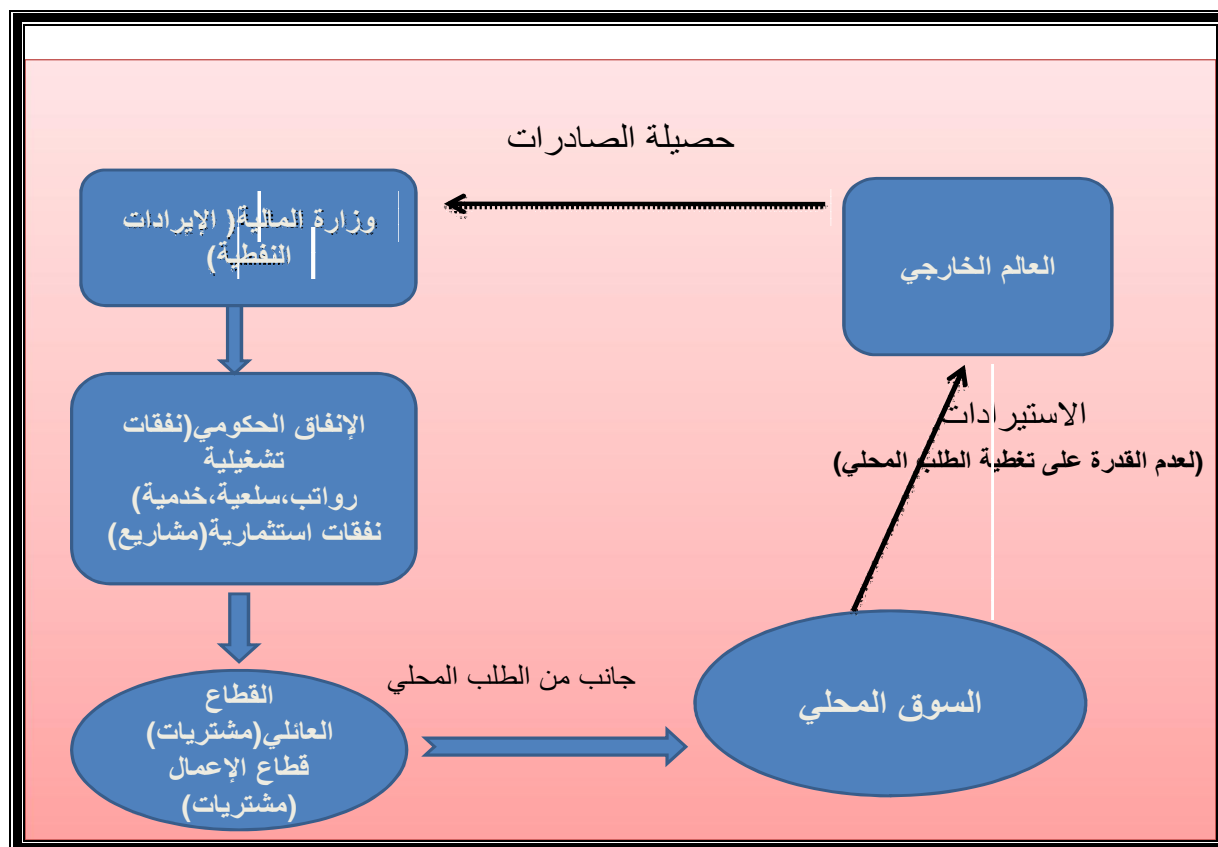
الاقتصاد العراقي إذ أثرتا وبشكل كبير في المؤشرات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر من (91.63) دولاراً للبرميل الواحد عام 2014 إلى (44.729) دولاراً، (33.976) دولاراً للبرميل الواحد عامي 2015 و 2016 ، أما الصدمة الثانية فأنها تتمثل بتدهور الأوضاع الأمنية منذ شهر حزيران لعام 2014 والتي تمثلت بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، وما تبع هذه الأحداث من زيادة الإنفاق العسكري وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحرب.

وإن ما تم تخصيصه للإنفاق الاستثماري من مجموع تخصيصات موازنات أعوام (2018، 2019، 2020) لا يشكل سوى نسبة ضئيلة بلغت (16.2%) من مجموع الإنفاق الكلي، ففي موازنة عام 2018 خصص للإنفاق الاستثماري وإعادة الأعمار وبما يعيد تدوير عجلة الاقتصاد العراقي مبلغ قدره (7360000) مليون دينار لم ينفق منه سوى (20%) (البنك المركزي العراقي، 2020، 44)، مما أدى إلى استمرار الخلل الهيكلي المتمثل بضعف قاعدة الإنتاج السلعي المحلي خصوصاً في القطاعين الصناعي والزراعي.

وقد تراجع دور هذين القطاعين لتوليد الناتج المحلي بنسبة كبيرة. في حين كان يفترض بالسياسة المالية أن تخصص المبالغ اللازمة لتوفير مستلزمات إنعاش هذين القطاعين، فضلاً عن حل مشكلتي الوقود والطاقة اللتين تؤثران في انتاجية هذين القطاعين ، وتوفير القروض والسيولة للمنشآت العاملة في القطاعين الصناعي والزراعي وبشقيهما العام والخاص.

وترى الباحثة أن نسب الإنفاق الحكومي متذبذبة إذ ترتفع في سنة معينة وتنخفض في سنة أخرى وسبب هذا التذبذب هو كون العراق بلداً ريعياً يعتمد فيه الاقتصاد وبشكل كلي على الإيرادات النفطية التي ترتبط بالطلب والعرض العالمي، كما نلاحظ هيمنة الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري طوال مدة الدراسة ، وقد أدى ذلك الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات التي لم يكن الانتاج المحلي قادراً على تلبيتها بسبب قصور القاعدة الانتاجية وقد ترتب على ذلك زيادة الاستيرادات التي يتوجه جزء كبير منها الى الطلب الاستهلاكي مما يجعل تأثير هذه الاستيرادات محدوداً في نمو الناتج المحلي الاجمالي ومن ثمّ محدودية تحسين وضع الاقتصاد الوطني.

الشكل (16) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والطلب المحلي والعالم الخارجي في الاقتصاد العراقي



المصدر: الشكل من أعداد الباحثة

ويوضح الشكل (16) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والطلب المحلي والعالم الخارجي إذ إن حجم الإنفاق الحكومي يعتمد كلياً على الإيرادات النفطية التي تحولها الحكومة لإنفاق تشغيلية واستثمارية تخلق طلباً استهلاكياً واستثمارياً من قبل القطاعين العائلي والأعمال. وإن السوق المحلية غير قادرة على استيعاب هذا الطلب. ولذلك تلجأ لتغطية من الاستيرادات وذلك بفضل حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

ثامناً : تطور اتجاهات الإيراد الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يرتبط الإيراد الضريبي عادة بمستوى الدخل القومي ويتضح من بيانات الجدول (11) أن الدخل القومي بلغ ما مقداره (46923315.7) مليون دينار عام 2004 وارتفع ليصل إلى (147641254) مليون دينار عام 2008 واستمر في ارتفاعه ليبلغ (243518658.5) مليون دينار عام 2013

في حين بلغ (221765433.2) مليون دينار عام 2018 اما في عام 2020 فقد بلغ (227884953.7) مليون دينار .

في حين نلاحظ مقدار الإيراد الضريبي الذي يعد تسرياً من الدخل القومي قد بلغ (200351) مليون دينار عام 2004 وانخفض ليصل إلى (1021196) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.13-%) لعام 2008، في حين وصل مقدار الإيراد الضريبي إلى (2876000) مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي بلغ (24.4%) أما في عام 2018 فقد بلغ مقدار الإيراد الضريبي (2767123) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (20.2) فيما بلغ الإيراد الضريبي ما مقداره (2693562) وبمعدل نمو سنوي بلغ (5.02) لعام 2020.

في الوقت الذي وصل مقدار الدخل القابل للتصرف إلى (1528584.7) مليون دينار لعام 2004 وارتفع ليصل إلى (3807152.9) مليون دينار عام 2008 ، في حين بلغ (4062689.3) مليون دينار لعام 2013، أما مقدار الدخل القابل للتصرف فقد بلغ (3215234.9) مليون دينار لعام 2018 ، فيما بلغ (3324314.7) مليون دينار لعام 2020.

ونلاحظ إن الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة شهدت هبوطاً حاداً بعد العام 2003 نظراً للاعتماد المفرط على النفط في تغطية الإنفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري. إذ انخفضت نسبة المساهمة الضريبية في الموازنة العامة (كمتوسط) من 30% قبل العام 2004 إلى قرابة 1% خلال المدة ما بعد 2004. كما يلاحظ اعتماد الهيكل الضريبي في العراق على الضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع والخدمات) قبل العام 2003، بنسبة فاقت 60% من إجمالي الإيرادات الضريبية، في حين تصدرت الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل) المشهد بعد العام 2003 لتقارب نسبة 60% من إجمالي الإيرادات الضريبية. ومن الناحية المالية، اتسم النظام الضريبي في العراق بمحدودية فاعليته، فلم تتجاوز معدلات الإيرادات الضريبية نسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (البنك المركزي العراقي، 2009، 25).

ونلاحظ انخفاض نسبة الإيراد الضريبي إلى الدخل القومي وكان ذلك نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية ، وأن هذا التدهور جاء نتيجة للقرارات التي أصدرتها سلطة الائتلاف (قانون رقم 38 لسنة 2003 ضريبة إعادة إعمار العراق) بعد تسلمها زمام الأمور السياسية والاقتصادية ، إذ خفضت الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل وضرائب العقار) والضرائب غير المباشرة (بفتح باب الاستيراد على مصراعيه دون رسوم كمركية أو ضرائب على ما يدخل البلد).

الجدول (11) تطور الدخل القومي والإيراد الضريبي والدخل القابل للتصرف في

الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020 مليون دينار

السنة	الدخل القومي بالاسعار الجارية (1)	الدخل المتاح (2)	الإيراد الضريبي (3)	معدل النمو السنتي للإيراد الضريبي % (4)	نسبة الإيراد الضريبي إلى الدخل القومي % (5)	الدخل القابل للتصرف 6=(2-3)
2004	46923315.7	1728935.7	200351	-	0.42	1528584.7
2005	65798566.8	2353058.2	468447	13.3	0.71	1884611.2
2006	85431538.8	2926339.0	588170	25.5	0.68	2338169
2007	100100816.6	3372432.1	1099650	86.9	1.09	2272782.1
2008	147641254.0	4828348.9	1021196	-7.13	0.69	3807152.9
2009	120429277.2	3803294.1	1852713	44.8	1.53	1950581.1
2010	146453468.5	4507651.4	1882002	-89.8	1.28	2625649.4
2011	192237070.3	5766173.9	1301000	-30.8	0.67	4465173.9
2012	227221851.2	6642506.0	2311000	7.8	1.01	4331506
2013	243518658.5	6938689.3	2876000	24.4	1.18	4062689.3
2014	236708036.0	6798184.6	1967100	-31.6	0.83	4831084.6
2015	185550902.2	5269446.2	2045331	3.9	0.01	3224115.2
2016	186397293.8	5153492.2	2198543	7.5	1.17	2954949.2
2017	220905643.8	5947994.2	2301654	4.7	1.04	3646340.2
2018	221765433.2	5982357.9	2767123	20.2	1.24	3215234.9
2019	224654190.5	6015436.5	2564916	-7.3	1.14	3450520.5
2020	227884953.7	6017876.7	2693562	5.02	1.18	3324314.7

المصدر: (1) و(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، إعداد مختلفة للسنوات (2004-2020)، صفحات مختلفة.
الحقل (3) وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.
الحقل (4) و(5) و(6) من احتساب الباحثة بالاعتماد على المصادر أعلاه.

والقانون لم يحدث تحسناً في زيادة الضرائب الكمركية بسبب المشكلات بين المركز وإقليم كردستان من جهة والفساد المستشري في المنافذ الكمركية من جهة أخرى وبشكل عام فإن القرارات المتخذة منذ التغيير ولغاية إعداد هذه الدراسة كان لها الأثر السلبي في الاقتصاد العراقي والذي أدى إلى سلسلة من الاختلالات بين الإنفاق الحكومي والضرائب التي أصبحت حالة مزمنة في الاقتصاد العراقي مقارنة مع الحالة المعروفة اقتصادياً في اغلب دول العالم في الربط بين الإنفاق الحكومي (G) والإيرادات الضريبية (T) وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كلياً على الإيرادات النفطية في تمويل موازنته العامة وذلك بسبب فشل الدولة في تحقيق الإيرادات الضريبية المطلوبة سواء في مجال الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة ويعود هذا الفشل إلى الفساد المستشري في الهيئات

المسؤولتين عن جباية تلك الضرائب وهما الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للمنافذ الحدودية، وهذا دليل على فشل وزارة المالية بوصفها الجهة التي تعود إليها هذه الهيآت من جهة وهي المسؤولة عن رسم السياسة المالية من جهة أخرى.

ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي عطلت تطور النظام الضريبي في العراق بالاعتماد المفرط على النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ومن ثم ضعف الحافز على تفعيل الضرائب كمورد بديل لتمويل الإنفاق العام وذلك لأسباب سياسية واجتماعية معروفة. ويؤدي أيضا ضعف الإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب إلى تراجع الإيرادات الضريبية نظرا للنقص الحاد في المعلومات والبيانات اللازمة لحصر المكلفين بدقة وانتشار الفساد المالي والإداري في الحلقات الإدارية كافة للجهاز الضريبي فضلاً عن ذلك كثرة الإعفاءات والحوافز الضريبية التي شهدتها العراق، بشكل عشوائي وغير مدروس.

ويمكن القول بخصوص التوازنات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي إن البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي جدول (9) والإيراد الضريبي في الجدول (11) تشير إلى عدم وجود توازن بين الإنفاق الحكومي (G) بوصفه يمثل إضافة للدخل القومي وبين الضرائب (T) التي توصف بأنها تسرب من الدخل القومي وقد اعتمد الاقتصاد العراقي في الموازنة ما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة على حصيلة الدولة من الإيرادات النفطية لتغطية نفقات الحكومة في منهاجها السنوي بشقية الجاري والاستثماري وتشكل حالة الاختلال هذه خلافاً عميقاً يهدد وجود الدولة العراقية إذ في ظل غياب الإيرادات النفطية لأي سبب من الأسباب فإن الدولة ستكون عاجزة عن تغطية رواتب موظفيها في الخدمة العامة فضلاً عن المستلزمات الأخرى السلعية والخدمية مما يعني شللاً كاملاً في الحياة الاقتصادية في قدرة المجتمع والمواطنين على الاستمرار في الحياة اليومية.

المبحث الثاني

تحليل سياسات التوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

من أهم المؤشرات الدالة على الوضع الخارجي للاقتصاد هو ميزان المدفوعات وسعر الصرف، إذ أن ميزان المدفوعات لدولة معينة هو سجل يبين المعاملات الاقتصادية كافة لهذه الدولة مع العالم الخارجي. ويشير سعر الصرف إلى المعدل الذي يتم عنده تبادل عملات مختلفة (مندور وآخرون، 2004، 35). وفي هذا المبحث سوف نتناول تحليل ميزان المدفوعات وحالات الاختلال في ميزان المدفوعات وتحليل السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي لكي نبين هل أن ميزان المدفوعات متوازن أم غير متوازن اقتصادياً في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (2004-2020).

أولاً/ تحليل هيكل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2020)

1 - تحليل تطور الحساب الجاري للمدة (2004-2020)

نلاحظ إن الحساب الجاري قد سجل فائضاً لمعظم السنوات خلال المدة (2004-2020) من خلال جدول (12)، باستثناء سنة 2004 التي سجل فيها الحساب الجاري عجزاً بمقدار (2404.6) مليون دينار، فيما سجلت السنوات المتلاحقة فائضاً متزايداً لمعظم السنوات، إذ بلغ حجم الفائض (1694.1) مليون دينار عام 2005 وارتفع ليصل إلى (32344.4) مليون دينار عام 2008، و بمعدلات نمو سنوية (11.9%) و (57.5%) للسنوات نفسها على الترتيب،

ويعزى هذا الفائض في الحساب الجاري إلى فائض الميزان التجاري لارتفاع حجم وأسعار الصادرات للنفط الخام، ثم انخفض حجم الفائض إلى (1270.7) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (96.1%-) لسنة 2009، نتيجة للآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية، ومن ثمَّ انخفاض سعره، مما انعكس بشكل مباشر على وضع الميزان التجاري، الذي يعد عنصراً مؤثراً في الحساب الجاري، ثم عاود حجم الفائض إلى الارتفاع مرة أخرى، للسنوات التالية، إذ بلغت أكبر قيمة للفائض السنوي (26365.8) مليون دينار عام 2011، و بمعدل نمو سنوي مرتفع جداً بلغ (170.4%)، انخفض حجم الفائض إلى (2771.7) مليون دينار عام 2017 ثم ارتفع في عام 2020 ليصل إلى (5123.3) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ ما مقداره (23.4%) ويعود ذلك إلى الفائض في الميزان التجاري

مليون دينار (2020-2004) المدة العراقية الميزان المدفوعات في ميزان التطور (12) تحليل

الميزان الكل	السور والخطا	حساب رأس المال	معدل النمو السنوي للحساب الجاري	الحساب الجاري	صافي التحويلات	صافي الدخل	ميزان الخدمات	معدل النمو السنوي للميزان التجاري	الميزان التجاري	السنة
(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
4212	1777.6	4839	-	-2404.6	1859.2	50.8	-822.3	-	-3492.3	2004
4374.5	589.2	-2091.2	-29.5	1694.1	3235.9	502.3	-5739.3	-2.05	3695	2005
7365.8	4.4	-7100	31.8	7095.6	-458.6	895.8	-5163.5	2.19	11821.9	2006
11757.9	-4121.4	15941.3	18.2	20062.7	-380.5	1483	-4004.3	80.2	21301.3	2007
18755.2	-11196.6	-21147.8	61.2	32344.4	-2931.7	6979.1	5257.9	57.5	33554.9	2008
-5817.3	-8255.5	6984.8	-96.1	1270.7	-1988.8	2095.5	-5944.9	-78.8	7108.9	2009
6286.3	-8704.1	2273.7	40.6	6430.4	-2552.5	1591.4	-7044.1	1.03	14435.6	2010
26365.4	-3561.1	-22804.3	3.10	26365.8	-4385.8	-201.6	-8095.2	1.70	39048	2011
7986.8	-4117.9	-25424.1	12.04	29542	-5112	1059.2	-10458.8	12.8	44053.6	2012
7860.9	-28114.2	-5483.3	-23.5	22590.3	-4865.3	-505.2	-11360.2	-10.7	39321	2013
-11871.2	-39874.5	-15465.6	8.13	24427.9	-3162.8	-530.8	10659.3	-1.4	38780.8	2014
-13470.6	-22564.8	-18446.5	-83.12	4121.3	542.2	-314.4	-6359.8	-73.5	10253.3	2015
-86690.0	-22732.1	-19961.4	-34.05	2717.7	1005.5	-7019.1	1766.2	-14.3	8785.3	2016
27030.0	-81158.0	-3135.7	41.3	13953.5	1183.3	-11837.1	12771.2	18.01	24608.3	2017
24369.0	-3299.0	-5845.8	-50.7	6880.3	1270.0	2798.0	-2203.8	3.2	25389.0	2018
343695.0	5667.2	-2343.2	-25.5	5123.3	1791.0	-3125.1	-38.6	-65.3909	8786.9	2019
392387.0	5891.7	-3265.1	13.8	5829.7	1853.0	-4023.2	-3.9	2.388783	8996.8	2020

المصدر: البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المنشورات السنوية، للسنوات 2004, 2005, 2006, 2007 عدد خاص .

-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (2008-2020).

-صندوق النقد الدولي، ميزان المدفوعات والإحصاءات المالية الدولية وإحصاءات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة لعام 2020، ص388.

لعام 2016 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات ، 2016، ص388. متاح على الموقع <http://www.amf.org.ae/ar>

بسبب ارتفاع قيمة الصادرات وجاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة الحاصلة في أسعار النفط الخام.

2- الميزان التجاري

نلاحظ من خلال الجدول (12) إن الميزان التجاري حقق فائضا طيلة مدة الدراسة (2004-2020) باستثناء عام 2004 الذي كان يعاني من عجز بلغ مقداره (-3492.3) مليون دينار للعام المذكور آنفا قياسا بعام 2003 الذي يعزى إلى انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من إيرادات النفط إذ سجلت قيمة الصادرات الكلية (29956020.0) مليون دينار أغلبها جاء عن عوائد تصدير النفط الخام البالغة (1745006) مليون دينار، بالمقابل فقد سجلت الاستيرادات الكلية مبلغاً مقداره (34050969.0) مليون دينار على أساس سيف لعام 2004 ، وهذا معناه أن الاستيرادات (X) أكبر من الصادرات (M) إي أن ميزان المدفوعات العراقي يحقق فائضا وهذا الفائض المتحقق ليس بسبب زيادة الإنتاج المحلي وإنما بسبب زيادة الصادرات النفطية وإن سوق هذه السلعة مرتبط بالسوق وبأسعار العالمية للنفط ويجعله عرضة للصدمات الخارجية، وإن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماد كبيرا على الاستيرادات في تلبية الطلب المحلي، وإن هذا يعمل على اختلال التوازن الداخلي فضلا عن التوازن الخارجي في الاقتصاد العراقي.

3- ميزان الخدمات

تظهر البيانات الواردة في الجدول (12) أن ميزان الخدمات سجل عجزاً للسنوات (2004-2020) باستثناء السنوات (2008، 2014، 2016، 2017) ويعزى هذا الفائض في السنوات المذكورة إلى انخفاض إجمالي الاستيرادات الكلية الأمر الذي انعكس في انخفاض قيمة الشحن والتأمين التي بلغت (7976.5) مليون دينار كون العراق من البلدان المتلقية لأغلب أنواع الخدمات ولأسيما خدمات النقل والتأمين والمالية، إما المقبوضات فقد سجلت ارتفاعا بنسبة (25.3%) إذ سجلت مبلغ (4131.0) مليون دينار في عام 2020 مقابل (3298.0) مليون دينار عام 2019 (البنك المركزي العراقي، 2019، 25).

4- فقرة صافي التحويلات

أما فيما يخص فقرة صافي التحويلات فنلاحظ هناك فائض للمدة (2004-2006) ، أما خلال المدة من (2007-2014) فقد كان هناك عجز ، وانخفض العجز المسجل في صافي التحويلات بنسبة (35%) ليبلغ (3162.8) مليون دينار في عام 2014 مقارنة بعام 2013 الذي سجل (4865.3) مليون دينار وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض العجز في صافي التحويلات الرسمية نتيجة لعدم استقطاع نسبة (5%) من الإيرادات المتحققة عن صادرات

العراق من النفط الخام كتعويضات عن حرب الخليج للفصل الرابع من عام 2014، أما خلال المدة (2015-2020) فقد كان هناك فائض بلغ ما مقداره (542.2) مليون دينار عام 2015 وارتفع ليصل إلى (1853.0) مليون دينار عام 2020 وهذا الفائض يعود إلى التحويلات الخاصة فقد سجل مبلغاً مقداره (91.9) مليون دينار (البنك المركزي العراقي، 2020، 23) والتي تضم تحويلات العاملين العراقيين في الخارج لأكثر من سنة فضلاً عن المساعدات العائلية المحولة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم.

5- تحليل اتجاهات حساب رأس المال للمدة (2004-2020)

إن وضع حساب رأس المال للمدة (2004-2020) في جدول (12) قد سجل عجزاً لأغلب السنوات ، باستثناء السنوات (2004، 2007، 2009، 2010) ، إذ كانت قيمة الفائض في هذه السنوات (4839 ، 15941.3 ، 6984.8 ، 2273.7) مليون دينار على الترتيب ، فيما سجلت السنوات الأخرى عجزاً بمقدار (2091.2، 7100، 21147.8) مليون دينار للسنوات (2005 ، 2006 ، 2008، على الترتيب ، وارتفع حجم العجز لحساب رأس المال ليصل إلى (5483.3) مليون دينار سنة 2013 وواصل ارتفاع حجم العجز في حساب رأس المال ليصل إلى (5845.8، 2343.2، 3265.1) مليون دينار للسنوات 2018 و 2019 و 2020 على الترتيب. وتبين حالات العجز في السنوات المذكورة أن حركات رؤوس الأموال إلى الخارج تفوق حركته إلى الداخل مما يؤثر تسرب لرؤوس الأموال العراقية إلى الخارج بالرغم من الحاجة الملحة لهذه الأموال. ويعود السبب في ذلك إلى البيئة الطاردة لرؤوس الأموال المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي والأمني في الدولة العراقية.

6- فقرة السهو والخطأ

أما فيما يخص فقرة صافي السهو والخطأ فقد سجلت عجزاً طيلة مدة الدراسة (2004-2020) باستثناء السنوات (2004، 2005، 2006، 2019، 2020) ، فقد سجلت هذه الفقرة مبلغاً قدره (39874.5) مليون دينار عام 2014 وارتفعت لتصل إلى (56674.5) مليون دينار عام 2019 ، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية أم للقطاع الخاص لم تغط بالكامل، وربما تفسر إن هناك قيوداً دائنة قدرت بأكثر من قيمتها.

ثانياً/ تحليل حالات الاختلال(فائض أو عجز) في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2020)

يهدف تحليل حالات الاختلال في ميزان المدفوعات الى دراسة وضع ميزان المدفوعات خلال مدة الدراسة وبيان حالة ميزان المدفوعات من حيث التوازن او الاختلال(الفائض او العجز) وتأثير ذلك في الاقتصاد العراقي، اذ ان حصيلة التوازن الخارجي تتعكس بشكل كبير على القطاعات الاقتصادية المختلفة خصوصاً وان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات ذات الانكشاف الاقتصادي المرتفع، لذلك يؤدي الفائض المتحقق دوراً كبيراً في سد الفجوة المتحققة بين الانتاج المحلي من السلع والخدمات والطلب المحلي عليها وذلك ابتداء من خلال تغطية الاستيرادات اولاً وثانياً تحقيق فائض يتم الاعتماد عليه في جانب الانفاق الحكومي الذي يشكل هو الآخر جانباً مهماً من الطلب الكلي. ويظهر من الجدول (12) ان الميزان الكلي كان يتسم من فائض طيلة مدة الدراسة باستثناء السنوات 2009 و2014 و2015 و2016 وكان مقدار العجز قد بلغ(5817.3 و 118711.2 و 13470.6 و 86690.0) مليون دينار على التوالي ،اما السنوات من عام 2004 حتى عام 2008 فنلاحظ وجود فائض في ميزان المدفوعات، بلغ حجم الفائض في ميزان المدفوعات للسنوات 2004 و2005 و2006 و2007 و2008 (4212 ، 4374.5 ، 7365.8 ، 11757.9 و 18755.2) مليون دينار على الترتيب وذلك لزيادة الصادرات النفطية ولزيادة اسعار النفط العالمية التي ساعدت بزيادة قيم الصادرات العراقية ويعود سبب العجز في السنوات المذكورة انفاً في ميزان المدفوعات لعجز حساب رأس المال .

أما بقية سنوات المدة فقد سجلت فائضا مقداره (6286.3 ، 26365.4 ، 7986.8 ، 7860.9) مليون دينار للسنوات 2010 و2011 و2012 و2013 ، اما السنوات من 2017 و2018 و2019 و2020 فقد بلغ حجم الفائض فيها ما مقداره (27030.0 ، 24369.0 ، 34695.0 ، 392387.0) مليون دينار ، فيما بلغت اكبر قيمة لفائض ميزان المدفوعات (393695.0) مليون دينار سنة 2020 ، وتحقق هذا الفائض نتيجة لتقلص العجز في حسابي صافي الخدمات والدخل الثانوي إما المعاملات الرأسمالية فقد كانت تعاني من عجز نتيجة للتحويلات الرأسمالية من مقيمين في العراق إلى ذويهم في الخارج . ويتضح بشكل عام أن ميزان المدفوعات قد حقق فائضا في اغلب سنوات الدراسة وان السنوات التي حصل فيها العجز تعد حالات استثنائية فهي أما لسبب الأزمة المالية العالمية (2008-2009)

وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي وخصوصاً أسعار السلع الأساسية التي يعد من أهمها النفط الخام، أو في السنوات (2014، 2015، 2016) بسبب الحرب على داعش وآثارها في الاقتصاد العراقي و ما صاحبها من انخفاض في إنتاج النفط الخام وانخفاض أسعاره، ثم بعد ذلك تحققت حالات الفائض مرة أخرى في ميزان المدفوعات من 2017 ولغاية 2020، ويعتمد الاقتصاد العراقي في تغطية الفجوة الحاصلة بين الطلب الكلي والعرض الكلي على العالم الخارجي إذ الإنتاج المحلي من السلع والخدمات (جانب العرض) لا يغطي الطلب على السلع والخدمات ويجري سد هذه الفجوة من خلال الاستيرادات، هذا فضلاً عن ذلك فإن الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات يسهم في تغطية الإنفاق الحكومي إذ تعتمد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية في تمويلها بنسبة تصل أحياناً إلى 90% وعليه تصبح حصيلة ميزان المدفوعات هي المحرك الأساسي للطلب الكلي في العراق من خلال النفقات العامة في الموازنة الجارية من خلال الرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات الثابتة وشراء الموجودات غير المالية فضلاً عن الإنفاق الاستثماري الذي تعكسه المشروعات المنفذة في الموازنة الاستثمارية وعليه فإن التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كلياً على حصيلة التوازن الخارجي التي اتسمت بشكل عام بفائض مستمر في ميزان المدفوعات.

ثالثاً/ تحليل اتجاهات السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

تحتل التجارة الخارجية بأهمية كبيرة لأي دولة بوصفها نقطة اللقاء المصالح الدولية، وتفرض تأثيراتها على المسارات التنموية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تتجم عن النفاذ إلى الأسواق العالمية وتجنب العوائق التي تقف أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول إن التجارة الخارجية يتضح دورها من خلال تحقيق معدلات مهمة من النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل جديدة، تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة، ويعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة انكشافه للعالم الخارجي خصوصاً بعد فتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها، وهذه الإجراءات عرضت قطاعات الإنتاج السلعية والخدمية إلى المنافسة الشديدة من قبل المنتجات التي تمتاز بانخفاض الأسعار وذات نوعية أفضل من المنتجات المحلية من وجهة نظر المستهلك وكانت النتيجة تعرض المنتجين المحليين إلى الخسائر (معلي، 2014، 7-11).

ويعتمد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط فإن أي زيادة في عوائده تؤدي حتماً إلى النمو الاقتصادي ولكن تحقيق هذا الهدف جاء على حساب الهدف الآخر وهو التنويع الاقتصادي، بمعنى إن

زيادة الإيرادات النفطية ما لم تستخدم في تنمية القطاعات الأخرى وتنويع الاقتصاد سوف تعمل على زيادة أهمية القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات الأخرى ومن ثمّ انخفاض درجة التنويع الاقتصادي، من هذا يتضح وجود علاقة طردية بين عملية التنويع والنمو، حيث أن النمو الاقتصادي يعتمد على حصة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي (صالح، 2013، 45). إن تنويع هيكل التجارة الخارجية هو انعكاس لتنويع الهيكل الإنتاجي، والتجارة الخارجية تؤدي دوراً مهماً في خلق التوازن بين العرض والطلب وسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في الداخل، ويعاني العراق من اختلال هيكله الاقتصادية وتخلّف بنيانها مما يجعلها غير مرنة على مواكبة الظروف المتغيرة، وقد تتمثل هذه الظروف بتحول الطلب عن السلعة الأساسية التي ينتجها العراق (النفط الخام) فيكون في النتيجة العجز عن تصريف هذه السلع ومن ثمّ ظهور العجز في الميزان التجاري (عبد الخالق، 1986، 134)، فالميزة النسبية في صادرات معينة تتوقف على عرض معين لعناصر الإنتاج، ومستوى معين للمعرفة التكنولوجية في البلاد الداخلة في التجارة الدولية، ومن المؤكد أن تؤدي التغيرات غير المتكافئة في أي منها إلى التأثير في الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض سلع التصدير ومن ثمّ التأثير في توازن الميزان التجاري. (بكري، 1988، 156)، والجدول (13) يبين حجم الصادرات والاستيرادات الإجمالية وحجم الصادرات النفطية ونسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الإجمالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

ويتضح أن قيمة الصادرات الكلية ازدادت من (29956020.0) مليون دينار عام 2004 لتصل إلى (79028558.7) مليون دينار في عام 2008 وذلك بسبب الزيادة المطلقة في قيمة الصادرات النفطية بالرغم من انخفاض مساهمة الصادرات النفطية من 98% عام 2004 إلى 97% عام 2008 من إجمالي الصادرات الكلية في عام 2013 بلغت الصادرات الكلية (10402416) مليون دينار وهذا يعود إلى ارتفاع حجم الصادرات النفطية جراء الزيادة الحاصلة في الإنتاج النفطي من خلال جولات التراخيص التي بدأت عام 2010 مما أدى إلى أن تبقى الصادرات النفطية محافظة على ترتيبها المتمثل بـ (99%) لاغلب السنوات.

الجدول (13) الصادرات والاستيرادات الإجمالية في الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى الصادرات الإجمالية للمدة (2004-2020) مليون دينار

الصادرات الكلية	الصادرات الكلية	الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية		السنة
		النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
34050969.0	29956020.0	%2	2821101	%98	1745006	2004
45145710.0	39963945.0	%3	3973204	%97	2319009	2005
36914707.8	48780390.6	%3	4848331	%97	2970800	2006
31422753	51158039.1	%5	5078032	%95	3777100	2007
48249768.6	79028558.7	%3	7840971	%97	6188400	2008
48569040	46129590	%1	4786748	%99	41342842	2009
51380550	60563880	%1	5541845	%99	55022035	2010
59295105	93226770	%1	8528585	%99	84698185	2011
68800996	109847694	%1	1087472	%99	108760222	2012
69200934	104669488	%1	9716855	%99	94952633	2013
63174276	99769428	%1	1733157	%99	98036271	2014
46463550	61235020	%3	5245472	%97	55989548	2015
40707520	49144620	%2	3790093	%98	45354527	2016
45060540	68495210	%2	2496283	%98	65998927	2017
54425840	102767210	%4	1114306	%96	101652904	2018
57559000	78895741	%3	3896475	%97	74999266	2019
57676576	916822311	%2	18336325	%98	898485986	2020

المصدر : المديرية العامة للأحصاء و الأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، اعداد مختلفة للسنوات (2004-2020) بغداد، البنك المركزي العراقي ، ص45.

- المديرية العامة للأحصاء و الأبحاث ، النشرة السنوية للسنوات (2004-2020) ، بغداد، البنك المركزي العراقي جدول 28 و ص64.

ملاحظة : - قيمة الاستيرادات على اساس سيف .

الحقل (2) و (4) نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى الصادرات الكلية من احتساب الباحثة .

إن اغلب سنوات الدراسة كانت الصادرات النفطية فيها تتراوح بين (97%-99%) باستثناء سنة

2007 التي بلغت نسبتها 95% وهذا يعكس الاعتماد الكلي للصادرات العراقية على الصادرات

النفطية ، و أن هذه الحصيلة هي انعكاس للهيكل الإنتاجي الذي سبقت دراسته ووجدناه يعتمد بنسبه

تصل الى (60%) في قطاع النفط الخام مما يجعل الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساسي على حجم

إنتاج هذه السلعة وحجم صادراتها وأسعار النفط في السوق الدولية ، إذ أن هذه المتغيرات هي التي تحدد

القيمة النهائية للصادرات العراقية .

بعد 2003 إذ لم يحصل تحسن في تنويع الهيكل الإنتاجي وذلك بسبب السياسات الفاشلة للحكومات المتعاقبة من عملية التغيير السياسي ولحد الآن.

وتشير البيانات الواردة في الجدول (14) الى درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي اذ بلغت درجة انكشافه في عام 2004 (120.2%) ، وانخفضت في عام 2007 لتبلغ (74.1%) واستمرت بالانخفاض إلى أن وصلت في عام 2013 (63%) أما في عام 2018 فقد بلغت ما مقداره (61%) في حين بلغت في عام 2020 ما مقداره (56.1%) وهذه النسب تبين أن الاقتصاد العراقي يعاني من درجة عالية من الانكشاف الاقتصادي . ولأجل احتساب مؤشر التوازن الخارجي (مؤشر سياسة التوازن الخارجي) الذي يُعد من أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي ومدى نجاح السياسات في تحقيق هدف التوازن الاقتصادي ، وقد سجل مؤشر التوازن الخارجي (نسبة فائض أو عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي) تحسناً ملحوظاً، إذ تحقق فائض بمقدار (11865682.8) مليون دينار عام 2006 بعد أن كان هناك عجز بمقدار (5181765-) عام 2004 وبلغت نسبة الفائض للناتج المحلي الإجمالي (12.4%) لعام 2006، أما في عام 2013 فأن الفائض يقدر بحوالي (29499356.4) مليون دينار ونسبته (10.7%) . وفي عام 2017 بلغ الفائض ما مقداره (387349.3) مليون دينار ونسبته (1.7%) ، ومن خلال البيانات يتبين ان العراق يعاني فائض فجوة التوازن طيلة مدة الدراسة باستثناء السنوات (2004، 2005، 2014، 2016، 2018) التي كانت تعاني من عجز إذ بلغ مؤشر التوازن الخارجي ما مقداره (7.6) ، (7.01) ، (7.6) ، (2.22) ، (-1.9) على التوالي للسنوات المذكورة آنفاً وهذا يعود بسبب ارتفاع الصادرات النفطية ومن ثمَّ زيادة الصادرات الكلية وليس الى تحسن القطاعات الاقتصادية الاخرى .

الجدول (14) تطور فجوة التوازن الخارجي ودرجة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) مليون دينار

السنة	الصادرات X (1)	الاستيرادات M (2)	صافي الصادرات (X- M) (3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (4)	مؤشر التوازن الخارجي * (3/4) (5)	التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات (6)	درجة الانكشاف الاقتصادي 6/4 (7)
2004	29956020.0	34050969.0	- 4094949	53499238.6	-7.6	64006989	%120.2
2005	39963945.0	45145710.0	-5181765	73911088.3	-7.01	85109655	%115.7
2006	48780390.6	36914707.8	11865682.8	96067160.6	12.4	85695098.4	%89.6
2007	51158039.1	31422753	19735286.1	111961230.2	17.6	82580792.1	%74.1
2008	79028558.7	48249768.6	30778790.1	158443584.4	19.4	127278327.3	%81.1
2009	46129590	48569040	51390286.2	130805610	39.3	94698630	%72
2010	60563880	51380550	60049634.6	167838233.7	35.8	111944430	%66
2011	93226770	59295105	92666948.7	218617834.8	42.4	152521875	%69
2012	109847694	68800996	10880086.4	255727068.5	4.25	178648690	%69
2013	104669488	69200934	29499356.4	274745875	10.7	173870422	%63
2014	99769428	63174276	-20209960.3	267350517.2	-7.6	162943704	%61
2015	61235020	46463550	9032718.5	196203013.3	4.6	107698570	%55
2016	49144620	40707520	-44171588.6	1987744369	-2.22	89852140	%45
2017	68495210	45060540	387349.3	224636323.2	1.7	113555750	%51
2018	102767210	54425840	-28358656.6	258035199.6	-1.9	157193050	%61
2019	86365673.2	57559498.1	28806175.1	262917150.0	11.8	143925171.3	%54.7
2020	916822311	576765761	340056550	266190571.3	12.7	1493588072	%56.1

المصدر/ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، احصاءات التجارة الخارجية.
الحقل (3) (5) (6) (7) من احتساب الباحثة بالاعتماد على المصدر اعلاه.

*تم استخراج مؤشر التوازن الخارجي من خلال القانون الاتي
فجوة التوازن الخارجي/ الناتج المحلي الاجمالي . 100 = مؤشر التوازن الخارجي

والجدول (15) يبين درجة الانكشاف الاقتصادي بالمقارنة مع دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والذي يشير إلى نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت النتيجة كبيرة دل ذلك على انكشاف وتبعية البلد المعني للعالم الخارجي والعكس يعني درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار انه لا يمكن الاعتماد على هذا المؤشر بشكل مستقل من اجل الحكم على تبعية البلد من عدمه، لان هناك بعض البلدان يرتفع فيها هذا المؤشر وهي غير تابعة لان العالم الخارجي يعتمد عليها في تلبية احتياجاته وليس العكس. وينبغي أن لا تتجاوز نسبة هذا المؤشر 20% وهو الحد الأقصى من حجم الناتج المحلي الإجمالي . ونلاحظ أن نسبة مؤشر الانكشاف الاقتصادي من خلال نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2020) على الرغم من انها انخفضت لكنها تتجاوز نسبة الـ 20% ، وهذا ما يُدلل على مدى تبعية وانكشاف الاقتصاد العراقي الى العالم الخارجي، إذ معروف انه

يُعاني من مشكلات تراكمية كثيرة تعوق تطور الاقتصاد وتقدمه نحو الإمام، مثل حرب الخليج الأولى والثانية، والعقوبات الدولية في التسعينات الذي تسبب في ارتفاع التضخم بشكل كبير جداً، وتفاقم مشكلة

المديونية بسبب الحروب والعقوبات الدولية، واحتلال العراق عام 2003 وزيادة حدة العنف وتدهور الوضع الأمني ما بين (2005-2007) ، وحصول الأزمة المالية العالمية (2008-2009) ، مع استمرار الخلافات السياسية ، كل هذا أدى إلى تدهور الاقتصاد العراقي، فأصبح معتمداً على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته.

الجدول (15) درجة الانكشاف الاقتصادي في بعض الدول لسنوات مختارة

السنة	درجة الانكشاف الاقتصادي في الولايات المتحدة	درجة الانكشاف الاقتصادي في السعودية	درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق
2004	15.03	61.53	120.2
2008	20.54	75.78	81.1
2013	21.88	72.52	63
2018	20.24	50.34	61
2020	19.21	51.56	56.1

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشرات وإحصاءات متاح على الموقع

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

لا يمكن لأي بلد أن يستغني عن الاقتصادات الأخرى مهما بلغت قدراته الاقتصادية بما في ذلك اقتصاد الولايات المتحدة الذي يعد الأقوى عالمياً؛ إلا أن التوازن بين قدرات الاقتصاد الداخلية وحجم التجارة الخارجية يظل المعيار الأهم في تحديد درجة الانكشاف الاقتصادي لأي بلد ، ولعل ما نراه من حروب تجارية بين واشنطن وبكين؛ يرجع إلى وجود انكشاف اقتصادي لمصلحة الصين، جعل الأولى تتخذ إجراءات حمائية قاسية عبر فرض رسوم جمركية على المنتجات الصينية وبتلك الإجراءات كسرت أمريكا قواعد التجارة الحرة، وفي الوقت نفسه سعت الصين إلى التخلص من التبعية الأمريكية عبر زيادة قدراتها الداخلية على جميع المستويات بما في ذلك التبعية التقنية.

وترى الباحثة انه لا يوجد توازن خارجي وإنما في اغلب السنوات حقق العراق فائضا في ميزان المدفوعات وان بيانات التجارة الخارجية تشير إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً شديداً كلياً في تلبية طلبه المحلي على الاستيرادات في الوقت الذي تتميز صادراته في تركيزها في سلعة واحدة هي النفط الخام وهذا يعكس خلافاً واضحاً في جانب التوازنات الاقتصادية الخارجية والداخلية ولا بد من وضع حلول ناجعة لمعالجة هذا الخلل الكبير في التوازنات الاقتصادية لأن أي خلل يحصل في قيمة الصادرات العراقية تكون آتية كارثية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث

تحليل أهداف سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يعد معدل نمو الدخل القومي من أهم الأهداف التي تستخدمها الدول في خططها الاقتصادية سواءً السنوية أم الخمسية ولذلك فإن السياسة الاقتصادية تركز على هذا الهدف بوصفه مؤشراً للنمو الاقتصادي ويعد أحد المقاييس الكمية في قياس عملية التنمية الاقتصادية. والحكومة تستهدف أيضاً مستويات التشغيل في الاقتصاد الوطني من خلال معدل البطالة بوصفه أحد المقاييس الرئيسة لاداء الاقتصاد وتسعى السياسة الاقتصادية لكل بلد ان يبقى هذا المعدل عند المستويات المنخفضة، فضلاً عن المستوى العام للأسعار إذ يعد من المقاييس المهمة لاداء الاقتصاد ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو إحدى الطرائق المهمة لقياس المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) ، وسوف يتم في هذا المبحث تحليل هذه المتغيرات التي تعد من أهداف سياسات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

أولاً: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يعد معدل النمو الاقتصادي مؤشراً يستخدم للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي، ونجد من المناسب التمييز بين المتغيرات و المؤشرات و بخاصةً في الدراسات الاقتصادية التطبيقية وعدم الخلط بينهما فالمتغيرات تشير إلى الأشياء التي يكون مقدارها قابلاً للتغيير وهذا يعني أنها أشياء يمكن إن تتخذ قيما مختلفة مثل مصادر النمو المختلفة. أما المؤشرات فهي السمات التي تشكل هدف العملية التنموية وسوف يتم تحليل الدخل القومي وحصة الفرد منه في العراق للمدة (2004-2020) ، لأنه يعكس إجمالي النشاط الاقتصادي السائد ولو بشكل تقريبي ثم دراسة الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية من خلال حصة الفرد العراقي من هذا الدخل ، إن متابعه نمو الدخل القومي تعد من النقاط الرئيسة لمعرفة تحقيق النمو الاقتصادي وتأثير اتجاهاته في الاقتصاد، والجدول (16) يبين الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) ونلاحظ أن الدخل القومي قد بلغ (46923315.7) مليون دينار عام 2004 وارتفع إلى (147641254.0) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (47.5%) عام 2008 مقارنة مع عام 2007 ،إما في عام 2013 فقد بلغ الدخل القومي ما مقداره (243518658.5) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قد بلغ (7.2%) مقارنة مع عام 2012، وهذا يعود إلى التحسن في أسعار النفط وارتفاع الإيرادات النفطية التي انعكست في تحسن القيم المطلقة في الدخل القومي ،في حين انخفض الدخل القومي إلى (221765433.2) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.9%) عام 2018 بعد أن كان قد بلغ ما مقداره (18.5%)

عام 2017 ،أما في عام 2020 فقد ارتفع الدخل القومي الى (227884953.7) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.4%) بعد أن كان قد بلغ ما مقداره (1.3%) عام 2019، وبلغ معدل النمو المركب للدخل القومي (10.84%) للمدة 2004-2020.

في الوقت الذي بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ما مقداره (4828348.9) دينار عام 2008 بعد إن كان (1728935.7) دينار عام 2004، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ما مقداره (6938689.3) دينار عام 2013 ، وذلك بفضل التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط ، اما في عام 2017 فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ما مقداره (5947994.2) دينار ، فيما بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (6017876.7) دينار عام 2020 ، وبلغ معدل النمو المركب لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ما مقداره (8.11%) للمدة (2004-2020) ،وهذا يعود إلى تحسن الاقتصاد العراقي تدريجيا بعد الضغوط الاقتصادية الشديدة التي شهدتها السنوات الماضية. وقد تلقى الاقتصاد العراقي دفعة من الثقة بتوقيع عدة اتفاقيات تجارية مع دول الجوار ضمن جهود الدولة في إعادة الأعمار .

الجدول (16) الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

السنة	الدخل القومي مليون دينار (1)	معدل النمو السنوي % (2)	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (دينار) (3)
2004	46923315.7	82.4	1728935.7
2005	65798566.8	41.1	2353058.2
2006	85431538.8	29.8	2926339.0
2007	100100816.6	17.2	3372432.1
2008	147641254.0	47.5	4828348.9
2009	120429277.2	18.4-	3803294.1
2010	146453468.5	21.6	4507651.4
2011	192237070.3	19.2	5766173.9
2012	227221851.2	18.2	6642506.0
2013	243518658.5	7.2	6938689.3
2014	236708036.0	2.8-	6798184.6
2015	185550902.2	21.6-	5269446.2
2016	186397293.8	5.4	5153492.2
2017	220905643.8	18.5	5947994.2
2018	221765433.2	3.9	5982357.9
2019	224654190.5	1.3	6015436.5
2020	227884953.7	1.4	6017876.7
معدل النمو المركب	10.84		8.11

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، إعداد مختلفة، صفحات مختلفة.

الحقل (2) من احتساب الباحثة

ومن خلال مقارنة معدل النمو المتحقق مع معدل النمو المستهدف بخطة التنمية الوطنية للمدة (2004-2022) وهذا ما يوضحه الجدول (17) الذي يبين إن معدل النمو المستهدف الذي تم تقديره أو تحديده للمدة (2004-2008) هو (6.6) في حين كان معدل النمو المتحقق قد بلغ ما مقداره (5.0) أي مقدار الانحراف في معدل النمو بلغ (1.6) ، وهذا يعود إلى عدم التنوع في النشاطات الاقتصادية والتركيز على سلعة واحدة وهي النفط ، فضلاً عن الخلافات السياسية التي يعيشها العراق منذ 2003 مما ينعكس على عمل المؤسسات الاقتصادية، ولا يمكن للاقتصاد العراقي إن ينهض دون مساهمة القطاعات الإنتاجية مساهمة فعلية في تحقيق معدل النمو الاقتصادي.

الجدول (17) معدل النمو الاقتصادي المستهدف والمتحقق في الاقتصاد العراقي ضمن خطط التنمية الوطنية

سنوات الخطة الخمسية	معدل النمو المستهدف %	معدل النمو المتحقق %	الانحراف* في معدل النمو %
2008-2004	6.6	5.0	1.6
2012-2008	8.3	8.2	0.1
2017-2013	9.4	7.2	2.2
2022-2018	7.5	5.0	2.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، (2018-2022) بغداد، 2013، ص 2-8.
الانحراف* = النمو المستهدف - النمو المتحقق

أما خلال المدة (2008-2012) فقد بلغ معدل النمو المستهدف (8.3%) في حين كان معدل النمو المتحقق قد بلغ (8.2%) (بأنحراف في معدل النمو قد بلغت (0.1%)، وهذا الانخفاض أو الانحراف تحقق بفعل العوامل الدولية والمحلية معا وانخفاض آثار الأزمة المالية العالمية في أسعار النفط والطلب العالمي عالية فضلاً عن استجابة السياسة الاستثمارية لهدفها المتبنى في الخطة عن جعل قطاع النفط يحتل المركز الأول في سلم تخصيصات الاستثمار وبنسبة 15% من إجمالي الاستثمارات وكان لها الأثر الفاعل في تحقيق تلك الزيادة .

بينما خلال الخطة الخمسية للمدة (2013-2017) بلغ معدل النمو المستهدف (9.4%) إما المتحقق فقد بلغ (7.2%) وبلغ مقدار الانحراف في معدل النمو ما مقداره (2.2%)، إن نسبة النمو هي أقل مما هو مخطط له لمرحلة 2013-2017 إذ تم استهداف بلوغ نسبة 9.4% سنوياً ، وإن أسباب هذه الفجوة بين النسبة المستهدفة والنتائج الفعلية لمعدلات النمو تعود إلى ضعف البنية التحتية في الاقتصاد العراقي.

في حين أشارت خطة التنمية الوطنية للمدة (2018-2022) إلى إن معدل النمو المستهدف قد بلغ (7.5%) في حين كان المتحقق قد بلغ (5.0%) لعام 2018 وبلغ مقدار الانحراف في معدل النمو ما مقداره (2.5%)، استهدفت خطة التنمية الوطنية (2018-2022) تحقيق معدل نمو اقتصادي

مناسب يتفق والمعدلات التي حققها وبخاصه مع ادامة الانتاج النفطي والقدرة على تحقيق صادرات نفطية ضامنة لاستدامة الايرادات المالية التي يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى. الا ان هذا النمو يظل مقيدا بالقدرة على ضمان مستوى مقبول من الاستخدام والتشغيل وايجاد فرص عمل اضافية خاصه الى الداخلين الجدد لسوق العمل فضلا عن ترجمة هذا النمو الى مستوى معيشي لائق لجميع الفئات تحت مظلة العدالة في توزيع الدخل وعدم السماح باتساع التفاوت في مستويات المعيشة ومحاربة الفساد الاداري والمالي بوصفه احد العوائق الاساسية للتنمية على الرغم من كل الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي . ومن خلال بيانات الجدولين (16) (17) يمكن القول أن معدلات النمو السنوية كانت متذبذبة بين معدلات موجبة وأخرى سالبة وان التذبذب يعود بالدرجة الأساسية للتغيرات الحاصلة في الدخل المتأتي من القطاع النفطي إذ أصبح معدل النمو سالباً بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الخام في كانون الأول عام 2009 إلى 38 دولاراً للبرميل بعد أن وصلت إلى 142 دولاراً للبرميل في حزيران عام 2008 ، وقد أدى هذا الى انخفاض الدخل المتأتي من الناتج النفطي الذي يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي العراقي وقد تكررت هذه الحالة في عام 2015 للسبب نفسه فضلا عن الآثار المترتبة من الحرب مع العصابات الإرهابية وانعكاسها مع انخفاض في مستويات الدخل أما بخصوص المستويات المستهدفة أو المتحققة في الخطط القومية فان جميع الخطط حققت انحرافا سلبيا في تحقيق معدلات النمو المستهدفة مما يؤثر فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو المستهدفة مما انعكس سلبا على القطاعات الاقتصادية المهمة وخصوصا القطاعيين السلعيين الأساسيين وهما قطاعا الزراعة والصناعة التحويلية.

وترى الباحثة إن معدلات النمو المتحققة لم تصل إلى مستوى معدلات النمو المستهدفة وكانت هناك فجوة ما بين المعدل المستهدف وما بين المعدل المتحقق ولكن حتى معدلات النمو المتحققة هي معدلات تعتمد على النمو في القطاع النفطي وليس القطاع الحقيقي وهذا يعود إلى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد العراقي فضلاً عن إن استمرار الأوضاع المتذبذبة في العراق وعدم استقراره امنيا وسياسيا يحول دون بلوغ النسبة المستهدفة .

ثانياً: تحليل تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. وبؤدي الارتفاع في معدل التضخم إلى تدني الثقة بالعملة الوطنية ، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة في سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، وإن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب

فهو يعتمد على الصادرات النفطية بنسبة لا تقل عن 98% وان إي تغير في أسعار النفط بالسوق العالمية سرعان ما ينتقل أثرها إلى الاقتصاد ضمن ما يعرف بصدمة العرض الخارجي ، وتظهر آثار هذه الصدمة عن طريق زيادة معدل التضخم وفقدان الثقة بالعملة المحلية مما جعل الأفراد يتوجهون إلى استخدام الدولار الأمريكي كوسيط في عملية التبادل (الخرجي، 2015، 5).

وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى ظهور واستمرار التضخم في العراق منها :-

1-انعدام النهج الاقتصادي: إذ لم يكن الاقتصاد العراقي اقتصاداً مداراً بشكل كامل ولا اقتصاد حر بشكل كامل بل كان هجيناً، إذ اعتمد على مناهج وآليات متناقضة فيما بينها ولا سيما بعد عام 2003 فضلاً عن عدم وجود برامج اقتصادية واضحة المعالم من لدن الدولة الأمر الذي أدى إلى عدم إعادة أعمار البنية التحتية. (علوان 2006، 5).

2-الإنفاق الحكومي: أدت قرارات زيادة رواتب الموظفين والعاملين في كل مفاصل الدولة الى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

3-عرض النقد: يعد من ابرز العوامل المؤدية إلى ارتفاع معدلات التضخم، إذ أدى ارتفاع عرض النقد للمدة (2004-2020) إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة جداً.

4-انعدام التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي: يتصف الجهاز الإنتاجي في العراق بأنه غير مرن تجاه تغيرات الطلب ما نتج عنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات في البلد.

ويمكن بيان تطور معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) إذ كان التحدي كبيراً لمواجهة مشكلة التضخم بسبب المشكلات الموروثة وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي، فضلاً عن انهيار البنى التحتية وخصوصاً للقطاعات الإنتاجية .

وبين الجدول (18) تطور معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (36.4) وبمعدل نمو سنوي وصل إلى (26.8%) ، في حين بلغ الرقم القياسي لأسعار الأساس (55.3) وبمعدل نمو سنوي بلغ ما مقداره (8.9%) في عام (2004) وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليصل إلى (112.7) وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.7%) لعام 2008 ، بينما الرقم القياسي لأسعار الأساس بلغ (110.9) وبمعدل تضخم أساسي بلغ (10.9%) في عام (2008)، ويعود الارتفاع في معدلات التضخم في السنوات الأولى بعد التغير في عام (2003) إلى جملة أمور منها :

أ-زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة حرمان السنوات السابقة للتغير .

ب-زيادة الرواتب والأجور للعاملين في القطاع العام التي تحولت إلى طلب على السلع.

ت-عدم وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لطلبات المستهلكين فأدى إلى زيادة الاستيراد لسد العجز في المعروض السلعي.

ث-ضعف السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم.

إن إجراءات السلطة النقدية القاضية بإتباع سياسة نقدية انكماشية أدى إلى انخفاض معدلات التضخم ، وانخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليصل إلى (142.7) وبمعدل تضخم سنوي بلغ (1.9) في حين بلغ الرقم القياسي لأسعار الأساس ما مقداره (148.0) وبمعدل تضخم أساسي بلغ (0.4%) عام 2013، وهذا يعود إلى تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار فضلاً عن انعدام القيود الكمرية على السلع المستوردة مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم الأساسي ، وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليصل إلى (148.4) وبمعدل تضخم سنوي بلغ (0.2%) ، بينما الرقم القياسي لأسعار الأساس بلغ (144.6) وبمعدل تضخم أساس بلغ ما مقداره (2.2%) عام 2017، أما في عام 2020 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى (105.3) وبمعدل تضخم سنوي بلغ (0.2%) بينما الرقم القياسي لأسعار الأساس لعام 2020 بلغ (107.8%) وبمعدل تضخم أساسي بلغ (0.2%)،

الجدول (18) الرقم القياسي العام والأساس لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020) سنة الأساس (2007=100)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %	الرقم القياسي لأسعار الأساس	معدل التضخم الأساس %
2004	36.4	26.8	55.3	8.9
2005	49.9	37.1	67.6	22.2
2006	76.4	53.1	87.8	29.9
2007	100.0	30.9	100.0	13.9
2008	112.7	12.7	110.9	10.9
2009	122.1	8.3	130.7	17.9
2010	125.1	2.5	134.3	2.8
2011	132.1	5.6	138.4	3.1
2012	140.1	6.1	147.4	6.5
2013	142.7	1.9	148.0	0.4
2014	145.9	2.2	152.0	2.7
2015	145.0	1.4	151.5	-0.3
2016	148.1	0.1	147.8	-2.4
2017	148.4	0.2	144.6	2.2
2018	149.0	0.4	145.4	0.6
2019	105.8	0.8	107.2	0.1
2020	105.3	0.2	107.8	0.2

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية (2004-2020)، بغداد، البنك المركزي العراقي، ص42.

ويعود ذلك إلى ارتفاع قسم السكن بنسبة (1.6%)، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة (2.8%)، وكذلك قسم التعليم بنسبة (0.2%) وقسم السلع والخدمات المتنوعة بنسبة (1.2%) وقد حققت السلطة النقدية انجازاً كبيراً في خفض معدلات التضخم (البنك المركزي العراقي، 2019، 43) ولكن بسبب الاختلالات الهيكلية وانعدام فرص الاستقرار في البنية الاقتصادية المتمثلة بالاعتماد على القطاع النفطي في توليد

الموارد المالية ، وعدم وجود قطاعات إنتاج حقيقية مما بدد فرص تعبئة المدخرات الوطنية المتأتية من إنتاج النفط الخام.

ويلاحظ من الجدول المذكور أن معدلات التضخم السنوي بعد عام 2008 أصبحت بمرتبة واحدة بعد أن كانت في السنوات السابقة بمرتبتين وبنسبة عالية . وقد استمر هذا المعدل بالانخفاض بشكل عام باستثناء بعض السنوات.

ويشير الرقم القياسي إلى أن معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي بدأت تتجه نحو الانخفاض ويعود السبب الرئيس في هذا الانخفاض إلى اعتماد السياسة النقدية سياسة وسيطة تمثلت في اعتماد سعر الصرف مثبتاً اسمياً ونظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير في تلبية طلبه المحلي على الاستيرادات فإن السياسة التي اتبعتها الدولة في دعم استقرار سعر الصرف أتت أكلها بخفض معدل التضخم من مرتبتين في بداية مدة الدراسة إلى مرتبة واحدة وهي لم تتجاوز 6% في أعلى السنوات مقارنة مع سنة الأساس بخصوص الرقم القياسي لأسعار المستهلك و 5% بالنسبة لسنة الأساس وأن الفروقات السنوية في معدلات التضخم في السنوات الأخيرة دليل على نجاح السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي وعلية فإن سياسة الحكومة في استهداف التضخم كانت ناجحة إلى حد كبير .

وترى الباحثة المحافظة على معدلات التضخم ضمن المعدلات المقبولة وكما استهدفتها خطة التنمية الوطنية وذلك ضمن المرتبة الواحدة بالرغم من العجز المستمر في الموازنة، فقد انخفض معدل التضخم من (6.1%) عام 2012 ليصل إلى (0.2%) عام 2020 .

ثالثاً: تحليل تطور البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

تعد البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي يواجهها العراق، لما يرافق ذلك من نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة تصاحب حالة البطالة، ولا سيما بين الشباب، فالبطالة تسبب فقدان فرص أساسية في الحصول على الدخل، مع ما يترتب على ذلك خفض مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر. (وزارة التخطيط، 2009، 44-45).

من العوامل التي اسهمت في تفاقم مشكلة البطالة قلة فرص العمل في القطاع الخاص ، وقد أظهرت دراسة بحثية إن الانتقال إلى الخصخصة قد ترافقها نتائج سلبية على سوق العمل في المدى القصير (وزارة المالية، 2009، 13) . إذ تشير البيانات في الجدول (19) إلى أن معدل البطالة الظاهرة في الاقتصاد العراقي بلغت (26.80 %) عام 2004 من السكان النشيطين اقتصادياً وبفضل سياسة التوظيف التي حدثت في عام 2004 فقد انخفضت نسبة البطالة إلى (17.97%) عام 2005 ثم بلغت (11.7%) في عام 2007، وقد أظهرت نتائج مستوى التشغيل والبطالة لسنة 2008 إن معدل البطالة

للفئة العمرية 15-24 سنة بلغ حوالي (30%) (بمعدل 30.1% للذكور و 29.7% للإناث)، في حين كان معدل البطالة العام قد بلغ (15.34%) لعام 2008 ، ثم ارتفعت إلى (11.3%) عام 2013 ثم تصاعدت معدلات البطالة حتى وصلت إلى (22.6%) عام 2018. في حين بلغ معدل البطالة لعام 2019 (26.80%) ما يعادل (7%) للذكور و (13%) للإناث ، وأصبحت بحدود (22,6%) عام 2020 من السكان النشيطين اقتصاديا. وإذا ما أضفنا إلى هذا المعدل البطالة الناقصة والمقنعة وهي لا تقل عن البطالة الظاهرة من حيث الحجم في كل الأحوال ، يصبح معدل خطير جدا بل وهناك ما يدعم تصاعد هذه المعدلات إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن هناك بحدود ربع مليون فرد ينضم إلى عرض العمل من الخريجين سنويا ، ولعل الأحداث الأمنية والعسكرية في عام 2014 ألقت بثقلها على هذا الوضع الخطير إذ تقدر البطالة الظاهرة وحدها بـ (28%) من السكان النشيطين اقتصاديا .

وفي ظل تضخم حجم التوظيف المالي في الإدارة الحكومية إلى أكثر من خمسة أضعاف عما كان عليه عام 2003 إذ كان عدد الموظفين والعاملين في القطاع العام بحدود (1.5) مليون وأصبح حاليا لا يقل عن (3) ملايين وهذا يشير إلى أن القطاع العام سوف يعجز عن استيعاب القوى العاملة وخاصة الخريجين الذين يشكلون النسبة العظمى من العمالة الوطنية . لقد أسهمت عوامل عديدة على مدى العقود الثلاثة الماضية في رفع معدلات البطالة في العراق منها النمو السكاني وعدم التناسق بين متطلبات سوق العمل والمهارات المتحققة من مخرجات النظام التعليمي كذلك قرارات الدولة بعدم تعيين الخريجين في الوظائف العامة فنذكر هنا على سبيل المثال ما جاء في قانون الموازنة 2019 في المادة 27- ثالثا ((على الوزارات الاتحادية كافة إيقاف التعيينات ضمن ملاك التشكيلات التابعة لها من الشركات العامة والهيئات الممولة ذاتيا .

الجدول (19) يبين التوظيف من خلال الموازنة العامة للدولة والبطالة ونسبة الإغالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

نسبة الإغالة	السكان النشيطين اقتصادياً (الف 65-15)	معدل البطالة	عدد العاملين في القطاع الخاص	عدد المشتغلين 3-5	معدل نمو العاملين %	إجمالي عدد العاملين في القطاع العام (الف عامل)	عدد العاملين في الدوائر الممولة ذاتياً (الف عامل)	عدد العاملين في الدوائر الممولة مركزياً (الف عامل)	السنوات
(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)=(2+1)	(2)	(1)	
77.67	14513	26.80	3862885	5919774	4.08	2056889	11210	2045679	2004
76.96	14705	17.97	5267457	6429147	2.56	1161690	10951	1150739	2005
76.88	14953	17.50	4818730	7006748	3.71	2188018	11428	2176590	2006
76.79	15213	11.7	74576845	76647441	4.73	2070596	11721	2058875	2007
76.63	15599	15.34	6569283	8866799	2.60	2297516	12085	2285431	2008
76.43	16062	15.21	8348899	10661746	1.53	2312847	12320	2300527	2009
76.24	16397	15.11	7378586	9921846	9.02	2543260	12567	2530693	2010
74.43	16732	11.0	41909955	44578733	5.20	2668778	12987	2655791	2011
72.78	17067	11.9	74998868	77762400	3.28	2763532	13210	2750322	2012
71.27	17402	12.1	4049701	6937352	5.48	2887651	13267	2874384	2013
69.79	17737	10.6	67205696	69997655	4.77	2791959	58908	2733051	2014
68.26	17998	10.8	68783851	71865422	4.24	3081571	59654	3021917	2015
67.71	18303	14.8	69741583	72696533	1.52	2954950	60021	2894929	2016
66.86	18739	22.6	73437438	76398766	2.15	2961328	61543	2899785	2017
65.85	19302	28.10	73427089	76382344	1.05	2955255	60543	2894712	2018
64.90	19845	26.80	60781787	63773686	0.03	2991899	50009	2941890	2019
63.65	19956	22.6	74511062	77543945	1.36	3032883	56007	2976876	2020

المصدر: الجدول من إحصاء الباحث بالاعتماد على المصادر التالية - الحقل (1 و 2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة

2018 و 2019، الباب الثاني، إحصاء السكان والنوع العامة، متاحة على الموقع: <http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-2878-aas2013-ar>

الحقول (6، 7، 8) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 238 و الحقل (9)، البنك الدولي، مؤشرات اقتصادية، متاح على الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator?tab=all> الحقل (3 و 4 و 6) من احتساب الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة أعلاه.

والتي تتلقى منحة من الخزينة العامة الاتحادية للدولة على ان تحذف الدرجات الوظيفية ضمن مفردات ملاك الجهات مدار البحث عند شغورها بسبب النقل او الاحالة على التعاقد او الاستقالة او الوفاة)) (وزارة المالية، 2019، 13) ، ولعل المؤشر المهم الآخر لمعدل البطالة هو انه لا يمكن ان يكون للإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص (الوطني والأجنبي) دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية.

وتشير بيانات الجدول إلى زيادة واضحة في عملية التوظيف بعد عام 2003 سواء في الدوائر الممولة مركزيا أم الممولة ذاتيا و قد أدت هذه الزيادة في التوظيف إلى زيادة مستوى الدخل للأفراد الذين جرى توظيفهم ومن ثمَّ زيادة في الدخل القومي التي ترتبت عليها زيادة مستوى الطلب الكلي و في ضوء محدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني أصبحت هذه الزيادة تشكل ضغطا على الاقتصاد الوطني تطلب زيادة مستويات الاستيراد ولولا الزيادة الحاصلة في حصيللة الدولة من العملة الأجنبية لكانت هذه الزيادة تشكل عبئا ينعكس في ارتفاع كبير في مستويات الأسعار ،إلا أن تثبيت أسعار الصرف وزيادة الإيرادات النفطية من العملة الأجنبية كانت بمثابة المثبط لهذه الزيادة في مستويات الدخل .

إن سياسة التوظيف في الدوائر المركزية لم يترتب عليها تحسين في مستويات الخدمات وخصوصا في مجال الأمن والدفاع إذ بالرغم من العدد الكبير للمتعيينين في وزارتي الداخلية والدفاع إلا أن الوضع الأمني انتقل من سيئ إلى أسوأ وكذلك حالات القتل والنهب والسلب مما انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية بشكل عام .

ويبين الجدول (19) أن معدل نمو التوظيف في دوائر الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة هو منخفض مقارنة مع معدل البطالة المرتفع في الاقتصاد العراقي ففي عام 2004 بلغ معدل النمو السنوي للتوظيف (4.08) مقارنة مع معدل البطالة الذي بلغ (26.80) وبلغ مقدار الفجوة بين معدل التوظيف ومعدل البطالة ما مقداره (22.72)، وفي عام 2008 بلغ معدل النمو السنوي للتوظيف (2.60) مع معدل بطالة بلغ مقداره (15.34) وبلغ مقدار الفجوة بين معدل التوظيف ومعدل البطالة (12.74) أما في عام 2013 فقد كان معدل النمو السنوي للتوظيف (5.48) وكان معدل البطالة قد بلغ (12.1) أما مقدار الفجوة بين التوظيف ومعدل البطالة فقد وصل إلى (6.62) ،في حين بلغ معدل نمو التوظيف لعام 2018 ما مقداره (1.05) مع معدل بطالة بلغ (28.10) وقد كان مقدار الفجوة بين معدل التوظيف ومعدل البطالة (27.05)، في عام 2020 وصل معدل التوظيف إلى (1.36) بينما معدل البطالة بلغ (22.6) وبلغ مقدار الفجوة بين معدل التوظيف ومعدل البطالة ما مقداره (26.79)، وهي نسب مرتفعة للبطالة مقارنةً مع معدل التوظيف وهذا يعود إلى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد العراقي، وهذا يتطلب إجراء إصلاحات كبيرة في مقدمتها ترشيح الهيكل الوظيفي وإعادة النظر بالإنفاق الحكومي. أما نسبة الإعالة التي هي متوسط عدد الأشخاص الذين يجب إعالتهم

داخل كل أسرة بالمقارنة مع عدد السكان النشيطين. فقد بلغت نسبة الإعاقة بين سكان العراق (77.67%) لعام 2004 ثم انخفضت لتصل إلى (76.63%) لعام 2008 ووصلت إلى (71.27%) عام 2013 أما في عام 2018 فقد بلغت (65.85%) وانخفضت في عام 2020 لتبلغ (63.65%). وان الأشخاص المعالين تقل أعمارهم في الغالب عن 15 عاماً وهي نسبة عالية مقارنة بدول المنطقة حسب إحصائيات البنك الدولي، وان نسبة الإعاقة هذه تحد من قدرة الأفراد على الادخار. وكان العراق قد جاء في المرتبة الأولى من حيث ارتفاع نسبة الإعاقة من السكان في سنّ العمل والتي تم حسابها من خلال عدد الأفراد الذين يعولهم آخرون من ذوي الوظائف أو النشاط الاقتصادي، على وفق إحصائيات البنك الدولي شملت 53 دولة، والتي أشارت إلى أنه كلما زاد معدل الإعاقة قلّ دخل الفرد، ومن ثمّ أثر في المستوى المعيشي لحياته اليومية (البنك المركزي الراقي، 2019، 32).

ومن الحلول الاجتماعية التي تراها الباحثة لمجابهة هذه المشكلة هو تنظيم الأسرة أو زيادة الدخل عن طريق مصدر آخر، أو إعانة الدولة للمواطن في الاحتياجات الأساسية، لأن الاقتصاد العراقي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة خاصة ضمن الفئة النشيطة اقتصادياً والترهل الوظيفي في دوائر الدولة كل ذلك انعكس بشكل سلبي على واقع الاقتصاد العراقي.

وأخيراً يمكن القول إن السياسات الاقتصادية في العراق المتمثلة بالسياسات المالية والنقدية فشلت إلى حد كبير في معالجة ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي وان معدلاتها مازال مرتفعه بشكل لافت للنظر مما يجعل مستقبل العديد من الشباب الداخلين في سوق العمل غير واضح في ظل تلك السياسات وأنه يشكل قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار في أي لحظة، ولا بد من الإشارة إلى أن السياسات التي اتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عملية التغيير ولغاية أعداد هذه الدراسة تشير إلى أن هذه الحكومات لم تقم بخلق فرص عمل جديدة للعاطلين من خلال إنشاء المشروعات في القطاع العام بل ان سياسة التوظيف في القطاع العام كانت تعبر عن استيعاب للعاملين الجدد في ظل مستويات منخفضة للإنتاج مما يوضح سبب البطالة المقنعة المستشرية في دوائر الدولة.

من جهة أخرى فشلت الحكومات المتعاقبة في تعزيز دور القطاع الخاص في استيعاب الأعداد المتزايدة من العاملين وذلك بسبب قصور سياسة تلك الحكومات في دعم القطاع الخاص وتوجيهه نحو الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد العراقي أو من خلال دعم المنتج الوطني وتحسين قدرته في منافسة السلع الأجنبية.

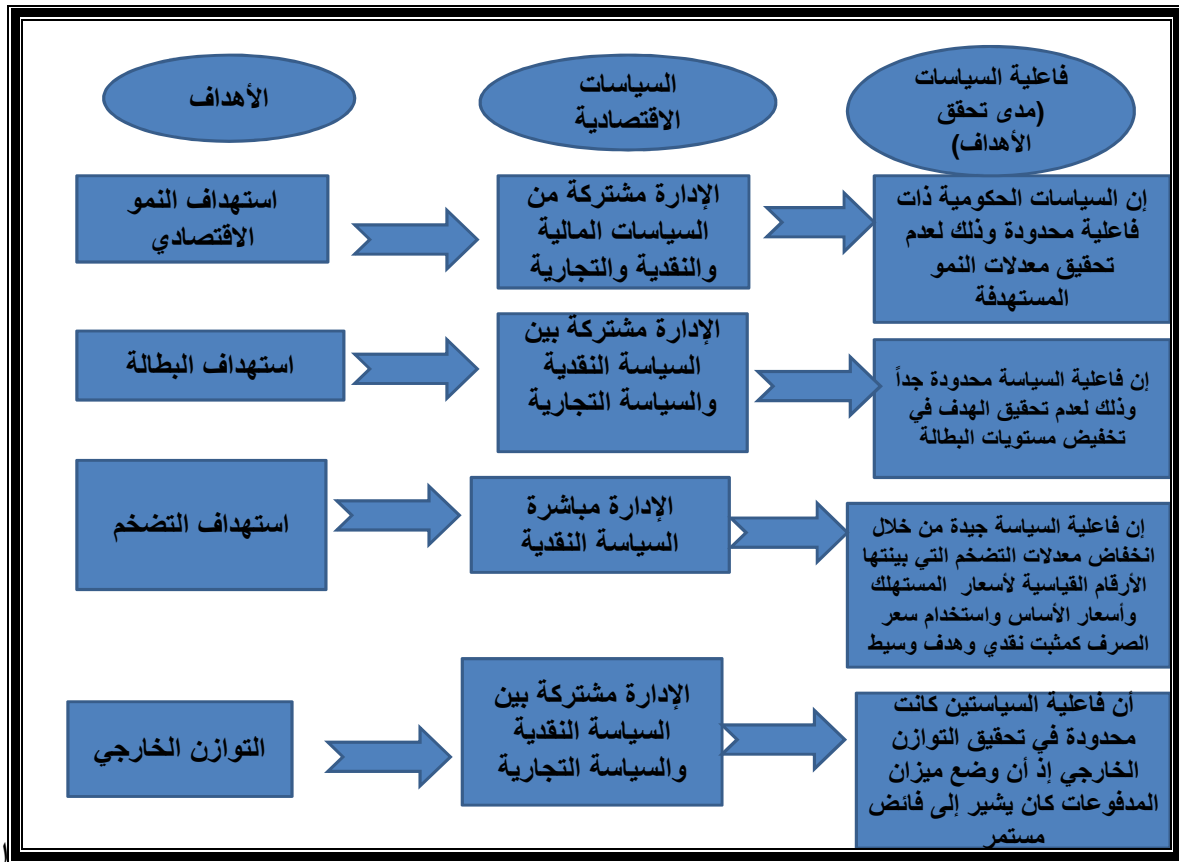
رابعاً: فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الاهداف الاقتصادية في الاقتصاد العراقي

سبقت الإشارة في الفصل الاول من هذه الدراسة أن فاعلية السياسة الاقتصادية تقاس بمدى تحقيق الاهداف الاقتصادية لسياسات التوازن الداخلي والخارجي، ويوضح الشكل (17) ان الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 وضعت ثلاثة اهداف رئيسة للتوازن الداخلي والخارجي وحاولت من خلال

سياساتها المالية والنقدية والتجارية تحقيق هذه الاهداف . ومن خلال دراسة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بهذه التوازنات يتضح من الشكل المذكور الآتي :-

1- أن استهداف النمو الاقتصادي يعد هدفاً مشتركاً للسياسات الاقتصادية الثلاث المالية والنقدية والتجارية إذ يلعب الانفاق الحكومي دوراً مهماً في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والعمالة وان الزيادة في عرض النقد يكون لها تأثير ايجابي في زيادة معدل النمو الاقتصادي في حين تلعب السياسة التجارية دوراً مهماً من خلال تأثير الصادرات والاستيرادات في النمو الاقتصادي ،

الشكل (17) مدى فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الاقتصاد العراقي



لمصدر: من عمل الباحثة

ويلاحظ ان تأثيرات هذه السياسات كانت محدودة التأثير بسبب التوجه الكبير في الانفاق الحكومي نحو الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري وفي جانب عرض النقود فإن الزيادة في عرض النقود ارتبطت بالزيادة المتأتية من حصيلة العملة الاجنبية وتمويل الانفاق الحكومي اما تأثير الصادرات والاستيرادات فقد حددته طبيعة السلع المصدرة والمستوردة إذ شكلت استيرادات السلع

- الاستهلاكية النسبة الاكبر على حساب السلع الاستثمارية . هذه الأمور مجتمعة جعلت من تأثير السياسات الثلاث محدودة في تحقيق معدلات النمو ومن ثمّ عدم بلوغها المعدلات المستهدفة.
- 2- عجزت السياستين المالية والنقدية عن تحقيق الهدف المتعلق بأستهداف البطالة وذلك لان عمليات الإنفاق الحكومي وسياسات التوظيف لم تكن ذات طابع اقتصادي مبني على الحاجة الحقيقية للايدي العاملة بل كانت ذات طابع سياسي ادى الى توظيف الايدي العاملة واستيعابها عند مستويات انتاجية منخفضة وبطالة مقنعة مما انعكس سلباً في خلق قاعدة انتاجية موسعة تستوعب الايدي العاملة في المراحل اللاحقة ،كذلك عجزت السياسة النقدية في ربط الزيادة في عرض النقد بزيادة حقيقية في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- نجحت السياسة النقدية الى حد بعيد في استهدافها للتضخم وذلك من خلال الهدف الوسيط الذي وضعته والمتمثل بأستخدام سعر الصرف مثنياً نقدياً ونظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي على سد أغلب طلبه المحلي من الاستيرادات فقد استطاعت هذه السياسة من تخفيض معدلات التضخم.
- 4- لم تفلح السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الخارجي إذ أن حالة الاقتصاد العراقي بقيت دون تغير من حيث إمكانية تنويع القاعدة الإنتاجية والتقليل من الاعتماد على النفط الخام مما جعل حصيلة الدولة من العملات الاجنبية تفوق دائماً مدفوعاتها من هذه العملة ومن ثمّ استمرت العلاقة الخارجية في حالة فائض مستمر في اغلب سنوات الدراسة.

الفصل الثالث

**التحليل الكمي لأثر سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد
العراقي للمدة (2004-2020)**

المبحث الأول

بناء وتوصيف وصياغة النموذج الاقتصادي القياسي للتوازن الداخلي للمدة (2004-2020)

المبحث الثاني

بناء وتوصيف وصياغة النموذج الاقتصادي القياسي للتوازن الخارجي للمدة (2004-2020)

تمهيد :

أن التحليل المعتمد على الأسلوب الكمي في تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في إطار النظرية الاقتصادية، هو في الواقع تعزيز للبناء النظري الوصفي للظاهرة المراد بحثها ، لكونه يدخل الجانب التطبيقي ويدعم النظرية بوقائع تتعامل بالأرقام الفعلية إذ مهما تكن القدرة النظرية للباحث على صياغة الفروض والوصول إلى النتائج فانه ينبغي وضع الفروض و النتائج محل الاختبار العملي. سنتناول ما سبق التطرق إليه في الجانب النظري ومن خلال ما تم تحليله في الفصل السابق للمتغيرات الاقتصادية من اجل توظيفها في تقدير النماذج ومناقشة النتائج فان هذا الفصل سوف يهتم في التحقق من وجود علاقات ذات دلالات إحصائية بين المتغيرات لتأكيد ما تم التوصل اليه في التحليل الوصفي، وتم تقسيم الجانب التطبيقي من الدراسة إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول

بناء وتوصيف وصياغة النموذج القياسي للتوازن الداخلي

يتناول هذا المبحث توصيف النموذج القياسي المستخدم في البحث من حيث تعريف المتغيرات الاقتصادية والعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إذ يمثل المتغير التابع الدخل القومي ويمثل المتغير المستقل سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي.

يهدف هذا المبحث الى معرفة الأثر الذي يمكن أن تتركه سياسات التوازن الاقتصادي الداخلي التي تتكون من (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، وعرض النقد، والطلب على النقد، وصافي الصادرات الاستيرادات، وسعر الفائدة) بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في الدخل القومي، وتم الحصول على البيانات السنوية من وزارة المالية ووزارة التخطيط، إحصاءات التقارير السنوية الاقتصادية للبنك المركزي العراقي ولهذا سيكون هذا المبحث مقسم كما يأتي:

أولاً: التوصيف النظري للنموذج

إن عملية توصيف النموذج الاقتصادي القياسي من أهم خطوات إعداد النموذج، إذ يتم من خلالها تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة (Dependent) والمتغيرات المستقلة (Independents)، الداخلة في النموذج القياسي، استناداً إلى معطيات النظرية الاقتصادية بالاعتماد على الدراسات السابقة، وإن وصف إي ظاهرة اقتصادية وتحديد علاقاتها وروابطها لا يتم إلا بعد وصف جميع متغيراتها أو على الأقل المؤثرة في النموذج.

1- الصياغة الرياضية : Mathematical Formulation

اعتمدت الباحثة على الصيغ الخطية المعهودة في الدراسات التقديرية المحلية والعالمية وبالعلاقات بسيطة و بإضافة المتغير العشوائي لتحويل هذه النماذج من رياضية إلى قياسية التقدير وذلك لان الاقتصاد القياسي يضع العلاقات الاقتصادية في شكل رياضيّ ويستخدم البيانات الإحصائية في محاولة، لجعل تلك العلاقات عملية وكما يأتي:

$$Y_t = \alpha_0 + B_1 \dots \dots \dots (4)$$

$$M_1 = \delta + \$1 \dots \dots \dots (5)$$

$$I_t = \lambda + z_1 \dots \dots \dots (6)$$

ثم كتابة الصيغ القياسية وكما يلي:

يمكن صياغة منظومة المعادلات الآتية (Simultaneous equation) لبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020) كما يلي :-

[illegible]

حيث ان :-

$Y_1, Y_2, \dots, Y_N = \text{Endogenous variables}$ المتغيرات الداخلية
 $X_1, X_2, \dots, X_L = \text{Exogenous variables}$ المتغيرات الخارجية
 $u_1, u_2, \dots, u_N = \text{Stochastic disturbances}$ الأخطاء العشوائية
 $t = 1, 2, \dots, 17 = \text{Total number of observations}$ عدد المشاهدات الكلي
 معاملات المتغيرات الداخلية

β_s = Coefficients of the endogenous variables
 γ_s = Coefficients of the Exogenous variables معاملا المتغيرات الخارجية
 L = number the Endogenous variables عدد المتغيرات الخارجية
 N = number the Endogenous variables عدد المتغيرات الداخلية
 إذ يمكن تمثيل النموذج المذكور آنفا بصيغة المصفوفات الخطية التالية :-

$$yb = x\beta + E \dots \dots \dots (8)$$

حیث ان :-

$\gamma = \text{Endogenous variables}$ متجه المتغيرات الداخلية
 $b = \text{Coefficients of the Exogenous variable}$ معاملات المتغيرات الداخلية
 $x = \text{Exogenous variables}$ مصفوفة المتغيرات الخارجية
 $\beta = \text{Coefficients of the exogenous variable}$ معاملات المتغيرات الخارجية
 $E = \text{Stochastic disturbances}$ مصفوفة الخطأ العشوائي

2- الاطار النظري لمنظومة المعادلات الانية (Simultaneous Equations System)

يوجد في نماذج المعادلات الانية اكثر من معادلة واحدة لكل المتغيرات المدمجة التابعة او الداخلية الموجودة في النموذج، بعكس المعادلات المنفردة، فإن نماذج المعادلات الانية قد لا تستطيع تقدير معلمات معادلة واحدة بدون ان تؤخذ في الاعتبار معلومات مأخوذة من معادلات أخرى داخل النظام ، فاذا تم تقدير معاملات كل معادلة بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بغض النظر عن المعادلات الاخرى الموجودة في النظام وان احد الافتراضات المهمة في طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) هو ان المتغيرات التفسيرية اما ثابتة او اذا كانت عشوائية فانها تكون موزعة بشكل مستقل عن مقدار الخطأ العشوائي، اذا لم يتحقق هذا الشرط فإن تقديرات المربعات الصغرى الاعتيادية ليست فقط متحيزة انما ايضا غير متنسقة ،بمعنى حتى لو كان حجم العينة كبير فإن التقديرات لا تؤول الى قيمها الحقيقية (Gujarati,2015,928).

وعليه فإن طريقة المربعات الصغرى قد لا يمكن تطبيقها لتقدير المعادلات الموجودة في نظام المعادلات الانية كل منها بشكل منفرد بسبب ارتباط واحد او اكثر من المتغيرات المفسرة مع مقدار الخطأ الموجود في المعادلة ،حيث ان المقدرات التي سيتم الحصول عليها ستكون غير متنسقة ، وللاحتفاظ بطبيعة نماذج المعادلات الانية فمن الافضل ان يتم استخدام طرق الانظمة الاخرى مثل طريقة الامكان الاعظم للمعلومات الكاملة (FILM) وهذه الطريقة غير شائعة الاستخدام لاسباب عديدة لامجال لذكرها الان. ومن الطرق التي تستخدم في تقدير معلمات المعادلات الانية هي طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS) والمربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS).

ان تطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) هي طريقة تنقية المتغير العشوائي المفسر ل Y_i من اثر مقدار الخطأ العشوائي U_i هذا الهدف يتحقق بتطبيق انحدار ل Y_i على كل المتغيرات المحددة مسبقا في النظام (المرحلة 1) فنحصل على تقديرات ل y هاد ونضعها بدلا من Y_i في المعادلة الاصلية ثم نطبق OLS على هذه المعادلة التي تم تحويلها (مرحلة 2) ، والمقدرات التي سيتم الحصول ستكون متنسقة¹ بمعنى انها تؤول الى قيمها الحقيقية مع زيادة حجم

¹ الاتساق هو معناه عدم ارتباط القيم المشاهدة للمتغير التوضيحي بالقيم المتتابة للخطأ العشوائي.

العينة ،وان طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) تعد طريقة اقتصادية مناسبة لذا يتم استخدامها كثيرا في التطبيقات العملية وتعطي تقديرات وحيدة لكل معلمة (Gujarati,2015,928-994).

أ- مشكلة التشخيص (Identification) : اذ تم اختبار كل معادلة من معادلات المنظومة للحصول على مقدرات وحيدة (Unique Estimator) للمعلمات الهيكلية فتكون متسقة وغير متحيزة فيسمى هذا الاختبار بالتشخيص، ويمكن اختبار التشخيص من معرفة كل معادلة في منظومة المعادلات الآتية فيما إذا كانت قابلة للتشخيص أو غير مشخصة. فالمعادلة غير المشخصة هي التي لا يوجد حل لتقدير معلماتها، فلا يمكن الحصول على قيم تقديرية للمعلمات الهيكلية، ويمكن الحصول على قيم تقديرية للمعلمات الهيكلية عندما تكون المعادلة مشخصة، فتكون المعادلات إما مشخصة تماماً (Just or Exact) اذ يمكن الحصول على قيم تقديرية وحيدة للمعلمات الهيكلية، أو معادلات تحمل صفة فوق التشخيص (Over Identified) فيمكن الحصول على أكثر من قيمة تقديرية واحدة للمعلمات الهيكلية (الهاشمي، 1988، 36) ،

ب- شروط التشخيص (Identification Problem) : في كثير من الاحيان يحتوي النموذج المراد تقديره على بعض الدوال التي يمكن تعريف تشخيصها وبعضها الآخر لايمكن التعرف عليها. لذلك نلجأ الى بعض المعايير التي تمكننا من تحديد تشخيص معادلات المنظومة يطلق عليها شروط التشخيص، ولمعرفة حالة التشخيص للمعادلة لابد من تحقيق شرطي التشخيص وهما كالآتي: (الجبوري، 2000، 472-473)

1- شرط الدرجة. (Order Condition) : وهو يمثل الشرط الضروري Necessary Condition للتشخيص ولكنه ليس كافياً للتشخيص، ويتحقق الشرط الضروري في أي معادلة من منظومة المعادلات الآتية على وفق الصيغة الآتية :

$$K - Q > H - h \quad \text{معادلة ذات تشخيص علوي (فوق التشخيص)}$$

$$K - Q = H - h \quad \text{معادلة مشخصة تماماً}$$

حيث أن :

- K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج .
- Q: عدد المتغيرات الخارجية لمعادلة ما .
- H: عدد المتغيرات الداخلية في النموذج .
- h : عدد المتغيرات الداخلية لمعادلة ما .
- وتكون المعادلة تحت التشخيص عدا ذلك .

2- شرط الرتبة (Rank Condition) : ويطلق عليه أحياناً بالشرط الكافي Sufficient Condition للتشخيص، فهذا الشرط يؤكد شرط الترتيب، إذ ترتب جميع المعلمات الهيكلية بدلالة جميع متغيرات المنظومة بشكل مصفوفة، فيتم حذف معلمات المعادلة موضع الاختبار، بعد ذلك يتم تجزئة المصفوفة الناتجة إلى المصفوفات الجزئية ذات الدرجة $(H-1)$ ، فإذا حصلنا على الأقل على محدد واحد من المصفوفات الجزئية لا يساوي الصفر فتكون المعادلة مشخصة، أما إذا كانت جميع المصفوفات الجزئية ذات الدرجة $(H-1)$ مساوية للصفر فالمعادلة تكون تحت درجة التشخيص (الثعلبي، 2018، 132).

3- تقدير منظومة المعادلات الانية

بعد التعرف على حالات النماذج ومعرفة تشخيصها سواء كانت تامة أم فوق التشخيص يتم بعد ذلك تقدير معادلات النموذج وفي دراستنا سنتناول طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وذلك لأنها تمتاز ببساطتها وتعطي مقدرات متسقة وغير متحيزة فضلاً عن عدم حاجتها بالمعرفة الكاملة بمعلمات النموذج .

4- طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2LSL) Tow Stage Least Square

تعد من أكثر الطرائق شائعة الاستخدام في القياس الاقتصادي والسبب يعود في ذلك لأنها تنتج مقدرات تتسم بالاتساق فضلاً عن ذلك فإنها تستخرج الأخطاء المعيارية للمعلمات الهيكلية المقدر مباشرة والتي يصعب الحصول عليها في الطرائق الأخرى (فتح الله وبخيت، 2006، 325).

كما تهدف إلى التخلص من مشكلة الارتباط بين المتغير المعتمد وحد الخطأ داخل المنظومة ويمكن تلخيص خطوات هذه الطريقة بمرحلتين وكالاتي:- (السيفو وآخرون، 2006، 472-475)

أ-المرحلة الأولى: تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1- تحديد المتغير الداخلي في المعادلة المراد تقدير معلماتها وليكن Y_t

2- إيجاد الصيغة المختزلة لهذا المتغير

3- تقدير المتغير باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لإيجاد القيم

التقديرية للشكل المختزل $\hat{P}_t$.

والمرحلة الأولى تتمثل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير الصيغة المختزلة من أجل الحصول على القيمة المقدرة للمتغير الذي يستخدم في المعادلة الهيكلية كمتغير توضيحي. ولتوضيح هذه الطريقة بالصيغة الرياضية نفرض ان لدينا نموذجاً يتكون من (N) من المتغيرات الداخلية و (L) من المتغيرات الخارجية وحد الخطأ موزع توزيعاً طبيعياً تكتب بالشكل التالي:

$$Y_{jt} = \beta Y_t + \gamma X_t + U_{jt} \dots \dots \dots (9)$$

حيث أن :-

Y_{jt} : عبارة عن متجه عمودي لمشاهدات المتغير الداخلي للمعادلة المراد تقديرها من درجة (Tx1).

Y_t : عبارة عن مصفوفة للمتغيرات التوضيحية في المعادلة المقدرة من درجة (T(N-1).

X_t : عن مصفوفة للمتغيرات التوضيحية في المعادلة المحددة مسبقاً من درجة (T*L).

β_t, γ_t : عبارة عن متجهين لمعاملات المتغيرات الداخلية والمحددة مسبقاً.

U_t : عبارة عن متجه عمودي يمثل الأخطاء العشوائية من درجة (T*1).

ب-المرحلة الثانية : وتتضمن الخطوات التالية:

1- يتم وضع $\hat{Y}$ بدلاً من Y .

2- ومن ثم يتم استعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية مرة أخرى لتقدير

معالم الصيغة الهيكلية. ومن ثم يمكننا الحصول على متجه المقدرات (كاظم

ومسلم، 2002، 380).

في حين تتمثل المرحلة الثانية باستخدام طريقة (OLS) مرة أخرى للحصول على تقديرات لمعاملات المعادلة الهيكلية بعد التعويض عن المتغير الداخلي الذي تم استخدامه كمتغير توضيحي في المعادلة الهيكلية بقيمته المقدرة التي تم الحصول عليها في الخطوة الأولى.

أن طريقة (2SLS) تهدف إلى استبعاد التحيز في المعادلات الآتية والذي مصدره وجود المتغيرات الداخلية ضمن مجموعة المتغيرات التوضيحية في المعادلة إذ أنها تجعل المتغير الداخلي الذي يستخدم في المعادلة المعنية كمتغير توضيحي وغير مرتبط مع حد الخطأ وبذلك فالمقدرات الناتجة تكون متسقة فضلاً عن أنها تتوزع توزيعاً طبيعياً مع كبر حجم العينة، كما أن هذه الطريقة ملائمة لتقدير النماذج التي تكون معادلاتها مشخصة تشخيصاً تاماً أو المعادلات ذات التشخيص العلوي فضلاً عن كون هذه الطريقة تفترض المعرفة بكل المتغيرات المحددة مسبقاً لنظام المعادلات الآتية (عبيد، 2017، 44).

ثانياً: تشخيص وتقدير وتحليل نموذج التوازن الداخلي

1- تشخيص المعادلات الآتية

يتم توصيف النموذج بتحديد العلاقة بين الدخل القومي بوصفه متغيراً تابعاً و بين كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي و صافي الصادرات والاستيرادات بعضها متغيرات مفسرة بالاستناد الى منطق النظرية الاقتصادية وقد تم جمع المشاهدات للمتغيرات الاقتصادية لنموذج الداخلي والخارجي خلال المدة (2004-2020) في الملحق (1)، ولقد اخذ النموذج الصيغة الآتية لقياس دالة الدخل القومي:-

$$Y_t = F(C_t, I_t, G_t, X - M, r) \dots \dots \dots (10)$$

$$Y_t = C_t + I_t + G_t \dots \dots \dots (11)$$

$$C_t = a_0 + a_1 Y_{dt} + a_2 C_{t-1} \dots \dots \dots (12)$$

$$I_t = a_0 + a_1 r + a_2 I_{t-1} + U_i \dots \dots \dots (13)$$

$$G = F(Y) \dots \dots \dots (14)$$

حيث أن:-

Y_t الدخل القومي ، C_t الإنفاق الاستهلاكي العام ، I_t الإنفاق الاستثماري العام ، G_t الإنفاق الحكومي ، X الصادرات ، M الاستيرادات ، r سعر الفائدة.
ان الطريقة الاحصائية المستخدمة في الدراسة هي طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) إذ تعطي طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين نتائج لمعطيات منظومة المعادلات

الانوية تقديرات متسقة وغير متحيزة وذلك لعدم توافر الفرض القائل بعدم ارتباط القيم الشاهدة للمتغير التفسيري (المستقل) بالقيم المتتابعه للخطأ العشوائي(اموري،2005،209) ، أي ان

$$E(X_iU_i) \neq 0$$

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لتقدير المعلمات حسب تشخيص كل معادلة من معادلات المنظومة وتعطي هذه الطريقة تقديرات تتمتع بخصائص التقدير الجيدة لمعلمات منظومة المعادلات الانوية (Asteriou and Hill,2021, 257) . وفيما يتعلق بنموذج الدراسة فإن معادلات النموذج تجتاز شرط الترتيب فهي مشخصة تشخيصاً علوياً ، كما تجتاز شرط الرتبة اذ يمكن الحصول على أكثر من محدد واحد غير صفري برتبة (H-1). وتعد معادلة نموذج التوازن الداخلي فوق التشخيص ويمكن حلها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين(2SLS). وقبل البدء في تقدير معادلات النموذج ينبغي تطبيق شرط التشخيص وهي كالآتي:-

شرط الدرجة

- K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج .
- Q: عدد المتغيرات الخارجية لمعادلة ما .
- H: عدد المتغيرات الداخلية في النموذج.
- h : عدد المتغيرات الداخلية لمعادلة ما .

الجدول (20) شرط الدرجة للنموذج السلعي الآني

المعادلات	K	Q	H	K-Q	H-1	$K - Q \geq H - h$	القرار
المعادلة الاولى	7	4	4	3	3	$3 = 3$	مشخصة تماماً
المعادلة الثانية	7	3	4	3	3	$4 > 3$	فوق التشخيص
المعادلة الثالثة	7	3	4	3	3	$4 > 3$	فوق التشخيص
المعادلة الرابعة	7	2	4	3	3	$4 > 3$	فوق التشخيص

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على المعادلات (11) و(12) و(13) و(14)

أما شرط الرتبة فيتم من خلال تحويل المعادلات الى معادلات صفرية وكالآتي:-

$$-Y_t + c_0 + I_t + G_t = 0 \dots\dots\dots(15)$$

$$-C_t + a_0 + a_1 Y_d + a_2 c_{t-1} = 0 \dots\dots\dots(16)$$

$$-It + a_0 + a_1 r + a_2 Y_{t-1} = 0 \dots\dots\dots(17)$$

$$-G + a_0 + a_1 y_t = 0 \dots \dots \dots (18)$$

الجدول (21) معالم منظومة المعادلات

المعادلة	Y_t	C_0	I	G	C_{t-1}	I_{t-1}	R
1	-1	1	1	1	0	0	0
2	a_1	-1	0	0	1	0	0
3	0	0	-1	0	0	a_2	a_2
4	a_1	0	0	-1	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على المعادلات (15) و(16) و(17) و(18).

وبما أنه يوجد على الأقل أكثر من محدد واحد لايساوي الصفر فإن معادلة السوق السلعي IS تعد معادلة فوق التشخيص ويمكن حلها بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين .

2- تقدير وتحليل التوازن في السوق السلعي بطريقة (2SLS) لنموذج (IS):

قبل دراسة اي ظاهرة اقتصادية لابد من وجود الإتجاه في السلسلة الزمنية المراد دراستها ويمكن ان نميز بين السلاسل الزمنية فيما اذا كانت مستقرة ام لا، بواسطة اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية، أي ان السلاسل المستقرة هي التي تكون مستوياتها ثابتة مع الزمن، دون اي تغير في متوسطها بمعنى ان السلسلة لا يوجد فيها إتجاه نحو الزيادة والنقصان، بعكس السلاسل غير المستقرة تكون متوسطاتها تتغير باستمرار بالزيادة والنقصان. (Seddighik,2000,263).

تستطيع الباحثة تطبيق معادلات (2SLS) بمعادلة لجميع المعادلات المشخصة، فاذا كانت جميع المعادلات مشخصة فاننا نستطيع تقدير المعادلات الآنية الهيكلية بخطوة واحدة للاعتماد على البرنامج الاحصائي (E-views 12)، (السواعي: 2012: 173)، وبعد توصيف النموذج تقوم الباحثة بتقدير المعادلة بطريقة (2SLS) اي التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews12)

بما ان المتغيرات التي تمثل النموذج تتميز بكونها متداخلة في تأثيرها، حيث ان الإنفاق الاستهلاكي يؤثر بالدخل القومي (Y_t) ويتأثر بالدخل المتاح (Y_{dt}) والاستهلاك التلقائي، وكذلك الحال مع الإنفاق الاستثماري إذ يؤثر بالدخل القومي (Y_t) كمتغير مستقل خارجي من ناحية، ويتأثر الإنفاق الاستثماري بسعر الفائدة (rt) والدخل القومي (Y_t) من ناحية أخرى، والإنفاق الحكومي يؤثر ويتأثر بالدخل القومي، فيكون النموذج الملائم لتقدير المعلمات هو طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، واستخدم هذا النموذج للتوفيق بين العلاقات الاقتصادية فالمتغيرات الاقتصادية يفترض إنها تتجه وتتكامل فيما بينها، من أجل ان تصحح مسارها الزمني في علاقة معنوية بين متغيري الدخل القومي كمتغير تابع ومجموعة متغيرات

متداخلة في علاقاتها ومن خلال الجدول (22) يمكن كتابة المعادلة المقدرة لنموذج IS بالشكل الآتي :-

$$Y_t = 3.4 C_t - 1.3061 I_t + 2.54 G + 0.043 X_M$$

ومن خلال نتائج التقدير في النظام الآتي الموضحة في الجدول نلاحظ الآتي:

1- **الإنفاق الاستهلاكي (Ct):** متغير معنوي بالفرق الأول، إذ بين الاختبار ان كل تغير بمقدار وحدة واحدة بالإنفاق الاستهلاكي سوف يؤثر بالدخل القومي بمقدار (3.4) وذلك لفاعلية الدخل المتاح فتظهر ان قيمة (Prob) البالغة (0.08) الأمر الذي يبين العلاقة الترابطية بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح القابل للتصرف، وأكدت هذه النتيجة العلاقة السببية بين الإنفاق الاستهلاكي من جهة، وبين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح من جهة أخرى.

2- **الإنفاق الاستثماري (It):** يعد متغيراً تابعاً يتأثر بسعر الفائدة (rt) والدخل القومي (Yt) في المرحلة الأولى، ومن ثم يؤثر بالدخل القومي (Yt) كمتغير مستقل في المرحلة الثانية وبصورة آنية، إذ بينت طريقة (2SLS) ان قيمة (Prob) كانت (0.05) بمعنى ان كل تغير بوحدة واحدة في الإنفاق الاستثماري الحاصل نتيجة التغيرات في سعر الفائدة والدخل القومي لمدة سابقة، فإنها تؤثر بالدخل القومي الحالي بمقدار (1.306).

3- **الإنفاق الحكومي (Gt):** يكون الإنفاق الحكومي متغيراً مستقلاً بالنسبة إلى الدخل القومي الحالي (Yt)، ومتغير معتمد على الدخل القومي في مدة سابقة، هذا ما بينه اختبار الفجوات الزمنية للمتغيرات التي تبين إنها متباطئة لمدة زمنية واحدة، بمعنى ان الإنفاق الحكومي الحالي يتأثر بالدخل القومي للفترة السابقة، وهذا الأمر يظهر بشكل جلي في الاقتصادات الربعية مثل الاقتصاد العراقي، من الاختبار تبين ان كل تغير بمقدار وحدة واحدة يؤثر بالدخل القومي (2.5) وبمعنوية (0.008) بالاعتماد على (Prob).

4- **صافي الصادرات والاستيرادات (X-M):** يعبر الفرق بين الاستيرادات والصادرات عن صافي الميزان التجاري، الذي يكون بالمرحلة الأولى متأثراً بالدخل، وفي المرحلة الثانية يؤثر بالدخل وبشكل سلبي، أي ان الميزان التجاري السالب يؤثر في الدخل القومي بوصفه تسرياً من الدخل، حيث ان كل تغير بمقدار مره واحدة في الميزان التجاري يؤثر في الدخل القومي بمقدار (0.043) خلال المرحلتين.

الجدول (22) تقدير معلمات النموذج السوق السلعي بطريقة (2SLS)

Dependent Variable: Y				
Method: Two-Stage Least Squares				
Date: 07/25/22 Time: 22:49				
Sample: 2004 2020				
Included observations: 17				
Instrument specification: Ct I YD G XM				
Constant added to instrument list				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-33174345	26557220	0.128679	0.3955
Ct	3.417	2.139880	-0.610619	0.0419
I	-1.306651	0.827452	3.075280	0.0281
G	2.544646	0.049573	0.868043	0.0369
XM	0.043032	26557220	0.128679	0.0372
R-squared	0.879999	Mean dependent var	1.69	
Adjusted R-squared	0.852306	S.D. dependent var	6485179	
S.E. of regression	24923187	Sum squared resid	8.08	
F-statistic	31.77734	Durbin-Watson stat	1.076014	
Prob(F-statistic)	0.000003	Second-Stage SSR	8.08	
J-statistic	2.053229	Instrument rank	6	
Prob(J-statistic)	0.151884			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج الحقيبة الإحصائية (Eviews 12)

5- وقد مثلت الدالة الخطية المعادلة أفضل تمثيل من خلال المقدرات التي حصلنا عليها حيث ان قيمة (R^2) المعدلة التي بينت مقدار الخطأ في النموذج أو تبين تأثير المتغيرات غير المتضمنة في النموذج، فكانت قيمتها (87%) مما يعني ان الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وصافي الميزان التجاري كقيم متباطئة بالفرق الأول تفسر التقلبات في الدخل القومي بمقدار قيمه المعامل، في حين ان (13%) تفسرها متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

6- تعزز هذه النتيجة اختبار إحصاءه فيشر التي تدل على ان النموذج معنوي بالكامل وهذا ما توضحه القيمة الاحتمالية البالغة (0.000003) وتبين من خلال طريقة التقدير (2SLS) ان النموذج تجاوز مشكلة الارتباط الذاتي بالاعتماد على قيمة (DW) إذ تقع قيمتها ضمن منطقة القبول والبالغة (1.07).

ومن خلال مخرجات التقدير الموضحة اعلاه نستنتج ان اغلب المعامل المقدرة للنموذج معنوية وهذا يشير الى ان معلمات هذه المتغيرات تؤثر في السوق السلعي .

3- تقدير وتحليل التوازن في السوق النقدي بطريقة (2SLS) لنموذج (LM):

بعد توصيف متغيرات النموذج واختبار درجة الاستقرار إذ تبين ان جميع المتغيرات في النموذج متكاملة من الدرجة الأولى ((AR(1) على وفق اختبار ديكي فولر الموسع، وتم اجراء التباطؤ الزمني وتبين ان المتغيرات متباطئة بمدة واحدة هي الفترة المثلى لقياس تأثير ومعنوية المتغيرات، فضلاً عن إجراء اختبار السببية الذي يبين إتجاه وطبيعة العلاقة بين المتغيرات النقدية في العراق خلال المدة (2004-2020)، ومعرفة من السبب ومن المسبب في النموذج، اعتمدت الباحثة طريقة (2SLS) اي التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين من خلال الاعتماد على الحقيبة الإحصائية (Eviews12) كما في الجدول (25) الآتي وبصورة آنية.

يتكون نموذج السوق النقدي من معادلتين، الأولى تمثل الطلب على النقود وتتميز بكونها متداخلة في تأثيرها مع معادلة عرض النقود، حيث ان الطلب على النقود يتأثر بالدخل القومي (Y) وسعر الفائدة (r)، وكذلك الحال مع عرض النقود في العراق خلال مدة الدراسة، إذ يُعد كلاً من الطلب على النقود وعرض النقود متغيرات داخلية تتأثر من داخل النموذج، اما الدخل القومي وسعر الفائدة فانهما يتأثران من خارج النموذج، ويكون تأثيرهما خاص بالسياسة النقدية في العراق، وبالأخص عرض النقد، فيكون النموذج الملائم لتقدير العلاقة وانحدار المتغيرات المستقلة بالنسبة إلى المتغير التابع على وفق نموذج (2SLS)، $Y_t = f(M_d, M_s, r)$ حيث ان M_s عرض النقد، M_d الطلب على النقد، r سعر الفائدة .

وقبل البدء في تقدير النموذج ينبغي تطبيق شرط التشخيص وكالاتي:-

$$M_d = a_0 + a_1 Y_t - 1 + a_2 r \dots \dots \dots (19)$$

$$M_s = a_0 + a_1 Y_t + a_2 r \dots \dots \dots (20)$$

$$M_d = M_s \dots \dots \dots (21)$$

الجدول (23) شرط الدرجة لنموذج السوق النقدي الانبي

المعادلات	K	Q	H	K-Q	H-1	$K - Q \geq H - 1$	القرار
المعادلة الاولى	5	3	3	2	2	$2 = 2$	مشخصة تماماً
المعادلة الثانية	5	3	3	2	2	$2 = 2$	مشخصة تماماً
المعادلة الثالثة	5	2	3	3	2	$3 > 2$	فوق التشخيص

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على المعادلات (19) و (20) و (21)

أما شرط الرتبة فيتم من خلال تحويل المعادلات الى معادلات صفرية وكالاتي:-

$$-Md + a_0 + a_1Y_t - 1 + a_2r = 0 \dots\dots\dots(22)$$

$$-Ms + a_0 + a_1Y_t = 0 \dots\dots\dots(23)$$

$$-Md + Ms = 0 \dots\dots\dots(24)$$

الجدول (24) معالم منظومة المعادلات للسوق النقدية

المعادلة	Md	Ms	Yt	R	Yt-1
1	1-	0	0	a 2	a 1
2	0	1-	a 1	a 2	0
3	1-	1-	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على المعادلات (22) و(23) و(24).

وبما أنه يوجد على الاقل اكثر من محدد واحد لايساوي الصفر فأن معادلة السوق LM النقدي تعد معادلة فوق التشخيص ويمكن حلها بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

ومن خلال الجدول (25) التالي يمكن كتابة المعادلة المقدرة لنموذج LM بالشكل الاتي :

$$Md = 4012817. + 0.379042Y_{t-1} + 32143r$$

ومن خلال نتائج التقدير في النظام الآني نلاحظ ماياأتي:

1- تشير نتائج التقدير بطريقة (2SLS) ان التغير الحاصل في الدخل القومي يقود إلى تغير في الطلب على النقود بمقدار معامل المتغير، إذ ان كل تغير بمقدار وحدة واحدة في الدخل القومي يؤدي إلى تغير في الطلب على النقود بمقدار (37%).

2- وفي الاقتصاد العراقي ان معظم الطلب على النقود يذهب الى الطلب على النقود بدافع المبادلة، وذلك لأرتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

3- ان معادلة انحدار النموذج الآني ذات المرحلتين تبين ان التغير في سعر الفائدة (r)، يقود الى تغير عكسي في الطلب على النقود، ان العلاقة العكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة هي الحالة الطبيعية وذلك لكون سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة، فعندما يرتفع يقل الطلب على النقود بدافع المضاربة، فضلاً عن ان سلوك الأفراد سوف يتغير بسبب ارتفاع سعر الفائدة بوصف الادخار يمثل فرصة لتحقيق الارباح لذا سوف يقل الطلب على النقود ويزداد عرضها، فيكون كل تغير بمقدار وحدة واحدة في سعر الفائدة يؤدي الى تغير في الطلب على النقود بمقدار (1.3).

الجدول (25) تقدير نموذج السوق النقدي LM في العراق بطريقة المعادلات الآتية ذات المرحلتين 2SLS

Dependent Variable: MD				
Method: Two-Stage Least Squares				
Sample: 2004- 2020				
Included observations: 17				
Instrument specification: (YT) (r) (MS)				
Constant added to instrument list				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	4012817	8349286.	0.480618	0.44
YT	0.379042	0.031923	11.87382	0.63
R	1321413	7.780403	1.698187	0.1115
R-squared	0.922671	Mean dependent var	55052870	
Adjusted R-squared	0.911624	S.D. dependent var	29619373	
S.E. of regression	8805280.	Sum squared resid	1.0915	
F-statistic	83.52226	Durbin-Watson stat	1.0236	
Prob(F-statistic)	0.000000	Second-Stage SSR	1.0915	
J-statistic	1.860	Instrument rank	6	
Prob(J-statistic)	1.722			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج الحقيبة الإحصائية (Eviews 12)

4- بعد إجراء الاختبارات لصيغة الدالة تبين ان الصيغة الخطية قد مثلت الدالة أفضل تمثيل من خلال مقدرات النموذج الآتي للمعادلات، إذ ان قيمة (R^2) المصححة تبين ان مقدار التغير في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعكس تأثير المتغيرات المتضمنة في النموذج بنسبة (92%)، مما يعني ان الدخل القومي وعرض النقد وسعر الفائدة تؤثر في الطلب على النقود بنسبة (92%) ، اما المتغيرات الأخرى التي لم يتم تضمينها في النموذج فإنها تمثل نسبة لا تتجاوز (8%) من مقدار التأثير.

5- يبين اختبار فيشر (F) معنوية النموذج في السوق النقدي (LM)، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الجدولية وبمستوى معنوية (83.5) التي تدل على ان النموذج معنوي بالكامل، وهذا ما توضحه القيمة الاحتمالية البالغة (0.000)، وتبين من اختبار (2SLS) ان النموذج تجاوز مشكلة الارتباط الذاتي بالاعتماد على قيمة (DW) إذ تقع قيمتها ضمن منطقة القبول والبالغة (1.0236)

المبحث الثاني

بناء وتوصيف وصياغة واختبار المتغيرات المستخدمة في النموذج الاقتصادي

القياسي للتوازن الخارجي (BP) للمدة (2004-2020)

أولاً: توصيف نموذج المعادلات الآتية للتوازن الخارجي

إن مهمة بناء نموذج رياضي سواء كان معادلة وحيدة، او منظومة معادلة آتية تكون متوافقة مع النظرية الاقتصادية فضلاً عن الاختبارات الإحصائية والقياسية من الناحية المعنوية وقدرتها التفسيرية، فضلاً عن الاختبارات الإضافية التي تؤكد خلو النموذج من المشكلات الناتجة عن عدم تحقق بعض الافتراضات، كمشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، ومشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) وتجانس التباين (Heteroscedasticity) ان هذه المهمة ليست يسيرة وسهلة، وخصوصاً عندما يكون النموذج مكوناً من متغيرات قسم منها يرتبط بالخارج مثل سعر الصرف والاستيرادات والحساب الجاري، والجزء الآخر من متغيرات داخل الاقتصاد الريعي احادي الجانب.

بعد دراسة نموذج التوازن الداخلي ومعرفة المتغيرات المؤثرة في الدخل القومي من داخل الاقتصاد العراقي، إذ تمت مناقشة النتائج على وفق النظرية الاقتصادية، وكان الاستثمار وعرض النقد ومعدل الفائدة هي المتغيرات المعنوية التي تؤثر بالدخل القومي بدرجات مختلفة، وكذلك الحال في نموذج التوازن الخارجي إذ كان حساب رأس المال مستقراً بالفرق الأول أي انه متكامل من الرتبة الأولى، أما المتغيرات الأخرى المتمثلة بسعر الصرف والحساب الجاري وميزان المدفوعات معنوية فمؤثرة بدرجة كبيرة في الدخل القومي.

$$D(PB_{1t}) = \beta_0 + \beta_1 D(CU_t) + \beta_1 D(CP_t) + U_t \dots \dots \dots (25)$$

$$D(CU_{1t}) + \beta_0 + \beta_1 D(Y_t) + \beta_2 D(Y_{t-1}) + \beta_3 D(PR_t) = 0 \dots \dots \dots (26)$$

$$D(CP_t) = \beta_0 + \beta_1 D(Y_t) + \beta_2 D(r_t) - U_t) \dots \dots \dots (27)$$

ان نموذج المعادلات الآتية يتكون من (3) معادلات الأولى والثانية معادلات سلوكية، المعادلة (25) تبين ان الميزان التجاري بالفرق الأول $(D(PB_{1t}))$ في العراق خلال المدة (2004-2020) يعتمد على الحساب الجاري كمتغير خارجي متخلف زمنياً بالفرق الأول $(D(CU_t))$ وحساب رأس المال بالفرق الأول $(D(CP_t))$ ، أما المعادلة (26) فتوضح سلوك الحساب الجاري كمتغير داخلي خلال مدة الدراسة المذكورة سابقاً، تعتمد على الدخل القومي كمتغير خارجي متخلف زمنياً وبالفرق الأول $(D(Y_t))$ ، وسعر الصرف بالفرق الأول $(D(PR_t))$ ، وحساب رأس المال بالفرق الأول $(D(CP_t))$ ، المعادلة (27) يكون فيها الدخل

القومي بالفرق الأول ($D(Y_t)$) هو المتغير المستقل ، وسعر الفائدة كمتغير خارجي بالفرق الأول ($D(r_t)$)، وحساب رأس المال ($D(CP_t)$) كمتغير معتمد.

ثانياً: تقدير معادلة الانحدار لنموذج التوازن الخارجي بطريقة (2SLS):

إن تقدير معادلة النموذج الكلي بطريقة (2SLS)، لمعرفة المتغيرات التي لها أثر معنوي في المتغير التابع ميزان المدفوعات (BP)، والجدول (28) يوضح مقدرات النموذج، يتكون هذا الاختبار من متغير تابع (Y_t) ومجموعة متغيرات مستقلة (K_t) ويكتب النموذج بالشكل الآتي :

$$\Delta PB_t = C + \alpha_1 CU_{t-1} + \alpha_2 CP_{t-1} + \alpha_3 \Delta CP_{t-1} + \alpha_4 \Delta Y_{t-1} + \Delta PR_{t-1} + \Delta r_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (28)$$

حيث أن (Δ) تمثل الفرق الأول؛ (ε_t) حد الخطأ الذي يتوزع توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي مقداره صفر وتباين ثابت، باستخدام المتغيرات المستقرة في الرتبة الأولى ، تم تقدير المعادلة ذات المرحلتين (2SLS)، إذ أظهرت نتائج التقدير، أن المعادلة في الفرق الأول مثلت الدالة أفضل تمثيل في المعادلات الهيكلية التي تبين ان ميزان المدفوعات يتأثر بالحساب الجاري بالفرق الأول (CU_t) وحساب رأس المال بالفرق الأول (CP_t)، واللذان بدورهما يتأثران في الدخل القومي بالفرق الأول (Y_t) وسعر الصرف بالفرق الأول (PR_t) وسعر الفائدة بالفرق الأول (r_t) ، وقبل البدء في تقدير النموذج ينبغي تطبيق شرط التشخيص وكالاتي:-

$$D(PB_{1t}) = \beta_0 + \beta_1 D(CU_t) + \beta_1 D(CP_t) + U_t \dots \dots \dots (29)$$

$$D(CU_{1t}) = \beta_0 + \beta_1 D(Y_t) + \beta_2 D(Y_t) + \beta_3 D(PR_t) + U_t \dots \dots \dots (30)$$

$$D(CP_t) = \beta_0 + \beta_1 D(Y_t) + \beta_2 D(r_t) - U_t) \dots \dots \dots (31)$$

الجدول (26) شرط الدرجة لنموذج السوق الخارجي الانبي BP

المعادلات	K	Q	H	K-Q	H-1	$K - Q \geq H - 1$	القرار
المعادلة الاولى	7	3	3	4	3	$4 > 3$	فوق التشخيص
المعادلة الثانية	7	4	3	3	3	$3 = 3$	مشخصة تماماً
المعادلة الثالثة	7	3	3	4	3	$4 > 3$	فوق التشخيص

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على المعادلات (29) و (30) و (31)

أما شرط الرتبة فيتم من خلال تحويل المعادلات الى معادلات صفرية وكالآتي:-

$$-DBP + Bo + B1Dcut + B2DcPt = 0 \dots\dots\dots(32)$$

$$-D(CU_{1t}) + \beta_0 + \beta_1 D(Y_t) + \beta_2 D(Y_{t-1}) + \beta_3 D(PR_t) = 0 \dots\dots\dots(33)$$

$$-DcPt + Bo + B1D(yt) + B2Drt = 0 \dots\dots\dots(34)$$

الجدول (27) معالم منظومة المعادلات

المعادلة	DBP	DCU	DCP	Dyt	Dyt-1	DPR	R
1	-1	B1	B2	O	O	O	O
2	O	-1	O	B1	B2	B3	O
3	O	O	-1	B1	O	O	B2

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على المعادلات (32) و (33) و (34)

وبما أنه يوجد على الاقل اكثر من محدد واحد لايساوي الصفر فأن معادلة التوازن الخارجي BP تعد معادلة فوق التشخيص ويمكن حلها بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ، ومن خلال الجدول (28) يمكن كتابة المعادلة المقدرة لنموذج (BP) بالشكل الآتي :

$$BP=26.9840CU_{t-1}+5.127CP_{t-1}+ 0.452Y_{t-1}+120.481PR_{t-1}-36.2111R_{t-1}$$

1- عكست قيمة (t) المحسوبة معنوية المتغيرات المذكورة سابقاً وذلك من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة لـ (t) والقيمة الجدولية لـ (t*)، ومما يعزز صدق النتيجة الاعتماد على (prob) القيمة المعنوية لكل متغير مستقل توضيحي، إذ تبين أن ((CU(-1)) الحساب الجاري متباطئ لمدة زمنية واحدة في الفرق الأول ، معنوي ومؤثر في النموذج، إذ ان كل تغير في الحساب الجاري بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى تغير في ميزان المدفوعات بشكل طردي بمقدار (26%)، وهذا يعني ان الحساب الجاري هو الحساب المؤثر في تكوين ميزان المدفوعات إذ تعتمد تشكيلة ميزان المدفوعات العراقي على تجارة السلع والخدمات.

2- ان التغير الحاصل في حساب رأس المال معنوي ومؤثر، حيث ان التغير فيه بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير ميزان المدفوعات بمقدار (5.17)، بمستوى معنويه (0.03) وهي في منطقة القبول، التي تمثل طبيعة العلاقة بين ميزان المدفوعات العراقي (Bpt) وحساب رأس المال (Cpt)، إذ تكون العلاقة طردية بينهما، أي كل زيادة في حساب رأس المال تنعكس بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، فتكون مطابقة للتوقعات النظرية للعلاقة بين المتغيرين.

3- من الحقائق الثابتة في المنطق الاقتصادي ان الزيادة في الدخل القومي تؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات، فكانت نتيجة الاختبار في الاقتصاد العراقي موافقة للتوقعات النظرية المسبقة، أي ان كل تغير بمقدار وحدة واحدة في الدخل القومي (Y_t)، يؤدي إلى تغير ميزان المدفوعات (B_t) بمقدار (120%)، بمعنى ان زيادة الدخل القومي جاءت نتيجة النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية الذي انعكس الصادرات وخصوصاً الصادرات النفطية التي تظهر على شكل فائض في الميزان التجاري والتي تتزايد بتزايد كمية الصادرات أو ارتفاع أسعارها.

الجدول (28) تقدير معلمات النموذج الكلي BP بطريقة (2SLS)

Dependent Variable: PB				
Method: Two-Stage Least Squares				
Date: 07/25/22 Time: 23:50				
Sample: 2004 2020				
Included observations: 17				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CU(-1))	26.98401	2220.813	1.215051	0.0245
D(CP(-1))	5.1778	2896.307	0.178775	0.0860
D(Y_t (-1))	120.481	38860.03	3.100395	0.0084
D(PR(-1))	-36.112	6215112	-0.582633	0.049
(rt(-1))	101.211	0.092	3.344	0.057
Mean dependent var	3910.03	R-squared		0.084
Mean dependent var	1.698	R-squared		0.78028
S.D. dependent var	64851793	Adjusted R-squared		0.326803
Sum squared resid	7.256	S.E. of regression		74700795
		F-statistic		23.79731
Second-Stage SSR	7.2516	Durbin-Watson stat		0.209912
Instrument rank	6	J-statistic		10.82204
		Prob(J-statistic)		0.001003

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج الحقيبة الإحصائية (Eviews 12)

4- يعد أحد أهم الأهداف من تحديد سعر الصرف (PRT) للتأثير في ميزان المدفوعات (BP)، حيث ان تخفيض قيمة العملة المحلية يحسن من القدرة التنافسية للبلد، أي ان السلع المستوردة تكون أغلى نسبياً مقارنةً مع مثيلاتها المنتجة في الداخل، ويحدث العكس عند رفع قيمة العملة المحلية فتكون السلع المستوردة أرخص نسبياً من السلع المنتجة محلياً الأمر الذي يعزز القدرة التنافسية للسلع المستوردة على حساب السلع المصدرة من الداخل الى الأسواق الخارجية، بعد التقدير تبين ان كل زيادة بقيمة الدينار العراقي تؤثر ايجاباً في وضع ميزان المدفوعات، الذي يمثل استثناء عن القاعدة والتوقعات النظرية في الاقتصاد، وذلك لخصوصية الاقتصاد العراقي لكون العراق بلداً

مستورداً فعند رفع قيمة الدينار يقل حجم التحويلات الى الخارج بعكس حالة تخفيض قيمة العملة المحلية، إذ ان كل تغير بمقدار وحدة واحدة في سعر الصرف (PRT)، أدى الى تغير في ميزان المدفوعات بمقدار (36.2) نتيجة تنوع الاستيرادات واحادية السلع المصدرة وهي سلعة النفط فقط.

5- أيضاً يمثل $(rt(-1))$ سعر الفائدة المتباطئ زمنياً متغيراً غير معنوي، لما يشهده العراق من أوضاع غير مستقرة سياسياً ومن ثم لا يمثل بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية باستثناء الاستثمارات الاجنبية في القطاع النفطي التي تعكس مستوى الازدواجية في الاقتصاد العراقي، إذ تعمق حالة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد.

6- قدرت قيمة (R^2) المصحح بنحو (78%) وهي نسبة ما فسرتة المتغيرات التوضيحية المؤثرة في المتغير التابع المتمثل بميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، أما المتغيرات الأخرى التي لم يتم تضمينها في النموذج فتؤثر بنسبة (0.22).
7- ان اختبار فيشر (F) يعكس معنوية النموذج إذ كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية ومعنوية للدالة بصورة عامة بمستوى (0.001)، بقيمة قدرة (23.79) وهي معنوية بدرجة عالية جداً.

8- أما إحصاءة دارين واتسن ($D.W$) البالغة (10.209) التي تكشف عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذ كانت في منطقة القبول.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

بعد الدراسة المستفيضة لسياسات التوازن الداخلي والخارجي ومدى فاعليتها في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) توصلت الباحثة إلى جملة من الاستنتاجات وهي:

- 1- ان السياسات الموضوعة من قبل الدولة لأجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في العراق شملت السياسات الثلاث المالية والنقدية والتجارية.
- 2- فشلت السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازنات على مستوى السوق السلعية والسوق النقدية اذ لم يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار وبين عرض النقود والطلب عليها.
- 3- لم تحقق السياسات المالية والنقدية هدفها في تحقيق التوازن الداخلي وذلك لعدم تحقق التوازن بين المتغيرات الاقتصادية الاساسية التي تقود الى هذا التوازن.
- 4- اخفقت السياسة النقدية في مجال اسعار الفائدة في تحقيق اهدافها في مجال تعبئة الموارد المالية اذ ان اسعار الفائدة المدينة تقل كثيراً عن اسعار الفائدة الدائنة.
- 5- ان سياسة سعر الصرف المدار تعد السياسة الملائمة للاقتصاد العراقي وذلك للطبيعة التي يتصف بها جانب العرض في هذه السوق المتمثلة في احتكار الدولة للعملة الأجنبية.
- 6- ارتبطت الزيادة في عرض النقود بحصيلة الدولة من العملة الأجنبية مما ادى الى عدم وجود ترابط بين النمو في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الاجمالي.
- 7- ارتبط الانفاق الحكومي بشكل اساسي بحصيلة الدولة من الايرادات النفطية وبحصيلة العملة الأجنبية وذلك لفشل الحكومة في تمويل هذا الانفاق من موارده المعروفة اقتصادياً وخصوصاً مايتعلق منها بحصيلة الضرائب.
- 8- اظهرت العلاقة مع العالم الخارجي ان الاقتصاد العراقي قد حقق فائضاً في اغلب سنوات الدراسة وان هذا الفائض مرتبط بالمتغيرات التي يكون لها تأثير في اسعار النفط الخام وكمياته.

9- ان التوازن على المستوى الكلي يرتبط بوضع التوازن الخارجي، اذ ظهر واضحاً انه لاتوازن على المستوى الكلي الا بالفائض المتحقق في الميزان الخارجي الذي تمكنت الدولة من خلاله سد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات.

10- استطاعت سياسة الدولة التخفيف من حدة ظاهرة التضخم وتخفيض معدلات التضخم وذلك من خلال استخدامها لسعر الصرف مثبتاً اسمياً الذي كان السبب وراء استقرار المستوى العام للأسعار خصوصاً وان الاقتصاد العراقي يعتمد في نسبة كبيرة من طلبه المحلي على السلع المستوردة.

11- ان فاعلية السياسات المالية والنقدية والتجارية كانت قاصرة في تحقيق الاهداف الموضوعية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي اذ ان طبيعة هيكل الاقتصاد العراقي حالت دون تحقيق العديد من الاهداف.

نتائج الجانب القياسي

12- من خلال اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية على متغيرات الدراسة في الفرق الاول ان الدخل القومي والانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي وصافي الصادرات والاستيرادات والدخل المتاح وسعر الفائدة وعرض النقود والطلب على النقود والحساب الجاري وحساب رأس المال وميزان المدفوعات وسعر الصرف ان هذه المتغيرات غير مستقرة بالمستوى وبعد اخذ الفرض الاول تبين ان المتغيرات مستقرة اي انها متكاملة من الرتبة الاولى ($AR(1)$).

13- من خلال اختبار مدة الابطاء الزمنية المثلى ولجميع متغيرات الدراسة وبعد اجراء الاختبار تبين ان الرتبة المثلى حسب المعايير ($HQ-SC-AIC-FPE$) هي الفترة الاولى وان مدة الابطاء هي التي تمثل النموذج افضل تمثيل في المعادلات الانية ($2SLS$) وكون كل متغير من المتغيرات يؤثر في المتغير الناتج خلال دورة واحدة لكل متغير .

14- من خلال تقدير نموذج المعادلات الانية بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين $2SLS$ تبين ان كل تغير بمقدار وحدة واحدة في الانفاق الاستهلاكي يؤثر بالدخل القومي بمقدار (3.6) فتظهر قيمة الاحتمالية (Prob) البالغة (0.04) وهي اقل من (0.05) و هذا يبين علاقه بين الانفاق الاستهلاكي والدخل المتاح ، أما الانفاق الاستثماري يؤثر بالدخل القومي بمقدار (4.2) وهذا يتوافق مع منطق النظرية

الاقتصادية اما الانفاق الحكومي فيؤثر بالدخل بمقدار (2.9) و بمعنوية (0.03) باعتماد على Prob و صافي الصادرات والاستيرادات يؤثر في الدخل القومي بمقدار (1.5) .

15- تبين من خلال التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS للنموذج الانفي للسوق النقدي ان تغير الدخل القومي بمقدار واحدة يؤدي الى تغير في الطلب على النقود بمقدار (37%) في الاقتصاد العراقي وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ،اما سعر الفائدة فيؤكد وجود علاقه عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود اما قيمة R^2 فقد بلغت (91%) اما المتغيرات الاخرى فتفسر (9%) من مقدار التأثير بينما بين اختبار F معنوية النموذج في السوق النقدي وكانت قيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية و تدل على ان النموذج معنوي كما ان النموذج تجاوز لمشكلة الارتباط الذاتي بالاعتماد على قيمة (D.W) إذ تقع قيمتها ضمن منطقة القبول .

16- تبين من خلال التقدير للنموذج الكلي الانفي وبطريقه 2SLS ان حساب راس المال معنوي ومؤثر في ميزان المدفوعات وتكون العلاقه طردية بينهما ،كما ان تغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة يؤثر في ميزان المدفوعات بمقدار (45%) اما سعر الصرف فان كل تغير بمقدار وحدة واحدة في سعر الصرف يؤدي الى تغير في ميزان المدفوعات بمقدار 2.1، اما سعر الفائدة فكان غير معنوي لما يشهده العراق من اوضاع غير مستقرة سياسيا ومن ثم لا يمثل بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية .

ثانياً : المقترحات

- 1- ان على الدولة ان تضع اهدافها للتوازن الداخلي والخارجي بما يتلاءم مع حالة الاقتصاد العراقي آخذة بنظر الاعتبار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها هذا الاقتصاد .
- 2- يجب ان يكون هناك ترابط واضح بين السياسات المالية والنقدية والتجارية في اولوياتها لغرض تحقيق اهداف التوازن الداخلي والخارجي.
- 3- يجب اصلاح الجهاز المصرفي في العراق لكي يتسنى للسياسات النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة ان تحقق أهدافها في تعبئة الموارد المالية ومن ثم تحقيق التوازنات المطلوبة.
- 4- لغرض تحقيق الاهداف الاساسية للتوازن الداخلي والخارجي لا بد ان تتوجه الدولة اولاً لأصلاح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وخصوصاً في مجال قاعدته الانتاجية وتأثرة بالصدمات الخارجية.

- 5- يجب اعادة النظر في عملية تمويل الانفاق الحكومي من خلال تفعيل المصادر الاساسية لتمويل الايرادات المتمثلة في الضرائب والرسوم الكمركية وعدم اعتماد الدولة في انفاقها على الموارد الريعية.
- 6- يجب على الدولة الاستفادة من المورد المالي المتأتي من المصدر الريعي (النفط الخام) في مجال تمويل المشروعات الاستثمارية وأن لاتوجه هذه الموارد الى الانفاق التشغيلي الذي تكون آثاره محدودة جداً في تحسين وضع الاقتصاد العراقي .
- 7- يجب أن يكون لمتغير الاستيرادات دور كبير في نموذج التوازن الخارجي وهو بذلك يستطيع أن يخفف الضغوط التضخمية، من خلال توفير السلع المستوردة لتخلق التوازن بين العرض والطلب على السلع والمنتجات فتكون العلاقة عكسية بين الاستيرادات والدخل القومي لأنها تمثل عنصر تسرب من الدخل القومي . وبذلك تكون الاستيرادات علاجاً لمواجهة الاختلال في نموذج التوازن الخارجي الحاصل في الاقتصاد العراقي .

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

أولا : القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

- 1- أبو السعود ،محمدي فوزي.(2004). مقدمه في الاقتصاد الكلي ، الاسكندريه ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع .
- 2- الأفندي، محمد احمد .(2014).النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسات ،الأمين للنشر والتوزيع ،صنعاء، الطبعة الثانية.
- 3- أمين ،هجير عدنان زكي.(2008).الاقتصاد الدولي-النظرية والتطبيقات،دار الفكر ، دمشق.
- 4- ايدجمان ،مايكل ، الاقتصاد الكلي(النظرية والسياسات)، 1988،ترجمة محمد إبراهيم، دار المريح للطباعة والنشر، الرياض، السعودية.
- 5- بكري،كامل .(1988).الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر،بيروت.
- 6- البلداوي ، عبد الحميد عبد المجيد .(2015). الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع .
- 7- البكري ، وليد ،انس وصافي .(2002). النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ،عمان ،دار المستقبل للنشر.
- 8- الجمل، هشام مصطفى .(2006). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية ، مصر ،دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع.
- 9- الجبوري، شلال حبيب وعبد، صلاح حمزة.(2000). تحليل متعدد المتغيرات ، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
- 10- ج- أكلي.(1980). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسيات، ترجمة د. عطية مهدي سليمان مراجعة د. عبد المنعم السيد علي،الجزء الأول،بغداد،جامعة المستنصرية.

- 11- جـوارتيني واسـتـروب، جـيمس، ريجارد. (1988). الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبدالرحمن وعبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 12- حسين وسعيد، مجيد علي و عفاف عبدالجبار. (2004). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 13- الحداد وهذول، أكرم ومشهور. (2008). النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 14- الحجار، بسام. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى.
- 15- الحاج، طارق. (1999). المالية العامة، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 16- حاجي وآخرون، انمار أمين. (2002). الاقتصاد القياسي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، دار عزة للنشر والتوزيع.
- 17- حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف. (2004). الإدارة المالية الدولية والتعامل بالمعاملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- 18- حسون، طاهر فاضل. (1989). مصادر التضخم النقدي في العراق -أسبابه ومعالجته، دار الطليعة، بيروت.
- 19- حويتي وآخرون، احمد وآخرون. (2007). البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 20- خليل، سامي. (1982). النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكويت، شركه كاظمه للنشر.
- 21- الخطيب ودياب، فاروق بن صالح وعبد العزيز بن أحمد. (2014). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ربيع الاول.

- 22- دانيالز وفانهور، جوزيف، ديفيد. (2010). اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- 23- دبليو تشارلز سوير ورتشارد ل. سبرينكل. (2015). الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، صائغ عالمية للنشر، لبنان.
- 24- داوود وآخرون، حسام. (2005). مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 25- دراز، حامد عبد المجيد. (1984). مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 26- الدليمي، عوض فاضل. (2008). النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
- 27- الدعيمي، عباس كاظم. (2010). السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 28- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل. (1990). النقود والبنوك، المكتبة الوطنية، بغداد.
- 29- الروبي، نبيل. (2009). التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، مؤسسة الثقافة العربية.
- 30- الروبي، نبيل. (1984). نظريته التضخم، مؤسسه الشباب الجامعية للنشر، الاسكندرية، مؤسسه الشباب الجامعية للنشر.
- 31- زكي، رمزي. (1998). الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت.
- 32- السيفو، وليد إسماعيل وآخرون. (2006). مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي- التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية، الطبعة العربية الأولى، عمان، المملكة الأردنية.

- 33- السيد علي ، عبد المنعم.(1984). اقتصادات النقود والمصارف في
النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق
،مطبعة جامعة الموصل ،الجزء الأول ،بغداد.
- 34- السيد علي ،عبد المنعم .(1984). مبادئ الاقتصاد الجزئي، مطبعة
جامعة الموصل.
- 35- السيد علي عبد المنعم.(1970). دراسات في النقود والنظرية النقدية
،مطبعة العاني، ط1، بغداد.
- 36- السيد علي والعيسى ،عبد المنعم ونزار سعد الدين .(2003). النقود
والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 37- السيد علي، الجنابي، عبد المنعم ، وهيل عجمي.(1992). العلاقات
النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
- 38- السواعي، خالد محمد.(2012). اساسيات القياس الاقتصادي
باستخدام Eveiws، مطبعة دار الكتب، اربد، الاردن.
- 39- شرابي ،عبد العزيز .(2000). طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي ،
الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 40- شهاب، مجدي محمود، وناشد، سوري عدلي.(2006). اسس العلاقات
الاقتصادية الدولية، ط1، منشورات الحلبي السورية ،بيروت، لبنان.
- 41- شيحة ،مصطفى رشيد .(1985). الاقتصاد النقدي المصرفي، الدار
الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية.
- 42- الشمري ،ناظم محمد نوري .(1988). النقود والبنوك، دار الكتب
للطباعة والنشر، الموصل.
- 43- الشمري وفاضل، خالد توفيق وطاهر .(2009). مدخل إلى علم
الاقتصاد ،التحليل الجزئي والكلي، ط1 عمان، دار وائل.
- 44- صالح، تومي.(2004). مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، ط1، دار
اسامة للنشر والتوزيع، الجزائر.

- 45- صالح، مظهر محمد.(2013). الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق_ رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن،بيت الحكمة،بغداد.
- 46- صقر، احمد صقر.(1983).النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات،ط2،الكويت.
- 47- العبادي وآخرون ،عبد الناصر .(2000).مبادئ الاقتصاد الكلي،ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن.
- 48- العبدلي،عابد.(2007).محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مصر، مجلة كامل صالح للاقتصاد الإسلامي،العدد(32)، جامعة الأزهر.
- 49- عبيد ،حميد .(2017).الاقتصاد القياسي، ط1، دار الكتب ، العراق،كربلاء .
- 50- عبد الحميد ، عبد المطلب.(2002). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ،ط1،مجموعه النيل العربيه للنشر والتوزيع،القاهرة.
- 51- عبد الحميد، عبد المطلب .(1997).السياسات الاقتصادية(تحليل جزئي وكلي)، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة.
- 52- عبد الخالق، جودة.(1986). الاقتصاد الدولي-من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ،ط2،دار النهضة العربية،مصر .
- 53- عبد العظيم ،حمدي.(1998).الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق،القاهرة.
- 54- عبد القادر ،عبد القادر محمد .(2000). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، ط2 ، الإسكندرية ، الدار الجامعية.

- 55- عبد الواحد، عطية. (1993). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-التوزيع العادل للدخل في التنمية الاجتماعية-ضبط التضخم، دار النهضة العربية، مصر.
- 56- عبد الجبار، عمار. (2005). الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات السائدة التي وقعها العراق في عام 2005، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
- 57- عبد القادر، السيد متولي. (2007). اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوي لـ (جوهانسن): إطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام EViews6، مصر، المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الإدارية وعلوم الإدارة، شبرا الخيمة.
- 58- عريقات، حربي محمد موسى. (2006). مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 59- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 60- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. (2003). اتجاهات حديثة في النمو الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 61- عناني، محمد عبد السميع. (2009). لتحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- 62- عناية، غازي حسين. (2009). التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- 63- العمر، صلاح. (1981). اقتصاديات المالية العامة، بغداد، مطبعه العاني للنشر.
- 64- العيساوي، كاظم جاسم. (2012). الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

- 65- العيسى، قطف، نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان
(2006). الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 66- عوض، فؤاد هاشم. (1986). اقتصاديات النقود والتوازن النقدي،
دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 67- القدير، خالد بن محمد بن عبدالله. (2009). اختبار فرضية كالدور
للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية
السعودية، الرياض، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، العدد (2)،
مجلد (17).
- 68- القرشي، مدحت. (2007). التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر
، عمان.
- 69- كنونه، أمين رشيد. (1985). الاقتصاد الدولي، ط1، مطبعة
الجامعة، بغداد.
- 70- كريانين، موردخاي. (2007). الاقتصاد الدولي، ط1، دار المـريـخ
للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 71- معزوز، لقمان، وبودري، شريف. (2011). المنافسة بين الدولار والـيـورـو
في ظل استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 9.
- 72- مكيد، علي. (2011). الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة،
ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الاردن.
- 73- محمد، شيخي محمد. (2013). طرق الاقتصاد القياسي
محاضرات وتطبيقات، مطبوعات جامعة ورقلة الجزائر، ط3.
- 74- مجيد، ضياء. (1998). الاقتصاد النقدي، ط1، مؤسسة شباب
الجامعة، الإسكندرية.
- 75- محروس، منال ناصر حمزة. (2008). اثر البطالة في البناء
الاجتماعي، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.

- 76- مصطفى ،احمد ،محمد مدحت وسهير عبدالظاهر .(1999).
النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع
الفنية، مصر .
- 77- معروف ،هوشيار ومحمد كريم .(2008). البطالة في إقليم كردستان
، محاضرة المنظمة CIPE الأميركية ،اربيل .
- 78- معروف ،هوشيار.(2005). تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 79- ملاك ،وسام .(2001). الظواهر النقدية على المستوى الدولي،
قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة
والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى .
- 80- مندور وآخرون ، أحمد محمد .(2004). مقدمة في النظرية
الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- 81- النقاش، غازي عبد الرزاق .(1997). المالية العامة تحليل أسس
الاقتصاديات المالية، عمان، دار وائل للنشر .
- 82- نعمة الله وآخرون ،احمد رمضان ،محمد سيد عابد، أيمن عطية
ناصر.(2001). النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للطبع
والنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية.
- 83- ألنعمي ،عدنان تاية .(2012). إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان، الطبعة الأولى.
- 84- هـسون ،هرندر، جون ومارك .(1983). العلاقات الاقتصادية
الدولية، ترجمة د. طه عبدالله منصور وآخرون ،دار المريخ
للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- 85- هالود وماكدونالد، سي بول، رونالد.(2007). النقود والتمويل
الدولي، ترجمة محمود حسن حسني ومراجعة ونيس فرج عبدالعال، دار
المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.

- 86- إلهيتي، الخشالي، نوزاد عبد الرحمن ومنجد عبد اللطيف (2006). مقدمة في المالية العامة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 87- يحيى، وداد يونس (2001). النظرية النقدية النظريات-المؤسسات-السياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد.

ثالثاً : البحوث والمقالات والدراسات

- 1- إبراهيم، نيفين فرج (2015). أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (71).
- 2- الثعلبي وآخرون، ساهرة حسين زين (2018). الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة (1981-2017)، المجلة العالمية للاقتصاد والإعمال، المجلد (5)، العدد (3)، مركز رقاد للدراسات والأبحاث، الأردن.
- 3- الجاسم، خزعل مهدي (1999). دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 6، السنة .
- 4- الخزرجي، ثريا عبد الرحيم (2015). السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 5- الدروبي، إياد خالد شلاشال مجاليورانيا (2011). اثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4.
- 6- داغر، محمود محمد (2019). أضواء على تخفيض قيمة الدينار العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق في السياسة النقدية.

- 7- السحبياني، صالح إبراهيم. (2007). سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 8- سلامي، أحمد، محمد شيخي. (2013). الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد (13).
- 9- سماحة، أحمد. (2005). دور السياسات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة للمستقرات الحضرية بجمهورية مصر العربية، ورقة مقدمة خلال ندوة المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بعنوان نظم وأنماط البناء منخفضة التكاليف في المستقرات الحضرية، عمان، الأردن.
- 10- الشبيبي، سنان. (2007). ملامح السياسة النقدية في العراق، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.
- 11- الشورجي، مجدي. (2004). اثر الصدمات الخارجية على الصادرات المصرية، مؤتمر العلوم الإدارية الثاني لكلية الإدارة الصناعية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
- 12- الشاذلي، أحمد شفيق. (2017). قنوات انتقال اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 39، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 13- صالح، مظهر محمد. (2000). حجم الآثار التضخمية الناشئة عن جانب العرض على الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الثاني، السنة الثانية.
- 14- صندوق النقد الدولي. (2009). دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي، النسخة العربية، الطبعة السادسة.
- 15- عبد الحسين، هناء. (2002). اختبار السببية بين الصادرات السلعية والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي للمدة 1970-1998، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 6.

- 16- عبد الرزاق، حسن ،كنعان عبد اللطيف ،أنسام خالد . 2012. دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي،الجامعة المستنصرية،بغداد، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**،السنة العاشرة،العدد الثالث والثلاثون.
- 17- الغالبي ،عبد الحسين جليل .(2017).سياسة سعر الصرف والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، **مجلة الدراسات النقدية والمالية**،عدد خاص،المؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي للفترة 9-10 كانون الاول.
- 18- غرس الدين ،محمد .(1999). بـرامج الاسـتقرار اقتصـادي والتكيف وعلاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية ،**مجلة الكويت الاقتصادية** ،العدد السابع ،السنة الرابعة ، الكويت.الجمعية الاقتصادية الكويتية.
- 19- لطيف،شاكر.(2015) .دور السياسة المالية في تنفيذ أهداف الاستراتيجية الاقتصادية العليا للدولة،**مجلة دراسات اقتصادية**،بيت الحكمة،بغداد العدد الثاني.
- 20- لجنة من الاقتصاديين العراقيين.(1995). **تقرير التنمية البشرية 1995**،تقديرات جمعية الاقتصاديين العراقيين،بغداد.
- 21- معلى ،حالب كاظم .(2014). فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2008) دراسة تحليلية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**،السنة السابعة والثلاثون،العدد مئة.
- 22- مسعود، هايـل (2007). السياسة النقدية الأهداف والغايات والأدوات والآثار"، **مجلة المحاسب العربي**،العدد4،المجلد5.
- 23- معتوق، سهير محمود.(1987).السياسة النقدية في التحليل الكنزي والنقدي، **مجلة مصر المعاصرة تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والإحصاء**، العددان407-407.

- 24- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيوت الحكمة. (2009).
العراق، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ،وزارة التخطيط
والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- 25- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي. (1984). السياسات
الاقتصادية والمالية-الأسس والمعايير - السياسة التجارية وميزان
المدفوعات، دراسة رقم 101، بغداد، ايلول.

رابعاً : الأطاريح والرسائل الجامعية

- 1- آل زيارة ، كمال عبد حامد . (1998).فاعلية السياسات الاقتصادية
في البلدان النامية في ظل التطورات المعاصرة ،أطروحة دكتوراه في
الاقتصاد،جامعة بغداد.
- 2- حسين ، منى يونس . (2007).علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره
في تحقيق التوازن النقدي في العراق ، أطروحة دكتوراه في
الاقتصاد،جامعة بغداد.
- 3- أرفيعي ،افتخار محمد مناحي . (2007).السيولة العامة وفاعلية
السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق
،أطروحة دكتوراه،جامعة بغداد.
- 4- الساعدي، زاهد قاسم بدن ، (2015)التضخم الركودي والاختلالات
الهيكالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990- 2013 ،أطروحة
دكتوراه ،جامعة البصرة ،كلية الإدارة والاقتصاد.
- 5- السامرائي ،عبد الجبار هاني عبد الجبار . (2011).تحليل أثر
السياستين النقدية والمالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
لدول مختارة للمدة من (1998-2008)،أطروحة دكتوراه ،كلية
الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد.

- 6- الشدود، عدنان محمد حسن .(209). فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2006)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة البصرة.
- 7- طويل،بهاء الدين.(2016). دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1960-2016)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد،جامعة الحاج لخضر،باتنة - الجزائر .
- 8- الطيب، أكرم نعمان .(2001). أثر التحرر الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري ، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة عين شمس.
- 9- عاشور،ناجية.(2014). دور البنك المركزي في ادارة السيولة النقدية،دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه منشورة،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بسكرة.
- 10- لونيس،أكن.(2011). السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير،علوم اقتصاد،جامعة الجزائر .
- 11- مفتاح،صالح.(2003).النقود والسياسة النقدية مع الاشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر .

خامساً : التقارير والنشرات الرسمية

- 1- البنك المركزي العراقي.(2020). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،النشرة الإحصائية السنوية للسنوات(2004-2020).
- 2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .(2020). الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،الحسابات القومية، الحسابات القومية حسب الأنشطة ،القوى العاملة، التجارة الداخلية للسنوات (2004-2020).

- 3- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.(2010). خطة التنمية الوطنية(2010-2014)، بغداد.
- 4- الأمم المتحدة، البنك الدولي .(2010). التقديرات المشتركة لإعادة البناء والأعمار في العراق ،واشنطن، اكتوبر.
- 5- صندوق النقد الدولي. (1999).ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية إعلان مبادئ، سبتمبر .

سادساً : شبكة المعلومات الدولية (مواقع الانترنت)

- 1- حبيقة ، لويس .(2002).استقلالية البنك المركزي والتضخم،صحيفة الرأي
WWW. Rayaam. Net /2002/03/22/araa1. Htm
- 2- الربيعي، فلاح خلف.(2009) . تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، بحث منشور على الموقع
<http://dc112.4shared.com/doc/dj1ISaMk/preview.html>
- 3- طوقان ، أمية .(2005).تطورات السياسة النقدية في الأردن،مركز الدراسات الاستراتيجية، متاح على الموقع
WWW. Css- Jordan. Org. /arabic/activities/workshops/monetary/-101k.
- 4-علوان،حسن عباس .(2006).تصحيح أسعار المشتقات النفطية-أزمة إدارة أم إدارة بالأزمات،وزارة المالية،الدائرة الاقتصادية، متاح على الموقع
www.Mof.gov.iq

سابعاً : المصادر الانكليزية

- 1-Ansel M. Sharp ,Charles A. Register , Paul W. Grimes.(1999). Economics of Social Issues,15th ed, Quebecor printing.

2-Bernard Pauler.(1985). La Causalite en economie , signification et portee de lamodellisation structurelle (lyon: peesse universitaire.

3-Casu.B, Girardone.C and Molyneux. PH.(2006).(Introduction to Banking). First ed Tottenham Court Road, London WIT 4LP.

4-Dominick Salvatore.(1995) ,schaum's outline of theory and problems ,fourth edition ,a publication of the McGraw –Hill companies ,united state of America .

5-Damodar N .Gujarati.(2004).Basic Econometrics, fourth edition, USA.

6-Domenech, R.; Taguas, D. and Varela, I. (2000). “The Effects of Budget Deficit on National Saving in the OECD”, Economics Letters.

7 -Friedrich A.luts.(2009). the theory of interest rate ,seconded edition ,aldine transaction.

8-Eli Shapiro.Ezra Solomon .Willam,L(1988) .White .money and banking.5ed (U.S.A.;by holt,Rinehartand and Winston ,Inc.

9-Stephan L .Slavin.(2001). ,sixth edition ,Economics , Quebecor world Dubuque ,the New School University ,New York city.

10-Ingo Walter.(1989). International Economics ,Roland Press Co. ,New York .

11-H. R. Seddighi.K. A. Lawler and A . V. Katos(2000).Econometric SIA Practical Approach,London.

12-Herry Thompson.(2006) (International Economics-Global Markets and Competitionm 2ndEdition-world scientific publishing co-pte.

13-Hubbard, R. Glenn.(2005). Money, the Financial System and the Economy 5th ed., Boston : Pearson/Addison-Wesley.

14-G.L.Bach.(1971)Making Monetary and Fiscal Policy
Brooking, (Inst Washington, D. C.

15-Gujarati,D.,N.(2011).Econometrics By Example ,The
Mc Graw -Hill Companies ,Inc .,New York ,USA.

16- Gottfried Haberler.(1960) Inflation Its Causes and
Cures , published by the American Enterprise Association
Washington ,D.C , June .

17-Rachid Bendib.(2001). ECONOMETRIE: Theorie et
Applications (Alger: Office Des Publications Universitaires.

18-Robert H. Frank , Ben S. Bernanke.(2001). Principles
of Economics ,Quebecor World \Hawkins ,Cornell and
Princeton University.

19-Fritz Maclup.(1980)."explaining changes in balances of
payment &foreign exchange Rates:Apolemic with graphs
,algebra &citation "Inflexible exchange Rates &the balance
of payment ,north-Holland publishing company ,USA.

20-James C .Ingram.(1976). International Economics , 2ed
Edition , Johan Wiley &Sons ,New York .

21-Jensen, Hugo Frey.(2003). "The Central Bank's Role in
Debt and Reserve Management: The Danish Experience"
in "Challenges to Central Banking from Globalized
Financial Systems", IMF Institute and Monetary and
Fiscal systems Department.

22.J.Bradford

Delong,Martha.(2009).l,only,macroeconomic,international
edition,2ed,edition .

23-Mishkin,Frederic's.(2001).The economics of money
banking & financial markets,Columbia University,Addison
Wesley Inc.,Sixth edition.

24-Michael , Frederic S.(2006).(Monetary Policy Strategy ;how did we get here?) National Bureau of Economic Research (NBER) Working paper No. (12515) .

25-Sachs.(1997). "the significance of foreign trade sector and the strategy of foreign trade planning "in planning the external sector techniques ,problem and policies , report on the first interregional seminar on development planning Ankara TURKY ,6-17 SEP .1995 (NEW YORK) .

26-Pail R. Gregory.(2016) Essentials of Economics ,Sixth Edition ,University of Houston, printed in the united state of America .

27-Peter Bernholz.(2003). Monetary Regimes and Inflation , History , Economic and Political Relationships ,published by Edward Elgar printed in usa .

28-Tsomocos.(2004).“A Model to Analyze Financial Fragility: Applications.”
Journal of Financial Stability .

29- Michael Woodford.(2007). "Fiscal Requirements for Price Stability", NBER Working ,Paper No 8072.



الملاحق



ملحق (1) المتغيرات الاقتصادية لنموذج التوازن الداخلي السوق السلعية والسوق النقدية (IS-LM) للمدة (2004-2020)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي (C)	الإنفاق الاستثماري (I)	إجمالي الإنفاق الحكومي (G)	سعر الفائدة (r)	الدخل القومي (Y)	الطلب على النقد (Md)	عرض النقد (Ms)	الائراد الضريبي (T)	الدخل القابل للتصرف (Yd)
2004	27597167	3924260	31521427	6.35	46923315.7	11498148	10148626	200351	1528584.7
2005	27066124	3765018	30831142	5.6	65798566.8	14659350	11399125	468447	1884611.2
2006	34917607	2576852	37494459	7.10	85431538.8	21050249	15460060	588170	2338169
2007	32719837	6588511	39308348	7.12	100100816.6	26919996	21721167	1099650	2272782.1
2008	52301181	14976016	67277197	7.25	147641254.0	34861927	28189934	1021196	3807152.9
2009	45941063	9648658	55589721	16.75	120429277.2	45355289	37300030	1852713	1950581.1
2010	54580860	15553341	70134201	8.83	146453468.5	60289167	51743489	1882002	2625649.4
2011	60925554	17832114	78757668	6.25	192237070.3	72067309	62196000	1301000	4465173.9
2012	75788622	29350954	105139576	6	227221851.2	75336128	64780215	2311000	4331506
2013	78746805	40380750	119127555	6	243518658.5	87526585	73830964	2876000	4062689.3
2014	77986166	35487350	113473516	6	236708036.0	90566930	73241710	1967100	4831084.6
2015	51832839	18564676	70397515	6	185550902.2	82438712	66651762	2045331	3224115.2
2016	51173426	15894008	67067434	6	186397293.8	90466000	75523952	2198543	2954949.2
2017	59025654	16464461	75490115	4.14	220905643.8	92857000	76986584	2301654	3646340.2
2018	63996634	16876555	80873189	4	221765433.2	95391000	77828984	2767123	3215234.9
2019	87300933	24422590	111723523	4	224654190.5	103441000	86771000	2564916	3450520.5
2020	72873538	3208905	76082443	4	227884953.7	119906000	103353654	2693562	3324314.7

المصدر: I- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، شعبة الحساب القومية، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

2-وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية ببيانات الموازنة العامة (المصروفات والإيرادات العامة) (ختامي)، سنوات للسنوات 2004-2020

3-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إحصاءات التجارة الخارجية.

ملحق (2) المتغيرات الاقتصادية لنموذج التوازن الخارجي (BP) للمدة (2004-2020)

السنة	الصادرات الكلية (X)	الاستيرادات الكلية (M)	الحساب الجاري (AC)	حساب رأس المال (CP)	الميزان الكلي (BP)	سعر الصرف
2004	29956020.0	34050969.0	-2404.6	4839	4212	1453
2005	39963945.0	45145710.0	1694.1	-2091.2	4374.5	1469
2006	48780390.6	36914707.8	7095.6	-7100	7365.8	1467
2007	51158039.1	31422753	20062.7	15941.3	11757.9	1255
2008	79028558.7	48249768.6	32344.4	-21147.8	18755.2	1193
2009	46129590	48569040	1270.7	6984.8	-5817.3	1170
2010	60563880	51380550	6430.4	2273.7	6286.3	1170
2011	93226770	59295105	26365.8	-22804.3	26365.4	1170
2012	109847694	68800996	29542	-25424.1	7986.8	1166
2013	104669488	69200934	22590.3	-5483.3	7860.9	1188
2014	99769428	63174276	24427.9	-15465.6	-11871.2	1190
2015	61235020	46463550	4121.3	-18446.5	-13470.6	1190
2016	49144620	40707520	2717.7	-19961.4	-86690.0	1190
2017	68495210	45060540	13953.5	-3135.7	27030.0	1190
2018	102767210	54425840	6880.3	-5845.8	24369.0	1190
2019	78895741	57559000	5123.3	-2343.2	343695.0	1190
2020	916822311	57676576	5829.7	-3265.1	392387.0	1190

المصدر: 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، شعبة الحساب القومية، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.
 2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة 2018 و2019، الباب الثاني، إحصاء السكان والقوى العاملة، متاحة على الموقع: <http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>

Abstract

The economic balance and the extent to which it is achieved is one of the objectives of economic policies and a criterion for judging the performance of economic activity. Therefore, recognizing the concepts of internal balance and external economic balance and what the economic theory provides is an important matter in diagnosing the economic problem and searching for appropriate behavior for it and for the future. The balance will reflect the image that should have the direction of economic activity.

That is, balance is a necessary condition for achieving growth and stability in any country. Balance in the short term leads to the creation of an environment conducive to private investment and works to find solutions to the problem of unemployment and inflation. In the long run, achieving balance ensures balanced economic growth and efficiency in the use of resources. That is why the first chapter focused on this matter to the extent that it serves the purposes of the research. The macro analysis and that it is related to the study of the work of the main markets in the economy and the interaction and interaction in them and the extent of their impact on the movement and growth of the economy, part of its interest is the role of the government and the macro policies it takes that affect the activity of these markets, and this includes what the Ministry of Finance undertakes through policies through Moving it to the side of the general budget or the policies carried out by the Central Bank that affect the money supply and demand for it These policies should be designed and coordinated to maintain the stability and balance of the economy, and if the basis for any study is to determine the theoretical framework of the phenomenon to be studied by identifying the variables affecting it and the relationship between them, and because this theorizing about the importance of any of the economic policies in achieving economic balance policies has witnessed split between Economic schools of thought for this, the first chapter concerned with this matter, and if the definition is not important except to the extent that it serves the purposes of the research, and if any analysis of the role of financial policy in achieving internal balance and monetary policy to achieve external balance depends only on the content given to the concept of economic policies and what this concept requires One of the special methods of analysis of the mechanism of achieving internal and external economic balance through its impact on national income as well as the possibility of achieving optimal use of resources.

Ministry Of Higher Education

&Scientific Research

University Of Basrah

College Of Administration& Economics

Department of Economics



Internal and external balance policies Model (IS-LM-BP) and its effectiveness in the Iraqi economy for the period (2004-2020)

Thesis Submitted The Council Of

The College Of Administration And Economics at University Of Basrah

As Partial Fulfillment For The Degree Of Philosophy

Doctorate In Economic Sciences

BY

SIKNA JAHYA FARAJ

Supervised By

Assistance Professor

DR. Shaaban Saddam Al-Emarah

BASRAH

م 2022

1443 هـ